

# مجلة جامعة البعث

سلسلة العلوم الاقتصادية



مجلة علمية محكمة دورية

المجلد 43 . العدد 29

1442 هـ - 2021 م

الأستاذ الدكتور عبد الباسط الخطيب

رئيس جامعة البعث

المدير المسؤول عن المجلة

رئيس هيئة التحرير	أ. د. ناصر سعد الدين
رئيس التحرير	أ. د. هائل الطالب

مديرة مكتب مجلة جامعة البعث

بشرى مصطفى

عضو هيئة التحرير	د. محمد هلال
عضو هيئة التحرير	د. فهد شريباتي
عضو هيئة التحرير	د. معن سلامة
عضو هيئة التحرير	د. جمال العلي
عضو هيئة التحرير	د. عباد كاسوحة
عضو هيئة التحرير	د. محمود عامر
عضو هيئة التحرير	د. أحمد الحسن
عضو هيئة التحرير	د. سونيا عطية
عضو هيئة التحرير	د. ريم ديب
عضو هيئة التحرير	د. حسن مشرقي
عضو هيئة التحرير	د. هيثم حسن
عضو هيئة التحرير	د. نزار عبشي

تهدف المجلة إلى نشر البحوث العلمية الأصيلة، ويمكن للراغبين في طلبها

الاتصال بالعنوان التالي:

رئيس تحرير مجلة جامعة البعث

سورية . حمص . جامعة البعث . الإدارة المركزية . ص . ب (77)

. هاتف / فاكس : ++ 963 31 2138071

. موقع الإنترنت : [www.albaath-univ.edu.sy](http://www.albaath-univ.edu.sy)

. البريد الإلكتروني : [magazine@ albaath-univ.edu.sy](mailto:magazine@albaath-univ.edu.sy)

**ISSN: 1022-467X**

## شروط النشر في مجلة جامعة البعث

الأوراق المطلوبة:

- 2 نسخة ورقية من البحث بدون اسم الباحث / الكلية / الجامعة) + CD / word من البحث منسق حسب شروط المجلة.
  - طابع بحث علمي + طابع نقابة معلمين.
  - إذا كان الباحث طالب دراسات عليا:  
يجب إرفاق قرار تسجيل الدكتوراه / ماجستير + كتاب من الدكتور المشرف بموافقة على النشر في المجلة.
  - إذا كان الباحث عضو هيئة تدريسية:  
يجب إرفاق قرار المجلس المختص بإنجاز البحث أو قرار قسم بالموافقة على اعتماده حسب الحال.
  - إذا كان الباحث عضو هيئة تدريسية من خارج جامعة البعث :  
يجب إحضار كتاب من عمادة كليته تثبت أنه عضو بالهيئة التدريسية و على رأس عمله حتى تاريخه.
  - إذا كان الباحث عضواً في الهيئة الفنية :  
يجب إرفاق كتاب يحدد فيه مكان و زمان إجراء البحث ، وما يثبت صفته وأنه على رأس عمله.
  - يتم ترتيب البحث على النحو الآتي بالنسبة لكليات (العلوم الطبية والهندسية والأساسية والتطبيقية):  
عنوان البحث .. ملخص عربي و إنكليزي ( كلمات مفتاحية في نهاية الملخصين).
- 1- مقدمة
  - 2- هدف البحث
  - 3- مواد وطرق البحث
  - 4- النتائج ومناقشتها .
  - 5- الاستنتاجات والتوصيات .
  - 6- المراجع.

- يتم ترتيب البحث على النحو الآتي بالنسبة لكليات ( الآداب - الاقتصاد - التربية - الحقوق - السياحة - التربية الموسيقية وجميع العلوم الإنسانية):
- عنوان البحث .. ملخص عربي و إنكليزي ( كلمات مفتاحية في نهاية الملخصين).
- 1. مقدمة.
- 2. مشكلة البحث وأهميته والجديد فيه.
- 3. أهداف البحث و أسئلته.
- 4. فرضيات البحث و حدوده.
- 5. مصطلحات البحث و تعريفاته الإجرائية.
- 6. الإطار النظري و الدراسات السابقة.
- 7. منهج البحث و إجراءاته.
- 8. عرض البحث و المناقشة والتحليل
- 9. نتائج البحث.
- 10. مقترحات البحث إن وجدت.
- 11. قائمة المصادر والمراجع.
- 7- يجب اعتماد الإعدادات الآتية أثناء طباعة البحث على الكمبيوتر:
  - أ- قياس الورق 25×17.5 B5.
  - ب- هوامش الصفحة: أعلى 2.54- أسفل 2.54 - يمين 2.5- يسار 2.5 سم
  - ت- رأس الصفحة 1.6 / تذييل الصفحة 1.8
  - ث- نوع الخط وقياسه: العنوان . Monotype Koufi قياس 20
- . كتابة النص Simplified Arabic قياس 13 عادي . العناوين الفرعية Simplified Arabic قياس 13 عريض.
- ج . يجب مراعاة أن يكون قياس الصور والجداول المدرجة في البحث لا يتعدى 12سم.
- 8- في حال عدم إجراء البحث وفقاً لما ورد أعلاه من إشارات فإن البحث سيهمل ولا يرد البحث إلى صاحبه.
- 9- تقديم أي بحث للنشر في المجلة يدل ضمناً على عدم نشره في أي مكان آخر، وفي حال قبول البحث للنشر في مجلة جامعة البعث يجب عدم نشره في أي مجلة أخرى.
- 10- الناشر غير مسؤول عن محتوى ما ينشر من مادة الموضوعات التي تنشر في المجلة

11- تكتب المراجع ضمن النص على الشكل التالي: [1] ثم رقم الصفحة ويفضل استخدام التهميش الإلكتروني المعمول به في نظام وورد WORD حيث يشير الرقم إلى رقم المرجع الوارد في قائمة المراجع.

تكتب جميع المراجع باللغة الانكليزية (الأحرف الرومانية) وفق التالي:

آ . إذا كان المرجع أجنبياً:

الكنية بالأحرف الكبيرة . الحرف الأول من الاسم تتبعه فاصلة . سنة النشر . وتتبعها معترضة ( - ) عنوان الكتاب ويوضع تحته خط وتتبعه نقطة . دار النشر وتتبعها فاصلة . الطبعة ( ثانية . ثالثة ) . بلد النشر وتتبعها فاصلة . عدد صفحات الكتاب وتتبعها نقطة . وفيما يلي مثال على ذلك:

-MAVRODEANUS, R1986- Flame Spectroscopy. Willy, New York, 373p.

ب . إذا كان المرجع بحثاً منشوراً في مجلة باللغة الأجنبية:

. بعد الكنية والاسم وسنة النشر يضاف عنوان البحث وتتبعه فاصلة، اسم المجلد ويوضع تحته خط وتتبعه فاصلة . المجلد والعدد ( كتابة مختزلة ) وبعدها فاصلة . أرقام الصفحات الخاصة بالبحث ضمن المجلة . مثال على ذلك:

BUSSE,E 1980 Organic Brain Diseases Clinical Psychiatry News , Vol. 4. 20 – 60

ج . إذا كان المرجع أو البحث منشوراً باللغة العربية فيجب تحويله إلى اللغة الإنكليزية و التقيد

بالبنود (أ و ب) ويكتب في نهاية المراجع العربية: ( المراجع In Arabic )

## رسوم النشر في مجلة جامعة البعث

1. دفع رسم نشر (20000) ل.س عشرون ألف ليرة سورية عن كل بحث لكل باحث يريد نشره في مجلة جامعة البعث.
2. دفع رسم نشر (50000) ل.س خمسون الف ليرة سورية عن كل بحث للباحثين من الجامعة الخاصة والافتراضية .
3. دفع رسم نشر (200) مئتا دولار أمريكي فقط للباحثين من خارج القطر العربي السوري .
4. دفع مبلغ (3000) ل.س ثلاثة آلاف ليرة سورية رسم موافقة على النشر من كافة الباحثين.

## المحتوى

الصفحة	اسم الباحث	اسم البحث
54-11	د. تيسير المصري هيلين عيسى	تأثير أنشطة الرقابة الداخلية في تعزيز موثوقية المعلومات المالية في بيئة الاعمال الراهنة
102- 55	حيدر شاطر د. غادة عباس	أثر انخفاض قيمة الاصول المالية وفق IFRS9 على اختبارات الجهد "دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية في الجمهورية العربية السورية
158-103	د. مها ربحاوي محمد اليونس	مدى استخدام شركات التأمين السورية لمعايير نظام الإنذار المبكر في تقييم الأداء







## تأثير أنشطة الرقابة الداخلية في تعزيز موثوقية المعلومات المالية في بيئة الاعمال الراهنة

### (دراسة ميدانية في المصارف السورية)

إعداد الطالبة : هيلين محمدخير عيسى، طالبة ماجستير في قسم المحاسبة ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق.

إشراف : د. تيسير المصري - العام الدراسي 2021-2022

#### مستخلص البحث

هدف البحث إلى كشف تأثير أنشطة الرقابة الداخلية في موثوقية المعلومات المالية، في بيئة الاعمال السورية السائدة، وتحديدًا ( الفصل بين المهام الوظيفية ، الرقابة على استخدامات الموجودات مسك السجلات، عمليات التحقق، تسوية أرصدة الحسابات، مراجعة الأداء التشغيلي، مراجعة العمليات التشغيلية والأنشطة، الأشراف، والالتزام بالتفويض الصلاحيات والموافقات).

لبلوغ أهداف البحث تم الرجوع الى معطيات من واقع عمل المصارف السورية المدرجة . تم اخذ عينة من العاملين في مجال الرقابة الداخلية في عدد مختار من المصارف السورية المدرجة، بلغ عددهم سبعين (70) موظفاً، وجهت إليها أسئلة عن واقع عملهم في مجال الرقابة بلغ عددها (8) سؤالاً عن الأنشطة الرقابية و(6) ( سؤالاً عن خصائص جودة المعلومات المالية المتمثلة ب ( الموثوقية ). تم تحليل اجاباتها باستخدام برنامج التحليل الاحصائي spss.

توصل البحث إلى: وجود تأثير لبعض الأنشطة الرقابية تحديداً تسوية أرصدة الحسابات، مراجعة الأداء التشغيلي، مراجعة العمليات التشغيلية والأنشطة) في موثوقية المعلومات المالية ، بينما لم يكن هناك تأثير للأنشطة المتعلقة بالالتزام بالتفويض الصلاحيات والموافقات، الفصل بين المهام الوظيفية، الرقابة على استخدامات الأصول والسجلات، عمليات التحقق والأشراف.

**الكلمات المفتاحية:** الرقابة الداخلية، أنشطة الرقابة الداخلية، موثوقية المعلومات المالية.

# **The impact of internal control activities in enhancing the reliability of financial information in the current business environment (Field study in Syrian banks)**

**Prepared by the student: Helen Muhammad Khair Issa  
Master's student in Accounting Department, Faculty of  
Economics, Damascus University  
Supervision: Dr. Tayseer Al-Masry, Academic year 2021-  
2022**

## **Summary of the research:**

The aim of the research is to uncover the impact of internal control activities on the reliability of financial information, in the prevailing Syrian business environment, specifically (separation of conflicting functional tasks, control over asset uses, record keeping, verification processes, reconciliation of account balances, review of operational performance, review of operational processes and activities, Supervision, compliance with mandates, powers, and approvals).

In order to achieve the objectives of the research, data from the reality of the work of the listed Syrian banks were consulted. A sample was taken from workers in the field of internal control in a selected number of listed Syrian banks, their number reached seventy (70) employees, and they were asked questions about the reality of their work in the field of supervision. The number reached (8) questions about control tools and (6) questions about the characteristics of The quality of financial information represented by (reliability). Her answers were analyzed using an SPSS statistical analysis program.

The research found: the existence of an impact of some control activities (specifically reconciliation of account balances, review of operational performance, review of operational

processes and activities) on the reliability of financial information, while there was no effect of activities related to procedures for delegation of powers and approvals, separation between functional tasks, control over the uses of assets and records. Verification and supervision processes.

**Key words: Internal Control, Internal control activities, Reliability of financial information**

## المقدمة:

تعتبر أنشطة الرقابة من العناصر التي لها أهمية كبيرة في منظمات الأعمال ، وأن عدم فاعليته سيؤدي إلى نظام رقابة داخلية غير فعال حتى في حال وجود المكونات الأربعة الأخرى ، ويتم تدريب مدققي الحسابات على تقييم أنشطة الرقابة لأنها مؤشر رفيع المستوى على مدى تحمل الإدارة لمسئوليتها عن الرقابة الداخلية على نحو جدي ومدى حسن إدارتها لهذه المسؤولية.

وفي بيئة الأعمال غير المستقرة نكون بحاجة لضبط الموارد و ذلك نظرا لتسارع الشركات ومنظمات الأعمال، وهنا يجب إبراز دور مكونات الرقابة الداخلية والقاء الضوء بشكل خاص على أنشطة الرقابة وذلك لحماية موارد الشركات من الهدر. فأنشطة الرقابة هي التي تحدد أسلوب المنشأة، وتؤثر على الوعي الرقابي لموظفيها أيضاً، وهي عامل ملموس، فهي أساس لفاعلية باقي مكونات الرقابة الداخلية الأخرى.

## 1- مشكلة البحث:

تتأثر أنشطة الرقابة الداخلية ببيئة العمل داخل الشركة وبالبيئة الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بعمل الشركة ، الامر الذي يمكن أن يؤثر سلبا في موثوقية المعلومات المالية. في الظروف الاقتصادية والاجتماعية الراهنة التي تعيشها منظمات الأعمال السورية تبدلت بأنشطة الرقابة، حيث غابت مظاهر المحاسبة واتسعت ثقافة الفساد، وانتشرت ظاهرة اللامبالاة في أداء الاعمال، وانتظار الحلول بدل البحث عنها، وباتت الظروف الملائم الآمن لكل من يعمل لمصلحته على حساب مصلحة العمل، ولمن لا يريد تحمل المسؤولية، الخ.

في ظل هذه الظروف باتت اعمال الرقابة اكثر صعوبة، نظرا لكبر حجم العمل الرقابي واحتياج متخصصين لممارسة الانشطة الرقابية المختلفة كل تلك الصعوبات ستؤدي الى ضعف موثوقية المعلومات التي تنتجها .

هنا تأتي مشكلة البحث لتطرح التساؤل التالي:

- هل هناك تأثير لأنشطة الرقابة الداخلية ( الالتزام بالتفويض الصلاحيات والسلطات ، الفصل بين المهام الوظيفية ، الرقابة على استخدامات الأصول ومسك السجلات وتوثيق

البيانات ، عمليات التحقق من العمليات ومن سلامة بياناتها، تسوية أرصدة الحسابات،  
مراجعة الأداء التشغيلي، مراجعة العمليات التشغيلية والأنشطة، الإشراف ) في موثوقية  
المعلومات المالية في المصارف السورية ؟

## 2- أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من المعلومات التي تقدمها المصارف لذوي المصالح ، حيث يجب أن  
تكون هذه المعلومات قادرة على إحداث فرق في اتخاذ القرار، وحتى تتمكن المصارف من  
إنتاج معلومات ملائمة وموثوقة يمكن الاعتماد عليها ، حيث أنه يعالج مشكلة موثوقية  
المعلومات المالية التي يعانيها قطاع المال في سورية والتي لا بد من إيجاد حلول لها ،  
للتمكن من تنمية الموارد المالية للبلاد، ، تلك التي يجب ان توافرها الرقابة الداخلية ،  
ولما كانت أنشطة الرقابة الداخلية ذات تأثير في فعالية نظام الرقابة الداخلية فقد كان لا  
بد الوقوف على الممارسات القائمة لتشخيصها وكشف سلبياتها بما يمكّن بالتالي من  
البحث عن وسائل تحسينها وصولاً لمعلومات موثوقة تدعم أصحاب القرار .

## 3- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى معرفة تأثير عناصر أنشطة الرقابة الداخلية في المصارف السورية  
في موثوقية المعلومات المالية، خصوصاً ما تتعلق بـ: الالتزام بتقويض الصلاحيات  
والسلطات ، الفصل بين المهام الوظيفية، الرقابة على استخدامات الأصول ومسك السجلات  
وتوثيق البيانات، عمليات التحقق، تسوية أرصدة الحسابات، مراجعة الأداء التشغيلي، مراجعة  
العمليات التشغيلية والأنشطة، الإشراف.

## 4- فروض البحث:

بناء على ما سبق عرضه يمكن تحديد فروض البحث كما يلي:

1/4 - يوجد لأنشطة الرقابة الداخلية في المصارف السورية تأثير في موثوقية  
المعلومات المالية.

يتفرع عن هذه الفرضية، الفرضيات الفرعية التالية:

1/4-1 يوجد للفصل بين المهام الوظيفية في المصارف السورية تأثير في موثوقية  
المعلومات المالية.



2/1/4- يوجد لمراجعة العمليات التشغيلية والأنشطة في المصارف السورية تأثير في موثوقية المعلومات المالية.

3/1/4- يوجد لأشراف وعمليات التحقق في المصارف السورية تأثير في موثوقية المعلومات المالية.

4/1/4- يوجد للرقابة الفعلية على الأصول والسجلات في المصارف السورية تأثير في موثوقية المعلومات المالية.

5/1/4- يوجد لالتزام بالتفويض الصلاحيات في المصارف السورية تأثير في موثوقية المعلومات المالية.

6/1/4 - يوجد لمراجعة الأداء التشغيلي في المصارف السورية تأثير في موثوقية المعلومات المالية. 0

7/1/4- يوجد لأرصدة الحسابات في المصارف السورية تأثير في موثوقية المعلومات المالية.

5- الحدود المكانية: المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، الواقعة في محافظة دمشق.

6- الحدود الزمنية: 2018 - 2019.

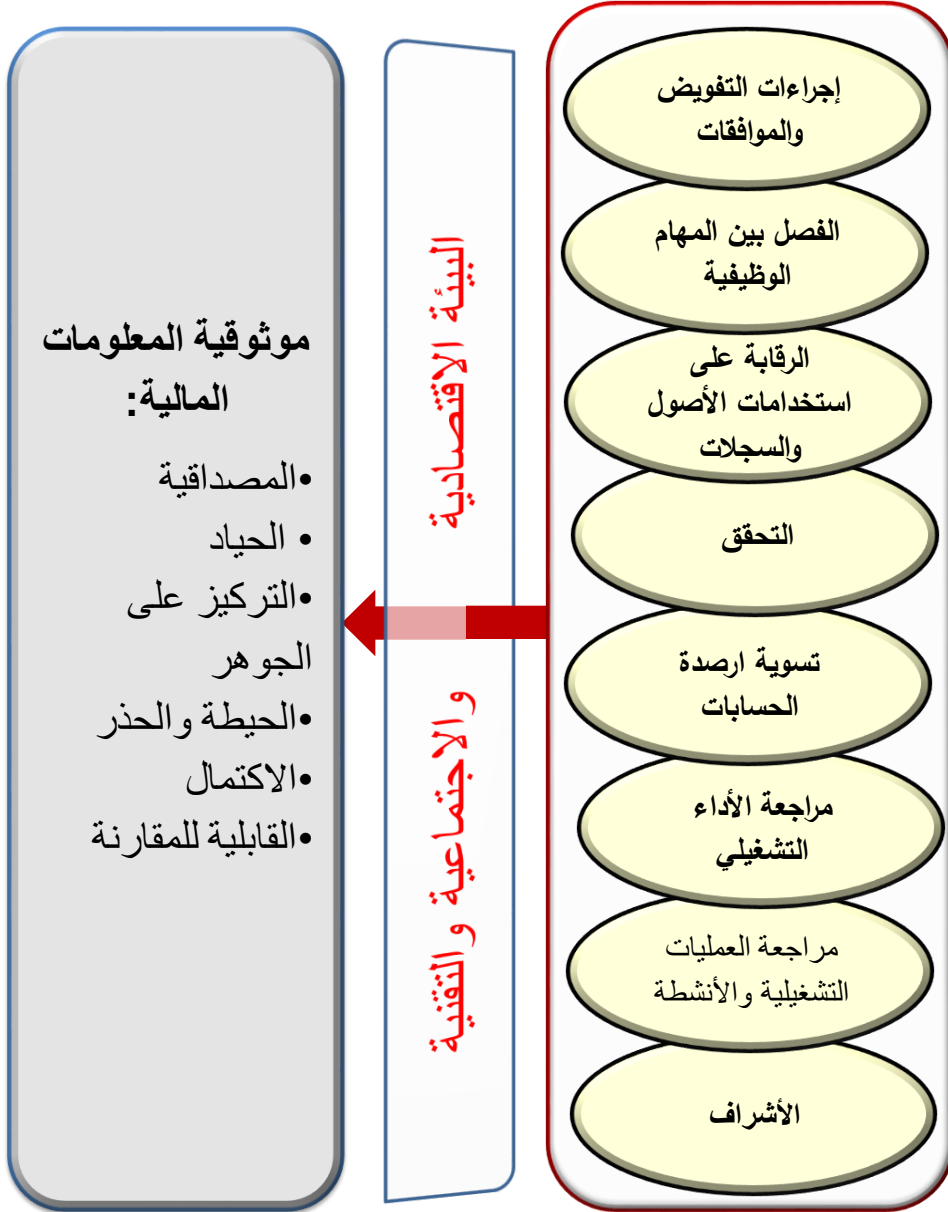
7- نموذج البحث:

المتغير

المتغير المستقل

التابع

(أنشطة الرقابة الداخلية )



## 8- الدراسات السابقة :

8/1 –Hamdan , 2017(The Compatibility of (GFMIS )  
with the Internal Control System) [1]

توافق نظام معلومات إدارة مالية الحكومة ( GFMIS ) مع نظام الرقابة الداخلية

هدفت الدراسة الى مدى توافق نظام معلومات إدارة مالية الحكومة GFMIS من أجل تحقيق مكونات نظام الرقابة الداخلية ICS في القطاع الحكومي الأردني ، وقد توصلت الدراسة الى أن نظم GFMIS المطبق في القطاع الحكومي الأردني يتوافق بشكل معتدل مع متطلبات ICS بكل أبعادها :

( و تشمل بيئة الرقابة ، وتقييم المخاطر ، و أنشطة الرقابة ، و المعلومات و الاتصال ، المتابعة )، وقد أوصت الدراسة بضرورة سعي القطاع الحكومي الأردني إلى اعتماد نظم إدارية ومحاسبية تخضع بموجبها جميع التقارير والبيانات المحاسبية للمراجعة من وحدات الرقابة الداخلية بصورة مستمرة ، وضرورة دفع القطاع الحكومي الى تطوير وتوسيع مجال الرقابة ليشمل مراقبة المخاطر .

كما أن ضمن أهداف GFMIS يجب توفير المعلومات والتقارير ، حيث اعتمدت هذه الدراسة على خاصية واحدة من خصائص GFMIS وهي ضرورة توفير المعلومات المناسبة للإدارات المالية المختلفة داخل الوحدات الحكومية .

8/2 – Sri Mulyani , 2016 (The Influence Of Manager Competency And Internal Control Effectiveness Toward Accounting Information Quality)[2]:

هدف هذه الدراسة هو إظهار تأثير كفاءة المدير وفعالية الرقابة الداخلية تجاه جودة المعلومات المحاسبية، وقد تم اجراء البحث على 87 شركة مدرجة في بورصة اندونيسيا،

وقد توصلت هذه الدراسة أن كفاءة المدير وفعالية الرقابة الداخلية لها تأثير إيجابي وهام في جودة المعلومات المحاسبية

**8/3-Fawzi, Tala, 2012 (Internal Control and Audit program Effectiveness), [3]:**

هدف هذه الدراسة هي التعرف على العلاقة بين بعض مكونات الرقابة الداخلية (تقييم المخاطر، بيئة الرقابة، أنشطة الرقابة) ومدى فعالية برنامج التدقيق في الأردن، ولقد توصلت هذه الدراسة إلى إن تقييم المخاطر وبيئة الرقابة وأنشطة الرقابة لا تسهم بشكل كبير في برنامج التدقيق الفعال، وهذه النتائج تعطي مؤشراً على أن الشركات الأردنية تفتقر إلى الخبرة اللازمة لتعامل مع الأدوات الحالية لتقييم الرقابة الداخلية.

**8/4- Ferdy, Geert, Suzannem, 2009 (Quality of Financial Reporting: measuring qualitative characteristics [4] :**

هدف هذه الدراسة بناء أداء قياس مركبة لتقييم شامل لجودة التقارير المالية من حيث الخصائص النوعية الأساسية (الملائمة والموثوقية) الخصائص النوعية الداعمة (قابلية للفهم وقابلية للمقارنة وقابلية للتحقق والتوقيت) على النحو المحدد في تحسين الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن أداة القياس المستخدمة في هذه الدراسة هي طريقة صحيحة وموثوقة لتقييم جودة التقارير المالية، وتسهم أداة القياس في تحسين جودة التقارير المالية وتحقق طلب كل من مجلس معايير المحاسبة المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية (2008) لجعل الخصائص النوعية قابلة للقياس من الناحية التشغيلية.

**5/8- دراسة ربيع، أسماء عقاب ، 2016) أثر مكونات نظام الرقابة الداخلية وفق إطار لجنة COSO في الحد من الاحتيال في الشركات المساهمة العامة الأردنية - دراسة ميدانية ( [5] :**

هدفت الدراسة إلى اتجاه أفراد العينة من المراجعين الخارجيين إلى الموافقة على وجود أثر لمكونات أنظمة الرقابة الداخلية وفق إطار لجنة COSO في الحد من الاحتيال

وبمستوى مرتفع إلا أن مستوى الموافقة لم تكن متساوية وإن كانت جميعها بمستوى مرتفع، فقد أحتل تأثير البيئة الرقابية في الحد من الاحتيال المرتبة الأولى، في حين جاء تأثير تقييم المخاطر في الحد من الاحتيال بالمرتبة الأخيرة، وهذا يشير الى أن المراجعين الخارجيين لديهم اتجاهات إيجابية نحو وجود تأثير لمكونات أنظمة الرقابة الداخلية وفق نموذج COSO في الحد من الاحتيال.

**6/8- دراسة البواب، 2015(دور عناصر الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة(coso) في تحسين أداء المدقق الخارجي)، [6]:**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور عناصر الرقابة الداخلية وفق مقررات (COSO) في تحسين أداء المدقق الخارجي، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن هناك دوراً لعناصر الرقابة الداخلية في أداء المدقق الخارجي، وهذا يعني وجود أنظمة رقابة داخلية فعالة للشركات يساعد المدقق الخارجي على أداء مهمته، وكذلك أن مشاركة من لهم علاقة بالرقابة وكفاءة العاملين في الإدارة ووضوح الهيكل التنظيمي وتحديد الصلاحيات له دور في أداء المدقق الخارجي.

**9/ 6- دراسة الجرد، 2013 (أثر تقييم مكونات الرقابة الداخلية على تقدير خطرها في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية)[7] :**

هدف هذه الدراسة هو توضيح أثر مكونات نظام الرقابة الداخلية على تقدير المدقق لخطر الرقابة في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وقد توصلت هذه الدراسة أن تؤثر مكونات الرقابة الداخلية الخمسة على تقدير خطر الرقابة الداخلية في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

**10/6- دراسة عوض ، 2012 ( العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة الخدمات المصرفية) [8]:**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة الخدمات المصرفية ، وخلصت الدراسة إلى مجموعة النتائج أهمها إلى أن توفر بيئة رقابية لدى المصارف بدرجة لا ترتقي الى المستوى المطلوب خاصة فيما يتعلق بالصلاحيات و تفويضها بما يتناسب العمل المصرفي ، أن إدارة المصارف تستخدم الأنشطة الرقابية

بشكل غير فعال لمتابعة الأداء المالي و المحاسبي في المصارف ،

أبعاد جودة الخدمة المصرفية متوفرة بدرجات متفاوتة في المصارف و لكنها ليست بالمستوى العالي والمطلوب.

يتضح من عرض الدراسات السابقة ان هذه الدراسة ركزت على أثر أنشطة الرقابة الداخلية في موثوقية المعلومات المالية في المصارف الذي تراه الباحثة من القطاعات المهمة في المجتمع ، بينما ركزت الدراسات السابقة على الشركات الصناعية والمنظمات والشركات المساهمة العامة المدرجة في أسواق المالية أخرى ، ولم تتطرق بشكل واضح عن تأثير أنشطة الرقابة على جودة المعلومات المالية ، لكن تمت الاستفادة من الدراسات السابقة في بناء فرضيات وفقرات الاستبانة بما ينسجم مع موضوع الدراسة.

## 9- الأطار النظري :

### 1/9- ماهية الأنشطة الرقابية. Control Activities

تعرف أنشطة الرقابة بأنها: السياسات والإجراءات التي تساهم في ضمان تنفيذ توجيهات الإدارة بغية تحقيق أهداف المنظمة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة ومعالجة المخاطر التي تعيق تحقيق أهدافها، لذلك فإن أنشطة الرقابة لها أهداف مختلفة سواء كانت ضمن أنظمة تكنولوجيا المعلومات وضمن الأنظمة اليدوية ويتم تطبيقها على مختلف المستويات التنظيمية أو الوظيفية [8].

ويتعين على الشركات أن تحقق توازنا معقولا بين تطبيق وعدم تطبيق الأنشطة الرقابية ، كما تعتبر الإجراءات التصحيحية متم ضروري للأنشطة الرقابية حتى تحقق أهداف الشركة .

وحتى تكون الأنشطة الرقابية فعالة فإنها هي حاجة إلى مايلي [9]:



★ أن تكون ملائمة ( بمعنى وجود الأداة الرقابية المناسبة في المكان المناسب وهنا نحد من الفساد المالي والإداري .

★ أن تعمل بانتظام طوال خطة زمنية موضوعة ( بمعنى أن يراعي جميع الموظفين الالتزام بها ولا يجب تجاوزها في حالة غياب كار الموظفين أو عندما يزيد حجم العمل .

★ أن تكون منخفضة التكاليف ( بمعنى أنه يجب ألا تزيد تكاليف تطبيق الضوابط الرقابية عن الفوائد المرجوة منها ) .

★ أن تكون شاملة ومعقولة ومتداخلة في أهداف الشركة بشكل عام.

### 2/9- الأنشطة الرقابية:

تتضمن الأنشطة الرقابية مجموعة من السياسات والإجراءات المتنوعة تمثل [10]:

### 1/2/9-الالتزام بالتفويض والموافقات :

إن الموافقة على المعاملات التجارية والأحداث وتنفيذها يقوم بها أشخاص يعملون داخل نطاق صلاحياتهم وهي الوسيلة الرئيسية لضمان تنفيذ المعاملات والأحداث الصحيحة، وفقا لما هدفت إليه الإدارة.

ويجب أن تتضمن إجراءات التفويض، وهذه بدورها يجب أن تكون موثقة وتم

إبلاغها بوضوح إلى المديرين والموظفين الشروط التفصيلية التي يتم بموجبها

تفويض الصلاحيات كما أن الالتزام بشروط التفويض يعني قيام الموظفين

بالتصرف طبقا للتوجيهات وداخل الحدود التي وضعتها التشريعات.

### 2/2/9-الفصل بين المهام الوظيفية ( التفويض، التشغيل، التسجيل، المراجعة

: (

لتقليل مخاطر الأخطاء والهدر أو المخالفات وكذلك مخاطر عدم اكتشاف تلك المشاكل فإنه لا يجب أن يقوم شخص واحد أو دائرة واحدة بأعمال الرقابة على كافة المراحل الرئيسية للمعاملات أو الأحداث، وبدلاً من ذلك يتعين توزيع المهام والمسؤوليات بطريقة نظامية على عدد من الأفراد لضمان توافر مراجعة فعالة ومتوازنة.

تتضمن المهام الرئيسية التفويض بإجراء، تسجيل، تشغيل ومراجعة أو تدقيق المعاملات، ذلك أن التواطؤ يمكن أن يدمر فعالية الأنشطة الرقابية الداخلية. إن سبب عدم السماح للشخص المسؤول عن حيازة الأصول بصورة مؤقتة أو دائمة بالمحاسبة هو حماية الشركة من الإختلاس، فعندما يقوم شخص واحد بتأدية الوظائف يكون هناك خطر متزايد من احتمالية أن يقوم هذا الشخص بالتصرف بالأصول بغرض المنفعة الشخصية، وأن يقوم بتعديل السجلات لكي يبعد عن نفسه المسؤولية [11].

إذا كان ممكناً، أن يكون من المناسب منع الأشخاص الذين يتمتعون بسلطة إقرار العمليات المالية من أن يكون لهم سلطة على الأصول المتعلقة بهذه العمليات، فمثلاً يجب أن لا يقوم الشخص الذي يقرر عملية دفع فاتورة شراء ما بالتوقيع على شيك الفاتورة، لأن تمتع الشخص ذاته بسلطة إقرار العمليات وإدارة الأصول المتعلقة بها تزيد من احتمالات الإختلاس في المنشأة [12].

وقد يكون لدى إحدى المنشآت الصغيرة عدد قليل جداً من الموظفين لتطبيق تلك الأنشطة الرقابية بشكل كامل، وفي هذه الحالة يجب أن تكون الإدارة على علم بالمخاطر و أن تعمل على وضع ضوابط رقابية أخرى لمواجهةها.

وقد يساعد تدوير الموظفين على ضمان ألا يقوم شخص واحد بالتعامل في كافة المراحل الرئيسية للمعاملات أو الأحداث لفترة زمنية طويلة لا داعي لها، وكذلك تشجيع الموظفين على القيام بأجازاتهم السنوية أو أن يطلب منهم ذلك قد يساعد على تقليل المخاطر بإجراء تدوير مؤقت للمهام الوظيفية.

### 3/2/9 - الرقابة على استخدامات الأصول والسجلات :

يكون استخدام الأصول والسجلات مقصورا على الموظفين المصرح لهم بذلك لأنهم مسؤولين عن حيازتهم واستخدامهم لتلك الأصول إذ إن تقييد استخدام الأصول يقلل من مخاطر الاستخدام غير المصرح به أو الخسائر الحكومية، كما يساعد على تحقيق توجهات الإدارة.

وتتوقف درجة التقييد على مدى أو إمكانية تعرض الأصول للسرقة والمخاطر المتصورة للخسارة أو الإستخدام غير الملائم ويجب أن يعاد النظر دوريا في درجة التقييد وعند تحديد مدى أو إمكانية تعرض الأصل للسرقة، فإنه يجب دراسة الأصل من حيث إمكانية نقله أو استئذله... الخ.

من الضروري أن توجد إجراءات رقابية كافية وملائمة لحماية الأصول والدفاتر من السرقة والتلاعب أو الإتلاف، فإذا تركت الأصول بدون حماية يمكن أن تسرق، وكذلك بالنسبة إلى الدفاتر يمكن أن تسرق أو يتم إتلافها أو تفقد، وفي حال حدوث ذلك يمكن أن تتعطل عملية المحاسبة والتشغيل لبيانات العمليات المالية، ويعد استخدام الرقابة الفعلية من أهم مقاييس الحماية للحفاظ على الأصول والدفاتر [13].

### 4/2/9 - التحقق :

يتم التحقق من المعاملات المالية والأحداث الهامة قبل وبعد حدوثها، مثال ذلك عند استلام كميات بضاعة معينة فإنه يجب التحقق من الكمية التي تم توريدها بمقارنتها مع الكمية المطلوبة، كما يجب التحقق بعد ذلك من صحة الكمية من المخزون بإجراء جرد فعلي [14].

#### 5/2/9 - تسوية ارصدة الحسابات :

حيث يتم تسوية السجلات مع المستندات الملائمة بشكل دوري مثال ذلك تسوية السجلات المحاسبية المتعلقة بحسابات البنوك مع كشوف حسابات البنوك المعنية.

#### 6/2/9 - مراجعة الأداء التشغيلي :

تتم مراجعة الأداء التشغيلي دوريا وذلك بالمقارنة مع مجموعة من المعايير ومن ثم يتم تقييم فعالية الأداء وكفاءته.

#### 7/2/9-مراجعة عمليات التشغيل والأنشطة :

من الضروري مراجعة عمليات التشغيل إذ أن هذا النوع من المراجعة لعمليات التشغيل الفعلية لإحدى المنشآت يجب أن تتميز بوضوح عن مراقبة الضوابط الرقابية الداخلية والتي نوقشت بشكل مستقل.

#### 8/2/9-الأشراف ( توزيع المهام، المراجعة والموافقة، الإرشاد والتدريب ):

يساعد الإشراف المحكم على ضمان إنجاز الأنشطة الرقابية الداخلية، يتضمن توزيع المهام ومراجعتها والموافقة عليها بخصوص عمل أحد الموظفين [15] :

- إبلاغ المهام والمسؤوليات المحددة لكل موظف بشكل واضح.
- المراجعة المنتظمة لعمل كل موظف إلى الحد اللازم.

■ الموافقة على العمل عند نقاط معينة حرجة لضمان انسيابية العمل كما هو محدد له.

تستنتج الباحثة أن الاستخدام السليم لهذه الأنشطة والالتزام بتطبيقها سيجنبنا الوقوع في حالات الفساد الإدارية وسياعد في تطبيق المزيد من الإصلاحات على كافة الأصعدة.

### 3/9 - مفهوم موثوقية المعلومات المالية :

تمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه بشكل معقول، وقد بين مجلس معايير المحاسبة الدولية أن خاصية الموثوقية تتحقق من خلال مجموعة من الخصائص الفرعية يتمثل أهمها فيما يلي [16]:

- (a) **التمثيل الصادق** : حتى تكون المعلومات المالية موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي حدثت في المنشآت، ومن المتوقع أن تعبر عنها بمعقولية.
- (b) **الجوهر قبل الشكل** : حتى تمثل المعلومات المالية بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي من المفترض أنها تمثلها، فمن الضروري أن تكون عرضت وتم المحاسبة عنها طبقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية، وليس شكلها القانوني فقط.
- (c) **الحياد** : يقصد بحياد المعلومات تجنب ذلك النوع المقصود من التحيز الذي قد يمارسه القائم بإعداد المعلومات المالية وعرضها بهدف الوصول إلى

نتائج مسبقة أو بهدف التأثير في سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين، وقد يكون التحيز القائم بالقياس غير مقصود كما في حالة نقص المعرفة والخبرة أو قد يكون تحيزاً مقصوداً كما في حالة عدم الأمانة مثلاً [17].

(d) **الحيطة والحذر ( التحفظ )** : تعني هذه الخاصية وجود درجة من الحذر من اتخاذ الأحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد، بحيث لا يتم تضخيم الأصول والإيرادات أو الدخل أو تخفيض قيمة الالتزامات والمصرفات.

(e) **الاكتمال** : حتى تحقق صفة الموثوقية، فإن المعلومات الواردة في البيانات المالية يجب أن تكون كاملة ضمن الحدود المادية والتكلفة، وإن أي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة، وبالتالي تصبح غير موثوقة، ويخفض ذلك من درجة ملاءمتها.

(f) **القابلية للمقارنة** : تؤدي هذه الخاصية الى تمكين من يستخدمون معلومات المالية من التعرف على الأوجه الحقيقية للتشابه والاختلاف بين أداء المنشأة نفسها فيما بين الفترات الزمنية المختلفة .

وعليه يتضح للباحثة ان توافر الموثوقية التي تعبر من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية سوف يكون مؤشراً هاماً علي جودة مخرجات النظام المحاسبي، حيث ان توافره في المعلومات يعد دليلاً قوياً علي جودة مخرجات النظام المحاسبي، والعكس صحيح فعدم توافر الموثوقية في المعلومات يعد دليلاً مؤشراً على انخفاض جودة مخرجات النظام المحاسبي، الأمر الي يؤدي بالنهاية إلى اتخاذ القرارات الخاطئة التي من شأنها تؤثر على قيمة المنشأة وأهدافها.

## 10- منهجية البحث:

منهجية البحث وصفية الهدف وتحليلية الأداة. وقد تم رسم خطوات هذا العمل العلمي ومراحل انجازه طبقاً للتسلسل المنطقي التالي:

1. بعد حصر المشكلة البحثية وتحديد مجتمع البحث وعينته، تم الرجوع إلى الدراسات والأدبيات العلمية ذات الصلة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والتقنية السائدة، وبالرقابة الداخلية ومناخاتها، وبموثوقية المعلومات المالية.

2. خلاصة المعارف المستمدة من المرحلة السابقة، استخدمت في تحديد احتياجات البحث إلى معطيات عن واقع الرقابة الداخلية وأنشطتها في المصارف السورية

3. صيغت الاحتياجات على شكل أسئلة، وضعت في قائمة تفصيلي، ثم وُزعت، بعد تحكيمها، على أفراد العينة المختارة

4. جمعت الاستقصاءات وبعد التحقق من صدق اجاباتها، فُرغَت بياناتها في برنامج تحليل الحزم الاحصائية (SPSS)

5. بعد الحصول على نتائج التفصي تم مقارنة النتائج مع خلاصة الادبيات العلمية، للوصول إلى نتائج البحث.

بعد انجاز المراحل والخطوات السابقة تم كتابة تقرير البحث، حيث عرض المعارف العلمية في جانبين:

1/10- جانب نظري: كشف جوانب المشكلة البحثية وأدبياتها العلمية، ومكّن من تكوين مرجعية علمية مناسبة لجمع معطيات من الواقع العملي.

2/10- جانب عملي: عرض العمل الميداني التحليلي ومخرجاته.

## 11- مجتمع وعينة البحث:

انحصر هذا النشاط البحثي بالمصارف السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والبالغ عددها (14)، تم اختيار عينة مقصودة منها بلغت اثنا عشر (12) مصرفاً. وجهت

الاسئلة البحثية إلى مجموعة من الموظفين ورؤساء والمشرفين فيهم، ممن يمارسون أعمال الرقابة الداخلية نظمت أسئلة البحث البالغة (14) سؤالاً، في قائمة تقصّي، وُرِّعَ منها ثمانون (80) استبانة ، استرد منها ستّ وسبعون(76) ،وعند تحليل بياناتها استبُعدَ منها ستّ (6)، لعدم صلاحيتها للتحليل الاحصائي، فكان هناك (70) استبانة صالحة للتحليل الاحصائي.

## 12- أسلوب جمع البيانات:

تم جمع البيانات الأساسية بواسطة أداة خاصة تمثلت باستبانة صممت لهذا الغرض، حيث تم اعتماد مقياس ليكرت الخماسي (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)، وتم توزيع الاستبانة على عينة البحث المكونة من قسمين (القسم الأول خاص بعبارات أنشطة الرقابة، قسم الثاني خاص بعبارات موثوقية المعلومات المالية).

## 13 - نتائج التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات:

لجمع البيانات اللازمة للبحث من واقع عمل المصارف تم اختيار 12 مصرفاً وجهت اسئلة البحث الى المديرين والمشرفين على اعمال الرقابة الداخلية. بلغ عدد الاسئلة 14سؤالاً تمحورت حول انشطة وجودة المعلومات المالية - خاصة الموثوقية.

## 13/1- اختبار صدق وثبات المقاييس

تم التأكد من صدق الاستبانة بواسطة التحكيم، حيث تم صياغة المقياس بناءً على وجهات النظر أكثر من باحث سابق، وتم عرضها على محكمين مختصين، أما ثبات الاستبانة فتم التأكد منها باستخدام معامل الاتساق الداخلي ألفا كرونباخ (Cronbach's)، ولقد تم استخدام صدق المقياس للتأكد من مدى جودة المقاييس المستخدمة في الاستبانة، أي مدى قدرتها على قياس متغيرات البحث بدقة.



<sup>1</sup> جدول رقم (1) معامل ألفا كرونباخ ومعامل الصدق لمتغيرات الدراسة

معامل الصدق	معامل الفا كرونباخ	عدد العبارات	متغيرات الدراسة
0.842	0,071	4	الالتزام بالتفويض الصلاحيات والموافقات
0.777	0.604	3	الأشراف
0.805	0.649	4	الرقابة على استخدامات الأصول والسجلات
0.789	0.624	3	الفصل بين المهام الوظيفية
0.777	0.604	3	مراجعة الأداء التشغيلي
0.796	0.634	3	عمليات التحقق
0.811	0.659	3	مراجعة العمليات التشغيلية والأنشطة
0.810	0,656	3	تسوية أرصدة الحسابات
0.827	0.685	5	موثوقية المعلومات المالية
0.882	0.779	الفا كرونباخ الإجمالي	

يبين جدول رقم (1) إن قيمة معامل ألفا كرونباخ تتراوح بين (0.60-0.71)، وألفا كرونباخ الإجمالية (0.77) وهي أكبر من (0.60) وبالتالي المقاييس تتسم بالثبات الداخلي لعباراتها، إن معامل الصدق الإجمالي (0.88) وهذا يدل على صدق الأداة.

### 2/13- الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

جدول رقم (2) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

CV	Std.D	M	المتغير
13.765	.55599	4.039	إجراءات التفويض بالصلاحيات والموافقات
11.687	.47357	4.052	الرقابة على استخدامات الأصول والسجلات
12.931	.52178	4.035	مراجعة العمليات التشغيلية والأنشطة
12.831	.51749	4.033	مراجعة الأداء التشغيلي
14.676	.59600	4.061	عمليات التحقق، الأشراف
12.018	.49325	4.104	الفصل بين المهام الوظيفية
20.648	.73634	3.566	تسوية أرصدة الحسابات

<sup>1</sup> مصادر الجدول من نتائج التحليل في البرنامج الإحصائي (SPSS).

تأثير أنشطة الرقابة الداخلية في تعزيز موثوقية المعلومات المالية في بيئة الاعمال الراهنة

7.0630	.28111	3.980	المقياس الكلي لأبعاد أنشطة الرقابة
13.233	.51347	3.880	موثوقية المعلومات المالية

يلاحظ من الجدول رقم (2) ما يلي:

- 1- إن الموظفين المتواجدين في المصارف محل الدراسة يدركون أنشطة الرقابية بدرجة تفوق المتوسط، حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الأبعاد مجتمعة (3.980)، بانحراف معياري (.28111)، ومعامل اختلاف (7.0630).
- 2- يلاحظ أن أكثر أنشطة الرقابة إدراكاً من قبل الموظفين هو الفصل بين المهام الوظيفية بمتوسط (4.104)، حيث ترى الباحثة ذلك يعود إلى أن تفويض السلطات وتحديد المسؤوليات بشكل دقيق يعد أساس تقويم أنشطة الرقابة الداخلية، ويليه عمليات التحقق والأشراف بمتوسط قدره (4.061)، وهذا يعود إلى وجود عملياً تحقق وأشراف مناسب لحجم وتعقيد المصرف، ثم الرقابة على استخدامات الأصول والسجلات بمتوسط (4.052)، ثم الالتزام بالتفويض الصلاحيات والموافقات بمتوسط حسابي (4.039)، ثم يليه مراجعة العمليات التشغيلية والأنشطة بمتوسط (4.035)، ثم مراجعة الأداء التشغيلي بمتوسط (4.033)، وأخيراً تسوية أرصدة الحسابات بمتوسط حسابي (3.566).
- 3- إن مستوى موثوقية المعلومات المالية لدى المصارف محل الدراسة كان (3.880)، إي أن هناك في المصارف معلومات موثوقة و ملائمة يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرار، وبانحراف معياري قدره (.51347).

### 3/13- اختبار الفروض:

#### 1/3/13- اختبار الفرضية الأولى:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأنشطة الرقابية في موثوقية المعلومات المالية.  
لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط كما في الجدول رقم (3).

جدول رقم (3) الانحدار البسيط

F		T		R Square	R	B	البيان
Sig	القيمة	Sig	القيمة				
.000	22.398	.735	.340	.248	.498	.261	الحد الثابت
		.000	4.733			.909	المتغير المستقل (موثوقية الرقابية)
Y = a + bx							
Y= 0.261+ 0.909x							

يلاحظ من معطيات الجدول رقم (3) ما يلي:

1- صلاحية النموذج المستخدم في اختبار العلاقة التأثيرية بين أنشطة الرقابية وموثوقية المعلومات المالية، حيث بلغت قيمة F (22.398) بمستوى معنوية (0.000) وهي أقل من (0.05)، مما يعني إن هذا النموذج بمتغيره المستقل صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع.

2- إن معامل الارتباط يساوي (0.49) ويعني ذلك إن العلاقة بين أبعاد أنشطة الرقابية وموثوقية المعلومات المالية علاقة طردية وأن قوة هذه العلاقة (0.49) وهي علاقة متوسطة، وهي معنوية عند مستوى (0.05).

3- معامل التحديد (R Square) يساوي (0.24)، وهذا يعني إن المتغير المستقل (أبعاد أنشطة الرقابية) المتمثلة (إجراءات التفويض بالصلاحيات والموافقات، الفصل بين المهام الوظيفية، الرقابة على استخدامات الأصول والسجلات، عمليات التحقق، تسوية أرصدة الحسابات، مراجعة الأداء التشغيلي، مراجعة العمليات التشغيلية والأنشطة، الأشراف)، تفسر نسبة مقدارها (24%) من التغير الحاصل في المتغير التابع (موثوقية المعلومات المالية)، وهي نسبة قوية، وأن نسبة (76%) ترجع إلى متغيرات أخرى لم تكن موضوع الدراسة.

4- يمكن توضيح العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع من خلال المعادلة

$$Y = 0.261 + 0.909x$$

5- إن قيمة (T) تساوي (4.733) وقيمة (sig) تساوي (0.000) وهي أصغر من (0.05) وبالتالي نقبل الفرضية البديلة أي:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية أنشطة الرقابة الداخلية في موثوقية المعلومات المالية.

### 2/3/13-اختبار الفرضيات الفرعية:

- يوجد أثر ذو دلالة احصائية للفصل بين المهام الوظيفية في موثوقية المعلومات المالية.

- يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمراجعة العمليات التشغيلية والأنشطة في موثوقية المعلومات المالية.

- يوجد أثر ذو دلالة احصائية للأشراف وعمليات التحقق في موثوقية المعلومات المالية.

- يوجد أثر ذو دلالة احصائية للرقابة على استخدامات الأصول والسجلات في موثوقية المعلومات المالية.

- يوجد أثر ذو دلالة احصائية للالتزام بالتفويض الصلاحيات والموافقات في موثوقية المعلومات المالية.

- يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمراجعة الأداء التشغيلي في موثوقية المعلومات المالية.

- يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتسوية أرصدة الحسابات في موثوقية المعلومات المالية من أجل اختبار هذه الفرضيات الفرعية تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد بطريقة (enter)، وكانت النتائج على الشكل التالي:

F		T		R Square	R	B	البيان
Sig	القيمة	Sig	القيمة				
.000	4.704	.844	.198	.347	.589	.156	الحد الثابت
							المتغير المستقل
		.046	2.040			.309	X4
		.005	2.931			.297	X5
		.017	2.458			.274	X6
		.041	2.085			.155	X7
$Y = a + b_4X_4 + b_5X_5 + b_6X_6 + b_7X_7$ $Y = 0.156 + 0.309x_4 + 0.297x_5 + 0.274x_6 + 0.155x_7$							

يلاحظ من معطيات الجدول رقم (4) الخاص بمخرجات الانحدار المتعدد ما يلي:

- 1- هذا النموذج بمتغيراته المستقلة (تسوية أرصدة الحسابات، مراجعة الأداء التشغيلي، مراجعة العمليات التشغيلية والأنشطة) صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع. (ذلك لأن قيمة F (4.704) بمستوى معنوية (0.000) وهي أقل من (0.05)،
- 2- إن معامل الارتباط (R) يساوي (0.58) ويعني ذلك إن العلاقة بين أبعاد الأنشطة الرقابية المذكورة وموثوقية المعلومات المالية علاقة طردية وأن قوة هذه العلاقة متوسطة (0.58)، وهي معنوية عند مستوى (0.05).
- 3- معامل التحديد (R Square) يساوي (0.34)، ما يعني أن المتغيرات المستقلة: تسوية أرصدة الحسابات، مراجعة الأداء التشغيلي، مراجعة العمليات التشغيلية والأنشطة، الأشراف، تفسر نسبة مقدارها (34%) من التغير الحاصل في المتغير التابع (موثوقية المعلومات المالية)، وأن نسبة (66%) ترجع إلى متغيرات أخرى لم تكن موضوع الدراسة.
- 4- يمكن توضيح العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع من خلال المعادلة التالية:
$$Y = 0.156 + 0.309x_4 + 0.297x_5 + 0.274x_6 + 0.155x_7$$
- 5- إن قيمة (T) تساوي (2.058, X7=2.458, X6=2.931, X5=2.040, X4) وقيمة (sig) تساوي على التوالي (0.041, X7=0.017, X6=0.005, X5=0.046, X4) وهي أصغر من (0.05) وبالتالي تم قبول الفرضية البديلة أي:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتسوية أرصدة الحسابات في موثوقية المعلومات المالية.
  - يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمراجعة الأداء التشغيلي في موثوقية المعلومات المالية.
  - يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمراجعة العمليات التشغيلية والأنشطة في موثوقية المعلومات المالية.
- وبناءً على نتائج الانحدار المتعدد يُلاحظ أيضاً إنه:
- لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية للالتزام بالتفويض الصلاحيات والموافقات في موثوقية المعلومات المالية.
  - لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للفصل بين المهام الوظيفية في موثوقية المعلومات المالية.
  - لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة على استخدامات الأصول والسجلات في موثوقية المعلومات المالية.
  - لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعمليات التحقق والإشراف في موثوقية المعلومات المالية.
  - ويرجع السبب وراء عدم تأثر ملائمة المعلومات المالية ببعد فصل بين المهام أن الإدارة لا تقوم بوضع لائحة توضح المهام الوظيفية لكل موظف لكي يتمكنوا من ابلاغها للموظفين وفهم كل واحد لمهامه بشكل واضح، وترى الباحثة أن الإدارة في المصارف تلتزم بالفصل بالمهام من خلال السلوك والمواقف وليس في مدونة مكتوبة ومعلقة في مكان العمل، وكذلك يرجع السبب وراء عدم تأثرها ببعد الرقابة على استخدامات الأصول والسجلات وعمليات التحقق والإشراف أنه لا يوجد في المصارف قسم خاص بهذه العمليات، وعدم القيام بها كمهام الزامية لديهم من قبل الموظفين في المصرف.
  - أنَّ اجراءات التفويض بالصلاحيات والموافقات فتعتبر وجودها قليل الاستخدام نظرا للوضع الراهن في سوريا.

#### 4/13- النتائج:

1/4/13- أن أنشطة الرقابة التي تتمثل في ( الالتزام التفويض بالصلاحيات والموافقات - الفصل بين المهام الوظيفية - استخدامات الأصول والسجلات - عمليات التحقق والاشراف ) أقل تأثير في موثوقية المعلومات المالية هذه الأبعاد يجب تطويرها .

2/4/13- أن أنشطة الرقابة التي تتمثل في ( تسوية أرصدة الحسابات -مراجعة الأداء التشغيلي -مراجعة العمليات التشغيلية والأنشطة) و هي أكثر تأثيراً في موثوقية المعلومات المالية

3/4/13- إن المصارف كانت أكثر اهتماماً بالأبعاد الثلاثة لأنشطة الرقابية (تسوية أرصدة الحسابات، مراجعة الأداء التشغيلي، مراجعة العمليات التشغيلية والأنشطة)، وقد أهمل بعض الشيء بعد الالتزام بالتفويض الصلاحيات والموافقات، الفصل بين المهام الوظيفية، الرقابة على استخدامات الأصول والسجلات، عمليات التحقق، الأشراف).

### 5/13- التوصيات: تتوجه الباحثة بالتوصيات التالية:

1/5/13- الاهتمام بالأنشطة الرقابية التي تساهم في خلق الأجواء التي تمكن الافراد من تحمل مسؤولياتهم الرقابية.

2/5/13- اهتمام المصارف بعمليات التحقق والاشرف من خلال تحديد الاتجاه العام ووضع قواعد نظامية للسلوك يعززها التدريب والمصادقات السنوية وتقييم الالتزام بهذه القواعد ومعالجة الانحرافات السلوكية في الوقت المناسب.

3/5/13 ضرورة اهتمام المصارف بالعنصر البشري باعتباره الركيزة الأساسية لنظام الرقابة الداخلية.

4/5/13- ضرورة وجود اهتمام وتوجيه من قبل مجلس الإدارة ولجانها، أي يجب أن يراجعوا السياسات بشكل دوري والإجراءات لضمان إن عملية الرقابة قد تم تأسيسها، ويجب أن يقوموا بمراجعة المؤهلات والاستقلالية المدققين الداخليين والخارجي.



❖ المراجع الإنكليزية

1. Hamdan ,M,N,M, 2017 – **The Compatibility of (GFMIS ) With The Internal journal of academic researchin accounting Finance and management Sciences , 7(1).**
2. Sri Mulyani, 2016– **The Influence Of Manager Competency And Internal Control Effectiveness Toward Accountiong Information**
3. **Quality. Vol 14,No.1** Fawzi , a Tala, 2012– **Internal control and Audit program Effectiveness.** Master`s thesis, Financial& A dministrative Sciences Faculty, Tafila Technical Unversity.
4. **.Beest, Ferdy van,Braam Geert,Suzanne Boelens,2009–Quality Of Financial Reporting: measuring qualitative characteristics.** .Institute for Management Research, Radboud University Nijmegen.
8. **Financial Accounting Standard Board (FASB),(2010), Concept Statement No .8,"A Replacement of FASB Concepts Statements No.1 And No .2" pp: 17–22.**
9. **Lembi N., 2006–Evaluation of The Effectiveness of Internal Control Over Financial Reporting.** Master`s Thesis,

Faculty of Economics and Business Administration, University of Tartu.

10. **Dans R., Jason L., Nathaniel M., 2012– How Effective are**

**Organizations’ Internal Control? Insights into Specific Internal**

**CONTROL Elements.** Current Lssues in Auditing, VOL 6, NO 1.

11. **MOSIMAN M.,** Entity Internal Control Questionnaire, for the year Ended JUNE 30,2015, Auditor of State,state of Iowa.

12. **OFORI W., 2011–EFFECTIVENESS OF INTERNAL CONTROLS:A**

**PERCEPTION OR REALITY?.** Thesis Mater, Kwame Nkrumah

University of Science and Technology.

13. **Ayagre P., Appiah I., Nartey J.,2014– The**

**Effectiveness of Internal Control Systems of Banks: The case of Ghanaian banks.** International Journal of Accounting and Financial Reporting,VOL4, NO,2.

14. **Office of The Comptroller of the currency, Directors Toolkit, Internal Controls.** A Guide For Directors,

<https://www.occ.treas.gov>.

15. Stok M., 1999–Internal Control: Practied Guide. printed by service point(uk) limited.

**15. Office of The Comptroller of the currency (occ).,2001–  
Internal**

**Control.** <https://dacplayer.net>.

**16. Russell w., 2009–Internal control – An Overview.** State Auditor,

Department of Audits and Accounts, <https://sao.georgia.gov>.

**17. Siayor A., 2010– Risk Management and Internal Control Systems in the Financial sector of the Norwegian Economy: A case study of dnbnor ASA.** Thesis Mater, University of Troms.

**18. Beest F.,Braam G.,Suzanne B.,2009–Quality Of Financial Reporting:measuring qualitative characteristics.**Institute for

Management Research, Radboud University Nijmegen.

**19. Mbobo E.,2016–Operationalising the Qualitative Characteristics of Financial Reporting.** International Journal and Accounting.

**20. Gergana T– Measuring and Assessing the Quality and Usefulness of Accounting Information.** Journal of university of Economics, varna.

## ❖ المراجع العربية :

- 1- ربيع، أسماء عقاب، 2016 - أثر مكونات نظام الرقابة الداخلية وفق إطار لجنة COSO في الحد من الاحتيال في الشركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة جرش، الأردن.
- 2- البواب عاطف، 2015- دور عناصر الرقابة الداخلية وفق مقررات (coso) في تحسين أداء المدقق الخارجي. دراسات العلوم الإدارية، المجلد 42، العدد 2.
- 3- المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا (INTOSAI: International Organization Of Supreme Audit Institutions) ، ص 20.
- 4- الجرد رشا يشير، 2013- أثر تقييم مكونات الرقابة الداخلية على تقدير خطرهما في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. المجلة الجامعة، المجلد الثالث، العدد 15.
- 5 - أرينز ألفين ، لوبك جيمس ، 2009 ، المراجعة مدخل متكامل ، دار المريخ ، الرياض ، السعودية .
- 6 - القاضي حسين يوسف ، دحدوح ، حسين أحمد ، 2014 ، أصول المراجعة ، منشورات جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد .
- 7 - القاضي حسين يوسف ، دحدوح ، حسين أحمد ، 2008 ، التدقيق الداخلي ، منشورات جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد.
- 8 - حمادة رشا، 2010 -أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 92 ، العدد الأول.

- 9 - عوض ، تامر توفيق عبدالله ، 2012 ، العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة الخدمات المصرفية، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية ، غزة
- 10- عموري عالية ، 2020، دور فاعلية الرقابة الداخلية في جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية) ، جامعة حلب ، كلية الاقتصاد .

## استمارة استبيان

حضرة السادة المحترمين:

تحية طيبة وبعد....

يمثل الاستبيان التالي جزءاً من بحث بعنوان: "تأثير أنشطة الرقابة الداخلية في تعزيز موثوقية المعلومات المالية في بيئة الأعمال الراهنة" - دراسة ميدانية في المصارف السورية.

لذا أرجو التكرم منكم بالإجابة على فقرات الاستبانة المعدة لأغراض البحث العلمي بدقة وموضوعية، والمعلومات التي ستدلون بها، سوف تعامل بسرية، ولن تستخدم إلا للغرض نفسه، مقدرين لكم جهودكم في تشجيعكم للبحث العلمي، والتعاون المخلص لدعم مسيرة التعليم في سوريا.

أخيرا لكم من الباحثة خالص الشكر والتقدير. ...

الباحثة : هيلين عيسى

الجزء الأول البيانات الديمغرافية :

يرجى وضع إشارة (X) في المكان المناسب

1- المسمى الوظيفي :

المدقق الخارجي	إدارة الخزينة الاستثمار	إدارة الرقابة المالية	إدارة الائتمان	إدارة التدقيق الداخلي	إدارة المخاطر	المدير المالي	المدير التنفيذي	لجنة الحوكمة	لجنة التدقيق

2- المؤهل العلمي :

إجازة جامعية	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراه

3- التخصص العلمي :

محاسبة	إدارة أعمال	علوم الاقتصاد	مالية ومصرفية

4- عدد سنوات الخبرة :

أقل من (3) سنوات	من (5) وأقل من (10) سنوات	من (10) وأقل من (15) سنوات	من (15) سنة وأكثر

القسم الثاني : متغيرات الدراسة :

أولاً : أنشطة الرقابة الداخلية

برأيك هل يوجد للعوامل التالية دور في تفعيل نظام الرقابة الداخلية ، أرجو التعبير عن آراءكم بوضع علامة (x) أمام الخانة المعبرة عن رأيك :

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	الفصل الملائم بين الواجبات والاشراف عليه					
2	تحديد الصلاحيات لكل مستوى إداري					
3	وجود رقابة فعالة على الدفاتر والأصول والسجلات					
4	وجود عمليات تحقق على السجلات والدفاتر والأصول					
5	قيام الموظف بالجزء الأكبر من أجازاته السنوية دفعة واحدة					
6	عدم اشتراك أي موظف في مراجعة عمل قام به.					
7	وجود رقابة مزدوجة على أمكانية الوصول لأصول المصرف .					
8	تلائم السجلات والدفاتر مع طبيعة عمل المصرف.					



القسم الثالث : الموثوقية :

أرجو التعبير عن آراءكم بوضع علامة (x) أمام الخانة المعبرة عن رأيك :

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	وجود معلومات توضيحية حول كيفية اختيار المبادئ المحاسبية المستخدمة حول أعداد القوائم المالية					
2	وجود معلومات توضيحية حول التقديرات التي تحتويها القوائم المالية					
3	وجود معلومات توضيحية حول الافتراضات التي تحتويها القوائم المالية					
4	تقرير المدقق الخارجي الذي يتم تضمينه في التقرير السنوي					

					قيام المصرف بتقديم معلومات عن حوكمة الشركات في التقرير السنوي	5
					وجود معلومات توضيحية تسلط الضوء على الأحداث الإيجابية والسلبية بشكل عادل	6

## ملحق (2)

الجداول الخاصة بمخرجات التحليل الإحصائي - SPSS

-ألفا كرونباخ-

1- أدوات الرقابة الداخلية :

### Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	70	100.0
	Excluded <sup>a</sup>	0	.0
	Total	70	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
.716	9

## 2- موثوقية المعلومات المالية :

### Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	70	100.0
	Excluded <sup>a</sup>	0	.0
	Total	70	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

### Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.675	5

تنشيط  
www.ub.edu.jo

## 1- الفا كرونباخ الإجمالي

<b>Case Processing Summary</b>			
		<b>N</b>	<b>%</b>
<b>Cases</b>	<b>Valid</b>	70	100.0
	<b>Excluded<sup>a</sup></b>	0	.0
	<b>Total</b>	70	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

### **Reliability Statistics**

<b>Cronbach s Alpha</b>	<b>N of Items</b>
<b>.779</b>	<b>50</b>

## التكرارات والنسب-

### المسمى الوظيفي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid لجنة التدقيق	8	11.4	11.4	11.4
لجنة الحوكمة	9	12.9	12.9	24.3
المدير التنفيذي	8	11.4	11.4	35.7
المدير المالي	2	2.9	2.9	38.6
ادارة المخاطر	10	14.3	14.3	52.9
ادارة التدقيق الداخلي	10	14.3	14.3	67.1
ادارة الاكتمان	4	5.7	5.7	72.9
ادارة الرقابة المالية	5	7.1	7.1	80.0
ادارة الخزينة الاسفمنار	7	10.0	10.0	90.0
المدقق الخارجي	7	10.0	10.0	100.0
Total	70	100.0	100.0	

### التخصص العلمي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid محاسبة	25	35.7	35.7	35.7
ادارة أعمال	15	21.4	21.4	57.1
علوم اقتصادية	5	7.1	7.1	64.3
ماله ومصرفه وتنشيط	25	35.7	35.7	100.0
Total	70	100.0	100.0	

تأثير أنشطة الرقابة الداخلية في تعزيز موثوقية المعلومات المالية في بيئة الاعمال الراهنة

المؤهل العلمي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid اجاره جامعیه	58	82.9	82.9	82.9
دبلوم عالی	2	2.9	2.9	85.7
ماجستير	9	12.9	12.9	98.6
دكتورا	1	1.4	1.4	100.0
Total	70	100.0	100.0	

سنوات الخبرة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid اقل من 5	6	8.6	8.6	8.6
من 5 واقل من 10	29	41.4	41.4	50.0
من 10 واقل من 15	19	27.1	27.1	77.1
15 فأكثر	16	22.9	22.9	100.0
Total	70	100.0	100.0	

نشریات  
مجله علمی

## أثر انخفاض قيمة الاصول المالية وفق IFRS9 على اختبارات الجهد "دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية في الجمهورية العربية السورية"

الدكتورة غادة عباس<sup>1</sup> الطالب حيدر شاطر<sup>2</sup>

المعهد العالي لإدارة الأعمال HIBA  
قسم العلوم المالية والمصرفية

### ملخص:

يعتبر التطبيق السليم للمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS9 تحدياً كبيراً للبنوك حيث يؤثر المعيار الدولي للتقارير المالية 9 بشكل جوهري على القطاع المالي من خلال تغيير عميق لمنهجية انخفاض قيمة خسائر الائتمان وبالتالي التأثير على هيكلية رأس المال وكفايته وهذا بدوره يؤثر على اختبارات الاجهاد البنكية.

هدفت هذه الدراسة الى تحليل آثار تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS9 على اختبارات الجهد في البنوك التقليدية في الجمهورية العربية السورية وذلك بتحليل بيانات المصارف قبل تطبيق المعيار في 2016 و 2017 وبعد تطبيق المعيار 2018 و 2019.

بغية الوصول للنتائج قمنا بتحليل اهم المؤشرات التي تعبر عن اختبارات الجهد وهي CET1 باعتبارها مقياس رئيسي لهذه الاختبارات بالإضافة الى RWA باعتبارها مؤشر على حجم البنك وعلى حجم المخاطر التي يتعرض لها وبعدها قمنا بتحليل بعض المؤشرات التي تتأثر بهذه الاختبارات وهي تأثير الجرف Cliff-Effect، والتحميل الأمامي (Front-Loading)،

1 - أستاذ مساعد، قسم الإدارة المالية والمصرفية، المعهد العالي لإدارة الأعمال، دمشق.

2 - طالب ماجستير، قسم الإدارة المالية والمصرفية، المعهد العالي لإدارة الأعمال، دمشق.

وتوصلت الدراسة أن تطبيق IFRS9 أثر بشكل إيجابي على اختبارات الجهد عن طريق زيادة المخصصات و زيادة كفاءتها و تخفيف مشكلة **Too little and too late** وبالتالي تخفيف الآثار المحتملة لتأثير الجرف و التحميل الأمامي

**الكلمات المفتاحية:** المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS9، راس المال الاساسي، المخصصات، اختبارات الجهد. بنك التسويات الدولية (BIS)، والبنك المركزي الأوروبي (EBA)،



**The effect of impairment of financial assets  
according to IFRS9 on stress tests**

**An applied study on conventional banks in the  
Syrian Arab Republic**

Dr. Ghada Abbas<sup>3</sup>

Haider Shater<sup>4</sup>

Abstract:

The proper application of IFRS 9 is considered a major challenge for banks, as IFRS 9 substantially affects the financial sector through a profound change in the methodology of depreciation of credit losses and thus affects the capital structure and adequacy, which in turn affects banking stress tests.

This study aimed to analyze the effects of applying the International Financial Reporting Standard IFRS9 on stress tests in conventional banks in the Syrian Arab Republic by analyzing bank data before applying the standard in 2016 and 2017 and after applying the standard 2018 and 2019.

In order to reach the results, we analyzed the most important indicators that express the stress tests, namely CET1 as a main measure of these tests, in addition to RWA as an indicator of the size of the bank and the size of the risks it is exposed to, and then we analyzed some indicators that are affected by

---

<sup>3</sup> -Assistant Professor, Department of Banking and Financial Management, Higher Institute of Business Administration, Damascus.

<sup>4</sup> - Master's student, Department of Banking and Financial Management, Higher Institute of Business Administration, Damascus.

these tests, which are the cliff-effect and front loading (Front-Loading),

The results showed that implementing IFRS9 had a positive effect on stress tests by increasing allocations, increasing their efficiency, and mitigating the problem of Too little and too late, thus mitigating the potential effects of the impact of shoveling and front loading.

Key words: IFRS 9, Basic Capital, Provisions, Stress Tests. The Bank for International Settlements (BIS), the European Central Bank (EBA)؛

## مقدمة:

### 1-1 - تمهيد:

بعد الانتهاء من الأزمة المالية العالمية 2007، كان التركيز المباشر من جانب المنظمين والسلطات الإشرافية على إعادة رسملة المؤسسات المالية والتحوط ضد المخاطر النظامية مع زيادة التركيز على اختبار الإجهاد كأداة مفضلة لحماية الاقتصاد العالمي من الانهيار، وقد كان السبب الرئيسي للأزمة المالية العالمية 2007-2009 أن نماذج الخسارة المتكبدة كانت تحوي على عيوب جوهرية أسفرت عن مخصصات كانت "قليلة جداً ومتأخرة جداً" (**Too little and too late**). وهي المشكلة التي حاولت السلطات الإشرافية إيجاد الحل المناسب لها. حيث بدأ التفكير بضرورة حجز مخصصات حتى على الديون الجيدة بافتراض ان أي تمويل يمكن ان يتعثّر وبالتالي ضرورة حساب احتمالية التعثر (PD) حتى ولو نسبة صغير 0.5 أو 1%.

### 1-2 - مشكلة البحث:

إن الانتقال من نموذج الخسارة المتكبدة EL إلى الخسارة المتوقعة ECL. وتطبيق المعيار بشكل كامل من قبل المصارف، يتطلب بيانات تفصيلية عن الأصول المالية، وتحليل بيانات المخاطر على مستوى الاقتصاد الكلي لتقييم تأثير السيناريوهات المختلفة على خسائر الائتمان، ولأن IFRS9 لن يؤثر فقط على كيفية قيام البنوك بحساب المخصصات، ولكن أيضاً كيفية قيام المؤسسات بإدارة عملياتها الخاصة لإدارة التمويل والمخاطر. وبالتالي يثير تساؤلات عن مدى تأثير IFRS9 على راس المال التنظيمي وعلى اختبارات الجهد التي تعكس سلامة ومثانة القطاع المصرفي بشكل عام وكفاءة راس المال وربحية كل بنك بشكل

خاص. وتتبع تساؤلاتنا بسبب ندرة الأبحاث التي تناولت تأثير المعيار واختلاف الآراء حول تأثير IFRS9 على المخصصات وتأثيرها على الأرباح والخسائر وعلى إدارة الائتمان. بناءً على ذلك نطرح التساؤل التالي.

- هل سيؤثر تطبيق IFRS9 على اختبارات الجهد المصرفية؟

### 1-3- أهمية الدراسة:

- تكمن أهمية البحث في ندرة الأبحاث الذي تناقش أثر تطبيق IFRS9 على راس المال وعلى اختبارات الجهد في سورية وأن الدراسات الصادرة، عن (BIS) و (EBA) اوصت بدراسة هذا الأثر نظراً لأهمية دراسة الانتقال لتطبيق المعيار الجديد وتلافي العيوب الممكن ان توجد في هذا المعيار.

- تستمد الدراسة أهميتها كونها تتناول أثر تطبيق IFRS9 على البنوك ونتائج اختبارات الجهد في ظل الظروف الاقتصادية التي تمر بها سوريا، وبالتالي تقدم مساهمة عملية بتسليط الضوء على الآثار الأولية لتطبيق IFRS9 اوعلى إيجابيات وسلبيات المعيار.

### 1-4- أهداف البحث:

يهدف الانتقال من نموذج الخسارة المتكبدة EL الى الخسارة المتوقعة ECL إلى تقليل حدة التقلبات المفاجئة في الخسائر (Cliff-Effect). وتقادي (Front-Loading)، ويؤدي العمل لتقادي كلا التأثيرين إلى زيادة المخصصات وبالتالي تقليل الأرباح المحتجزة. ونظرًا لأن (CET1) يتكون بشكل أساسي من الأرباح المحتجزة وبنفس الوقت هو مؤشر لمرونة البنوك ومقياس رئيسي لاختبار الجهد،

فمن المتوقع أن تزيد متطلبات رأس المال وخصوصا CET1، وبالتالي فإن انخفاض رأس المال CET1 من شأنه أن يشير إلى تدهور استقرار البنك. مما سبق ذكره فإن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو دراسة تأثير تطبيق IFRS9 (انخفاض القيمة) على نتائج اختبارات الجهد ويتم تحقيق الهدف الرئيسي من خلال عدة اهداف فرعية أهمها

- تقييم الأثر على رأس المال الاساسي CET1 والأصول المرجحة بالمخاطر RWA.

- تحليل الأثر على إشكالية Too little and too late و-Cliff Effect

#### 1-5- منهجية البحث:

من أجل الوصول الى الأهداف المرجوة، وبغية الإحاطة بكافة جوانب البحث والتوصل إلى حل لإشكالية البحث سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي

#### 1-6- عينة البحث فترة الدراسة:

ستعتمد الدراسة على تحليل القوائم المالية التي أصدرتها المصارف التقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية من عام 2016 لغاية 2019، باعتبار 2016 و2017 قبل تطبيق المعيار و2018 و2019 بعد تطبيق المعيار سيتم اخذ المتوسطات بين البيانات قبل التطبيق و بعده، وتم الحصول على البيانات من الموقع الالكتروني لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية

. <http://www.scfms.sy/ar/declaration>

#### 1-7- الدراسات السابقة

## الجزء الأول من الدراسات السابقة هي تقارير البنك الأوروبي (EBA) وبنك التسويات الدولية (BIS)

أصدرت EBA و BIS تقارير سنوية منذ عام 2016 الى 2019 تحلل فيه اثار تطبيق IFRS9 على رأس المال وعلى اختبارات الاجهاد وكانت عينة البحث هي جزء من المصارف العاملة في أوروبا وعددها 70 مصرفا من 15 دولة، وقد أجمعت المنظمات من خلال تقاريرها على عدة نتائج أهمها:

- يتوقع المنظمون أن يؤدي تطبيق IFRS9 إلى زيادة مفاجئة وكبيرة في الانخفاض في قيمة الائتمان وبالتالي إلى انخفاض في قيمة أسهم البنوك (EBA، 2018) وارتفاع معدل التذبذب في الربح أو الخسارة بسبب إعادة تصنيف بعض الأدوات وبالتالي انخفاض (CET1) (EBA، 2017).
- بما أن أرباح الأسهم يتم دفعها من صافي الدخل والتي تمثل الأرباح الصافية من الضرائب والمخصصات التي قد يتم تخصيصها للأرباح المحتجزة وبالتالي CET1 فإن البنوك الأصغر تكون أكثر عرضة لمخاطر الائتمان، في حين أن البنوك الكبيرة أكثر عرضة لمخاطر السوق، وبالتالي قد يستجيبون بشكل مختلف لسيناريوهات اختبار الإجهاد (EBA، 2018).

## الجزء الثاني من الدراسات السابقة

- 1- محمد، صلاح علي احمد & حامد، محجوب عبدالله ، دراسة تحليلية للأثار المترتبة على تبني IFRS9 على السياسات الائتمانية و التمويلية للمصارف العربية (2017) .

تهدف الدراسة لتحليل الآثار المتوقعة من تطبيق IFRS9 والذي حل محل IAS39 على المصارف العربية، حيث يبدأ التطبيق الإلزامي في 2018، تناولت الدراسة عرضاً للمعيار 9 وهم الفوارق مع IAS39 وركزت على تحديات تطبيق المعيار ونموذج ECL و استخدمت الدراسة عينة من ثلاث مصارف مركزية و وذلك بعد تقسيم المصارف العربية لثلاث فئات حسب الخصائص والأوضاع الاقتصادية وتوصلت لعدة نتائج أهمها

- التغيير في نموذج الخسائر المتوقعة سيحدث قيوداً كبيرة في السياسات الائتمانية والتمويلية في المصارف بالإضافة إلى أنه سيعزز ثقة المودعين والمساهمين نتيجة اتباع سياسات تحوطية لتفادي الخسائر المتوقعة والتي بدورها تقلل من مخاطر السيولة وعدم الوفاء بالالتزامات.

## 2- Groff , Maja Zaman; Mörec, Barbara-2020-IFRS 9 transition effect on equity in a post bank recovery environment: the case of Slovenia

هدفت هذه الدراسة بأثر تطبيق IFRS9 على رأس المال وحقوق الملكية وعلى مستويات انخفاض القيمة واستخدمت بيانات المصارف السلوفينية وكانت النتائج بأنه وعلى الرغم من التأثير السلبي في المرحلة الأولى للتطبيق إلا أنه على عكس التوقعات لا توجد تأثيرات جوهرية لتطبيق IFRS9 على رأس المال وعلى حقوق الملكية وذلك يعتمد على مدى التزام المصارف التي طبقت المعيار بالمعايير الاحترازية التي سبقت IFRS9.

## 3-Arndt- Kund & Daniel Rugilo -2020-Does IFRS 9 increase Financial Stability

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة أثر تطبيق IFRS9 على الاستقرار المالي وبالتالي دراسة آثار تطبيق المعيار على ثبات و قوة رأس المال التنظيمي (بهيكلته و نسب الكفاية) عن طريق دراسة اختبارات الاجهاد البنكية للبنوك الأوروبية من

2014ل2018 و تحليلها لعدد من البنوك بعد تطبيق المعيار، تم دراسة الأثر على تأثير الجرف و التحميل الامامي وجاءت هذه الدراسة لاستكمال الدراسة الاولى وتأكيد نتائجها وهي

Assessing the Implications of IFRS 9 on Bank Stress Tests(2018).

تم استخدام بيانات اختبارات الجهد المصرفية الأوروبية، باستخدام البيانات المنشورة لاختبارات الاجهاد من قبل EBA من 2014 لعام 2018. وهي اختبارات 43 بنك اوروبي من 15 دولة. منها 9 دول مقومة باليورو استخدمت Z-Score كبديل لاحتمال فشل البنك. باعتباره مقياس مناسب يؤكد على قناة النقل بين كفاية رأس المال، التي تتأثر IFRS9 واحتمال التخلف عن السداد. أظهرت الدراسة أن تطبيق IFRS 9 ادى لتخفيف حدة Cliff Effect على الرغم من أن هذا الهدف تم تحقيقه على حساب الخسائر المستقبلية Front loading في حين أن إدخال المعيار الجديد قد غير بشكل كبير التفاعل بين P & L وإمكانية بناء احتياطات رأس المال، فإن التأثير أقل مما كان متوقعا في البداية. بالنسبة لاختبارات الجهد حيث أصبح السيناريو الأساسي أكثر تكلفة بموجب IFRS9، بينما العكس هو الصحيح بالنسبة للسيناريو المعاكس (السليبي)، ونتيجة لذلك فإن القروض الأقل ضماناً تتكبد تكاليف أعلى عند الاعتراف الأولي ، مما قد يؤدي إلى حدوث صدمة في العرض الائتماني ، وهنا تصبح جودة الأصول أكثر أهمية في ظل معيار الجديد

4-ECON-2015-The Significance of IFRS 9 for Financial Stability and Supervisory Rules



هدفت هذه الدراسة تحليل اثار تطبيق IFRS 9 على رأس المال التنظيمي وبشكل خاص CET1، وأكدت أن IFRS9 يمكن أن يخفف من صرامة BASEL3 بأن لا تلتزم البنوك بالاحتفاظ برأس مال تنظيمي لتغطية المخاطر الكامنة في التعرضات السيادية حيث أن IFRS9 سيطلب الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة التي تتناسب مع المخاطر السيادية التي ممكن أن تتعرض لها البنوك وبالتالي سيساعد المعيار بتحقيق الاستقرار المالي ويساعد في القاء الضوء على السلطات الاشرافية ودورها في تحقيق السلامة المصرفية

## 5-Deloitte- 2016-The Impact of IFRS 9 on Banking Sector Regulatory Capital

هدفت هذه الدراسة لتحليل الاثار على اختبار الإجهاد ومخازن رأس المال، في المراحل الأولى لتطبيق IFRS9 سيتأثر نمو الاقتصاد الكلي، حيث أن ارتفاع مخصصات البنوك يزيد من صعوبة حصول المشروعات التجارية الصغيرة والمتوسطة على قروض مما قد يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي الأخرى كالبطالة<sup>5</sup> ومعدلات الفائدة، وبالتالي التأثير على اختبارات الاجهاد

## 2- الأدبيات النظرية

### 2-1- مفهوم ونشأة وتطور المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9:

<sup>5</sup> زيادة البطالة بشكل خاص يجب أن تزيد بشكل كبير من احتمال الانحراف في عوائد البنوك، والتعثر في السداد على التوالي وبالتالي تؤثر سلبيًا على CET1. والعكس صحيح ((يرتبط مستوى مرتفع من الناتج المحلي الإجمالي ببيئة اقتصادية سليمة، حيث نادراً ما تحدث حالات تأخير في السداد أو عدم سداد المدفوعات. نتيجة لذلك، يجب أن يكون CET1 مرتفعاً))

تم اعداد المعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية 9 IFRS نتيجة للانتقادات الموجهة لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 IAS بأنه معقد للغاية، ويتعارض مع الطريقة التي تدير بها الشركات أعمالها ومخاطرها، ويؤدي لتأخير الاعتراف بخسائر الائتمان في القروض والحسابات المدينة وزادت انتقادات المعيار 39 IAS بعد الأزمة المالية العالمية في 2007 لفرضه قيوداً صارمة على الاعتراف بخسارة القروض ، مما أدى إلى المبالغة في تقدير قيم الأدوات المالية (Camfferman، 2015)<sup>6</sup> ، وهو عامل كان يُعتبر تفاقماً لتأثير الأزمة، ويشرح (Gerrit Kund و Rugilo، 2020) أن معيار IAS39 هو أحد أسباب الأزمة المالية في عام 2008 ،حيث اسفرت نماذج الخسارة المتكبدة عن مخصصات كانت "قليلة جداً ومتأخرة جدا".وهي المشكلة التي حاولت السلطات التنظيمية والاشرفية ايجاد الحل المناسب لها بهدف زيادة الاستقرار المالي. ورداً على الانتقادات، حث مجلس معايير المحاسبة الدولية على مراجعة شاملة للمعيار المحاسبي للأدوات المالية، مما أدى لإصدار IFRS9 (BCBS (2015a)). (Kund و Rugilo، 2018)

بدأ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 كمشروع مشترك مع مجلس معايير المحاسبة المالية. حيث نُشرت ورقة مناقشة مشتركة في اذار 2008 تقترح هدفاً نهائياً للإبلاغ عن جميع الأدوات المالية بالقيمة العادلة، مع جميع التغيرات في القيمة العادلة المسجلة في صافي الدخل أو الربح والخسارة، وكان الهدف من هذا المعيار هو تحسين جودة المعلومات حول مخاطر الائتمان و تكوين معيار شامل من شأنه أن يتناول التصنيف والقياس، انخفاض القيمة ومحاسبة التحوط في نفس الوقت وصدرت الصيغة النهائية 9 IFRS ليحل محل معيار التقارير المالية (IAS 39) مع الإبقاء على بعض الجوانب من المعيار المحاسبي الدولي

<sup>6</sup> - من دراسة:

Stead، Connor؛ Vatanasakdakul، Savanid؛ and Aoun، Chadi. (2018) "Big data analytics capabilities for ifrs 9 success". Research Papers. 76.

IAS 39، مثل النطاق، والاعتراف، وإلغاء الاعتراف بالأصول المالية، وقد أصدر IASB المعيار على مراحل و كانت المرحلة الأخيرة والصيغة النهائية للمعيار في يوليو 2014.

وفي سورية، أصدر مصرف سورية المركزي القرار (4) الذي يتضمن التعليمات الخاصة بتطبيق IFRS 9 ومعيار المحاسبة الإسلامي 30 وألزامت المصارف بتطبيق المعيار اعتباراً من 2019 وبأثر رجعي مع إعادة عرض أرقام المقارنة بما يتفق مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (1).

**2-1-1-هدف المعيار:** إن الهدف الأساسي من IFRS9 هو وضع مبادئ للتقرير عن الأصول والالتزامات المالية الذي سوف يعرض معلومات ملائمة ومفيدة لمستخدمي القوائم المالية، كما يهدف الى الحد من المشاكل والصعوبات التي رافقت تطبيق (IAS 39). وبالتالي ضمان سلامة النظام المصرفي من خلال الحد من حالات فشل البنوك المتكررة والتكلفة المفروضة على أنظمة التأمين على الودائع. (ECON، 2015)

**2-1-2-نطاق المعيار:** يغطي IFRS 9 البنود التي تقع ضمن معيار المحاسبة IAS39 الأدوات المالية بما في ذلك القياس والاعتراف ويمتد ليشمل الأصول الثابتة والالتزامات المالية، (محمد و حامد، 2017) .

**2-1-3-مفهوم انخفاض القيمة:** يُعبر مفهوم انخفاض القيمة عن خسارة ائتمانية متوقعة للأصل المالي وتُعرف بأنها القيمة الحالية المتوقعة للعجز النقدي المقدر على مدى العمر المتوقع للأصل. وتُحسب الخسائر المتوقعة إما على أساس 12 شهراً أو مدى الحياة، اعتماداً على مستوى مخاطر الائتمان المرتبطة بالأصل، ويجب إعادة تقييمها في تاريخ كل تقرير، يتم بعد ذلك تسجيل القيمة المتوقعة في بيان الربح والخسارة (Temim، 2016). ويمكن شرح نطاق انخفاض القيمة وفق الشكل التالي.

على اختبارات الجهد IFRS9 أثر انخفاض قيمة الأصول المالية وفق  
"دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية في الجمهورية العربية السورية"

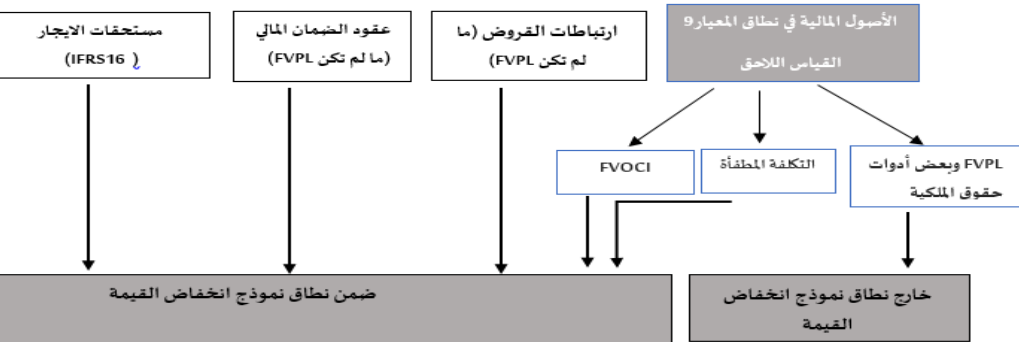
وفق IFRS 9 أصبحت متطلبات اختبار انخفاض القيمة أقل تعقيداً من قبل حيث تطبق نفس النموذج على جميع الأدوات المالية الخاضعة لاختبار انخفاض القيمة. علاوة على ذلك، فإن التزامات القروض وعقود الضمان المالي التي كانت في السابق ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي 37 المخصصات والمطلوبات الطارئة والأصول الطارئة أصبحت في نطاق انخفاض قيمة وفق IFRS 9. (Lilit و Hayk، 2019).

كانت نماذج الخسارة المتكبدة وفق IAS39 تحوي على عيوب جوهرية أهمها

(1) مخصصات كانت "قليلة جداً ومتأخرة جداً" ( Too little and too late) وبالتالي التأخر عن الاعتراف بالخسائر الائتمانية المرتبطة بالقروض.

(2) أعطت مجالاً لنوع مختلف من إدارة الأرباح وهو تأجيل الخسائر، مما أدى الى حدوث فجوة بين تقدير الإيرادات المتمثلة بالفوائد والتي تحسب على طول حياة الأصل والخسائر الناجمة والمتمثلة بانخفاض قيمة الأصل والتي لا يتم الاعتراف بها إلا بعد وقوعها ( Xu، Liang، و Levy، 2018)، بالإضافة للمبالغة بالأرباح (Deloitte، November 2016).

الشكل (1): نطاق تطبيق انخفاض القيمة.



(3) المصدر: Deloitte.2018

## 2-1-4- خسائر الائتمان المتوقعة EXPECTED CREDIT LOSS (ECL)

هي المتوسط المرجح لخسائر الائتمان مثقلة بالمخاطر المرتبطة بحالات التخلف والعجز عن السداد كأوزان، وهي الفرق بين جميع التدفقات النقدية التي تعود إلى المنشأة وجميع التدفقات النقدية التي تتوقع المنشأة استلامها مخصومة بمعدل الفائدة الفعال (IASB-2014)، وتجدر الإشارة أن IFRS9 لا يقدم منهجية محددة لقياس ECL، بل يقدم إرشادات تفيد بأن قياس ECL يجب أن يعكس: (Lilit & Hayk , 2019)

➤ كمية غير متحيزة ومرجحة الاحتمال يتم تحديدها من خلال تقييم مجموعة من النتائج المحتملة،

➤ القيمة الزمنية للنقود، ومعلومات معقولة وداعمة متاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر له بتاريخ الإبلاغ عن الأحداث الماضية، والظروف الحالية والتوقعات الاقتصادية المستقبلية (ESRB ، July 2017).

**المدخل العام لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة:** إن النموذج العام لحساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للأصول يعتمد على ثلاث متغيرات أساسية وهي،

$$ECL = \sum PD * LGD * EAD$$

حيث أن (1-احتمالية التعثر عن السداد ( PD ) Probability of Default ، 2-نسبة الخسارة عند التعثر ( LGD ) Loss Given Default ، 3- الخسائر عند عدم السداد (التعثر) (EAD) Exposure at Default).

## 2-1-5- تصنيف الأصول المالية وأسس قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

### وفق IFRS9 :<sup>7</sup>

يطلب نموذج ECL الخاص بIFRS9 من الكيانات أن تستخدم النمذجة التنبؤية لتحديد خسائر الائتمان المحتملة المرتبطة بمحفظة الأدوات المالية. ويشتمل النموذج على منهج تصنيف ثلاثي المراحل لقياس انخفاض قيمة الأدوات المالية، حيث تحدد كل مرحلة "مبلغ الانخفاض في القيمة الذي يجب الاعتراف به (وكذلك مقدار إيرادات الفوائد)" (Vatanasakdakul،Stead ، و Aoun ، 2018). ويموجب المادة 8 من القرار 4 الصادرة عن مصرف سورية المركزي اكدت التعليمات ان تتم عمليات منح وخلق الائتمان وفقا للسياسات والإجراءات المتبعة لدى كل مصرف وبما يتوافق مع مستوى المخاطر المقبولة لديه والموافق عليها من قبل مجلس الإدارة، بالإضافة الى رصد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان والمرتبطة بانخفاض القيمة والتي تستوحي احتسابها على ثلاث مراحل وهي.

**المرحلة الأولى:** تتضمن الأصول المالية عند الاعتراف بها والتي لم تتعرض لزيادات كبيرة بمخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو الأدوات المالية ذات المخاطر الائتمانية المنخفضة بتاريخ الاعتراف الأولي.

يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً، وهي الخسائر الائتمانية على الاصل مرجحة باحتمال (PD) في فترة 12 شهر التالية ويكون حساب الايرادات من الفائدة هو العائد على اجمالي القيمة الدفترية ويتضمن عائد لتغطية الخسائر المتوقعة وهذا يختلف عن المعيار 39 الذي يثبت العائد بشكل كامل كإيراد فائدة بدون تعديل على الخسائر الائتمانية المتوقعة وقت نشأة أو شراء الاصل (ECON، 2015).

<sup>7</sup> - لا تتعرض الأموال النقدية في الخزينة لمخاطر الائتمان لأنها أموال يملكها البنك، أي لا يوجد طرف مقابل، وبالتالي لا يُحسب

ECL للنقد. (Varovic و Volarevic ، 2018)

**المرحلة الثانية:** تتضمن الاصول المالية التي تعرضت لزيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي **ولكن لا يوجد** دليل موضوعي على انخفاض قيمتها. وبالتالي يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل عمر الأداة ولكن يبقى حساب الإيرادات هو الفائدة على اجمالي القيمة الدفترية للأصل . وتعتبر ECL لكامل العمر هي المتوسط المرجح لجميع حالات (PD) على مدى عمر الأداة المالية (Gornjak، 2017)، بحيث تعكس التقديرات ميل العملاء للتعثر وقدرة المصارف على إدارة مشكلة التعثر.

**المرحلة الثالثة:** تتضمن الاصول المالية التي يوجد دليل موضوعي وحقيقي على انخفاض قيمتها في تاريخ إعداد التقرير المالي وفقاً للمؤشرات المحددة في المعيار وبالتالي يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل العمر ومعالجتها مع الفوائد المحتسبة عليها (أي القمة المطفأة للأداة المالية).

في هذه المرحلة يتعين على المصارف تكوين رؤية استشرافية مبنية على التقديرات لاحتمالات تقدير الخسائر المحتملة وذلك من خلال عدة سيناريوهات اقتصادية ويتوجب على المصارف في هذه المرحلة القيام بما يلي. (1-تحديد خسارة الائتمان التي حدثت فعلاً، 2-تقدير العمر المتوقع لخسارة الائتمان 3- أن تعكس إيرادات الفوائد وصافي مخصصات انخفاض قيمة الأصول) (محمد و حامد، 2017).

وفي النهاية نورد اكثر النقط ايجابية وسلبية لتطبيق IFRS9 باستخدام مصفوفة SWAT .

الجدول (1): تحليل الإيجابيات والسلبيات لتطبيق IFRS9.

نقاط القوة	نقاط الضعف
➤ معالجة مشكلتي (Cliff Effect) & (Too little-Too )	➤ لا يوفر نهجا جديداً للالتزامات المالية (ian)

على اختبارات الجهد IFRS9 أثر انخفاض قيمة الأصول المالية وفق  
"دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية في الجمهورية العربية السورية"

<ul style="list-style-type: none"> <li>➤ الاعتراف الأولي بـ ECL لمدة 12 شهرًا تعسداً إلى التبرير المفاهيمي. (ECON، 2015) ومفاهيم جديدة (مثل نموذج الأعمال) تتطلب ويمكن أن تقدم الذاتية في بعض الأوقات (n) لا يقدم معالجة جديدة لمحاكاة التحوط S 9</li> <li>➤ إذا كانت الإدارة غير قادرة أو غير راغبة في الكبيرة" في مخاطر الائتمان في الوقت المناسب المرحلة 1 إلى المرحلة 2 سيؤدي إلى "تأثيرات زيادات مفاجئة وكبيرة في مخصصات خسائر نفس المشاكل عند تطبيق IAS39. (CON)</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>➤ (late) (Gerrit Kund و Rugilo، 2020) يقلل من تعقيد تصنيف وقياس الأصول المالية. (Huian، 2012)</li> <li>➤ يقدم المعيار نظرة مستقبلية لجودة الائتمان، مع توقع أن تترك البنوك انخفاض الائتمان قبل وقوع الخسارة (Deloitte، November 2016).</li> <li>➤ يساهم في تحسين أنظمة مراقبة جودة الائتمان في المصارف وتعزيز سياسات توزيعات الأرباح (Hoogervorst (2018))</li> <li>➤ يلبي متطلبات لجنة بازل (وغيرها من السلطات الإشرافية) لتعزيز الاعتراف بخسائر القروض من خلال دمج مجموعة أوسع من المعلومات الائتمانية (ECON، 2015)</li> <li>➤ يعالج القضايا الناشئة عن الأزمة المالية</li> <li>➤ تبسيط القواعد التي تتعامل مع قياس العقود الهجينة التي تحتوي مشتقات المضمنة (Huian، 2012)</li> <li>➤ التطبيق الصحيح يعزز الثقة والنمو و يدعم الاستقرار المالي طويل الأجل للاقتصاد العالمي (Hoogervorst، 2017).</li> <li>➤ إمكانية المقارنة وتوحيد المحاسبة والمراجعة المالية (Gornjak، 2017)</li> </ul>
<p style="text-align: center;"><b>التحديات</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>➤ صعوبة التعامل مع البيانات المفقودة أو</li> <li>➤ إمكانية تطبيق المعيار الدولي للقرارات المنظمات المدرجة في البورصة (Huian)</li> <li>➤ تتجسد في الصعوبات المتأصلة في التنبؤ</li> <li>➤ تتمثل المشكلة الكبيرة في أن المعيار الجديد طريقة قياس محددة لحساب نموذج CL أن تقوم البنوك بتطوير نماذجها الداخلية معقولة وداعمة من الماضي ومن المستقب</li> </ul>	<p style="text-align: center;"><b>الفرص</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>➤ يعطي المزيد من المرونة عند اتخاذ القرارات المحاسبية عن طريق استخدام الاحكام المهنية في بعض الأوقات (IFRS 9)، (2014 .</li> <li>➤ يتيح إمكانية إعادة تصنيف بعض الموجودات المالية التي تم قياسها مسبقاً بالقيمة العادلة إلى التكلفة المطفأة والعكس بالعكس ، عند الاعتماد المبدئي (Huian، 2012)</li> <li>➤ من الممكن تلافي الآثار السلبية المحتملة عند التزام</li> </ul>



<p>➤ من الصعب تحديد تكلفة التنفيذ (2017)          ➤ تأثير النتائج على النسب المهمة للمنشأة          (المال). (2018،Deloitte) )</p>	<p>المصارف بالمعايير الاحترازية و بالاعتماد على دور          السلطات الاشرافية فيتوجيه المصارف للتطبيق السليم          للمعيار ( AUG-2020، Mörec و Groff )</p>
--	--

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة.

2-2- نشأة وتعريف اختبارات الاجهاد.

بالتزامن مع اصدار الصيغة النهائية من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 9 ، أصدرت لجنة بازل مبادئ جديدة لاختبارات الإجهاد في 2009. صُممت تلك المبادئ لمعالجة مواطن الضعف الرئيسية في ممارسات اختبار الإجهاد التي أبرزتها الأزمة المالية العالمية.

بدأت اختبارات الإجهاد في البنوك كأداة ووسيلة لإدارة المخاطر الداخلية منذ التسعينات وتطورت مع مرور الوقت، وتتناول هذه الاختبارات ملاءة البنوك وسيولتها بشكل أساسي كأداة إشرافية وزادت أهميتها على نطاق المنظومة كأداة رئيسية لإدارة المخاطر لإعادة رسملة البنوك، خاصة بعد الأزمة المالية الكبرى، حيث تساعد في تقييم وتخطيط رأس المال للبنوك بالإضافة إلى حساب نسب كفاية رأس المال، مما يقلل من احتمال الفشل المالي. بالإضافة لتقييم السيولة، ( Čihák, Oura, & Schumacher, 2019). وفي 2009 اثبتت اختبارات الاجهاد السليمة أنها تمثل نقطة تحول للانتعاش (Whitehouse, 2019).

ويُعرف صندوق النقد الدولي هذه الاختبارات بأنها تمرين كمي يتلخص بسؤال "ماذا لو" "what if" لتقدير مرونة البنوك أو النظم المالية ككل إذا تحققت صدمات معينة ( Baudino, Goetschmann, Henry, Zhu, & Taniguchi, 2018).

## 2-2-1- منهجية اختبارات الجهد في القطاع المصرفي: تقيس الاختبارات بشكل رئيسي الملاءة والسيولة

**اختبار الملاءة: Solvency test:** يعتبر اختبار الملاءة اختباري تحوطي شامل يُقيم إذا كانت للشركة رأس مال كافٍ للبقاء سليماً في بيئة مليئة بالتحديات افتراضياً من خلال تقدير الأرباح والخسائر وتغيرات التقييم. وعوامل الخطر الرئيسية هي الخسائر المحتملة من تعثر المقرضين (مخاطر الائتمان)، والخسائر الناتجة عن الأوراق المالية بسبب التغيرات في أسعار السوق مثل أسعار الفائدة والصراف و الأسهم (مخاطر السوق). ويساعد الاختبار في تحديد نسبة تمويل البنوك من الأسهم التي تتمتع بدورها باستيعاب الخسائر تلقائياً مما يجعل النظام بأكمله أكثر مرونة (Whitehouse، 2019).

قد يفحص اختبار الجهد تأثير مصدر واحد للمخاطر أو مصادر متعددة للمخاطر. ويمكن الجمع بين عوامل الخطر بطريقة مخصصة أو توليدها بشكل أكثر تماسكاً باستخدام إطار الاقتصاد الكلي (اختبارات السيناريو).

**اختبارات السيولة Liquidity Test :** تُقيم اختبارات إجهاد السيولة إذا كانت البنوك تملك أصول سائلة وتدفقات نقدية كافية للوفاء بالتزاماتها (التدفقات النقدية الخارجة) بموجب سيناريو سلبي معاكس، دون التعرض لنقص لا يمكن تغطيته ودون اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي، وتستخدم العديد من معدلات العقبات المحتملة في اختبار إجهاد السيولة، مثل عدد الأيام التي يمكن للمؤسسة تحمل صدمة السيولة قبل ظهور تدفق نقدي سلبي، صافي التدفقات النقدية، ونسب السيولة.

**ملاحظة:** غالباً ترتبط نتائج اختبار السيولة والملاءة ارتباطاً وثيقاً ويصعب فصلها، ففي حالة ضائقة التمويل، قد يتحول نقص السيولة لمشكلة ملاءة مالية إذا تعذر

بيع الأصول أو البيع بأسعار منخفضة، و تكلفة التمويل في حالة إجهاد السيولة هي أحد العوامل التي يمكن أن تترجم إلى إجهاد الملاءة المالية (Viñals, 2012).

**2-2-2- المخاطر التي يهتم بها اختبار الاجهاد<sup>8</sup>:** تقيس اختبارات الجهد مخاطر (الائتمان، السوقية، الفائدة، العدوى بين البنوك: Inter-bank risk and interconnection risks. السيولة ومخاطر نموذج الاعمال)، سننترق بإيجاز لمخاطر الائتمان و السوق نظراً لارتباط المعيار بشكل كبير بهذه المخاطر.

**مخاطر الائتمان Credit risk :** حيث تتحقق مخاطر الائتمان تدريجياً في فترات الانكماش الاقتصادي، او في السيناريوهات السلبية وبالتالي اختبار مخاطر الائتمان هو المجال الأكثر أهمية نظراً لتأثيره الكبير على سلامة البنك والقطاع المصرفي. و يعتمد هذا الاختبار على استخدام عدة متغيرات وهي ( - PD<sup>9</sup> LGD-EAD ) (Prioux ،Thun ، و Caña ، 2013)

**مخاطر السوق: Market risk** هي التغير في قيم الأصول بسبب التغيرات في الأسعار مثل أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة وهوامش الائتمان، وتقاس هذه المخاطر للأصول الموجودة في حساب التداول Trading book ولهذه المخاطر يوجد بُعدين عند اجراء اختبار الإجهاد:

➤ التغيرات في رأس المال الفعلي

➤ التغيرات في رأس المال المطلوب RWAs لمخاطر السوق

<sup>8</sup> - <https://www.cnb.cz/en/financial-stability/stress-testing/banking-sector-stress-test-methodology/>

<sup>9</sup> - يتم تعيينها بمبالغ مختلفة للسيناريوهات المختلفة وقطاعات الائتمان المختلفة بما يتماشى مع التطورات الاقتصادية المتوقعة، بما في ذلك أسعار المنازل والقواعد التنظيمية وممارسات البنوك والنُهج التي تطبقها بعض وكالات التصنيف والتقديرات الحالية بناءً على بيانات السوق.

**مخاطر العدوى بين البنوك:** بسبب العلاقة الوثيقة بين البنوك، فإن فشل بعضها قد يؤثر على النظام المالي، مما يلحق الضرر بالاقتصاد بشكل كامل. وبالتالي تُصاغ مخاطر عدوى Interbank على أساس بيانات التعرضات بين البنوك، مع استخدام نسبة رأس المال للبنوك الفردية لتحديد (PD)، يفترض أن يكون LGD 100%. يتم احتساب الخسائر المتوقعة بسبب التعرضات بين البنوك لكل بنك وفقاً للصيغة  **$PD \times LGD \times EAD$** . إذا كانت هذه الخسائر مرتفعة نسبياً ستؤدي إلى انخفاض في نسبة رأس مال البنك وبالتالي زيادة في PD، يتبع ذلك تكرار آخر لنقل الآثار السلبية إلى البنوك الأخرى من خلال زيادة الخسائر المتوقعة. يتم تنفيذ هذه التكرارات حتى يتوقف "تأثير الدومينو" لانتشار عدوى بين البنوك، أي إلى أن يؤدي الارتفاع في PD الناتج في أحد البنوك أو مجموعة من البنوك إلى ارتفاع في PD من البنوك الأخرى.

## 2-2-3- الإجراءات المتخذة من البنوك بعد انتهاء اختبارات الاجهاد البنكية.

بعد انتهاء الاختبارات ستحاول البنوك الوصول لرأس المال المثالي. بلاعتماداً RWA بعدة سيناريوهات،

➤ يوزع البنك الربح بالكامل ولا يعزز رأس ماله التنظيمي (في حالة RWA دون تغيير).

➤ يستخدم البنك جزءاً من أرباحه لتعزيز رأسماله ويوزع الباقي (في حالة حدوث زيادة في RWA).

➤ يدفع البنك توزيعات أرباح تتجاوز الربح الناتج (في حالة حدوث انخفاض في RWA) وبالتالي يوزع أيضاً جزءاً من الأرباح المحتجزة في السنوات السابقة.

أما عند فشل البنك في اجتياز الاختبار لن يتمكن من زيادة رأس المال الذي يدفعه للمساهمين من توزيعات الأرباح، وعندها **سينخفض سعر سهمه**. أي أن

اختبارات الجهد تُجبر البنوك على العمل بشكل آمن للحفاظ على الوسائد المالية ضد الخسائر. وفي النهاية: إن اختبارات الإجهاد لا تهدف إلى التنبؤ بالآزمات، لكنها أدوات استشرافية لتقييم ملاءة وسيولة المؤسسات المالية ومرونة النظام المالي في ظل سيناريوهات سلبية محتملة، ( Viñals ، 2012)، وهي أحد أساليب المساءلة بين المؤسسات الكبيرة (Feldberg و Metrick، 2019).

أي أن اختبار الإجهاد هو قدر كبير من الفن والعلم. وتطبيق قواعد IFRS 9 بشكل سليم سيحقق الفوائد المرجوة منه وسيؤكد على صحة تطبيق معايير بازل تزامنا مع اختبارات الإجهاد البنكية (ECON، 2015).

### 3- الدراسة التطبيقية:

قامت البنوك العاملة في الجمهورية العربية السورية بتطبيق IFRS9 اعتبارا من 2019/1/1 بأثر رجعي مع إعادة عرض أرقام المقارنة بما يتفق مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (1) والتزاماً بتعليمات مصرف سورية المركزي و قراراته المتعلقة بتطبيق المعيار (القرار 4 )، وقامت البنوك ب تقدير ووضع سياسات واستخدمت افتراضات لتحديد كلاً من التوقيت ومقدار المخصص الذي يتوجب تسجيله كخسائر ائتمانية متوقعة، وتقوم بتجميع قروضها ضمن المرحلة الاولى والثانية والثالثة بناءً على نظام تصنيف داخلي وعلى محددات لكل مرحلة. يبين الجدول التالي الاختلاف في تصنيف القروض بعد تطبيق المعيار حيث حل القرار 4 محل القرار 597 الخاص بالتصنيف الائتماني ضمن المصارف.

الجدول (2) الاختلافات بين القرار 4 و القرار 597 الصادرة عن مصرف سورية المركزي.

على اختبارات الجهد IFRS9 أثر انخفاض قيمة الاصول المالية وفق  
"دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية في الجمهورية العربية السورية"

المرحلة	المرحلة 1 و 2	القرار 4
		القرار 597
	0	الدرجة من 1-4 منخفضة المخاطر
	0	7-5 تحت المراقبة
0		8 دون المستوى
0		9 مشكوك بتحصيلها
0		10 الديون الرديئة
وتخصم الفوائد المعلقة من اجمالي التسهيلات من المرحلة 3 فقط		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قرارات مصرف سورية المركزي.

وقد الزم مصرف سورية المركزي المصارف بموجب القرار 4 واتباع نظام التقييم الداخلي IRB في تقييم مخاطرها الائتمانية والتحول أيضا لتطبيق TTC التي تعتبر العامل الأساسي في حساب احتمالية لتعثر PD للتسهيلات الائتمانية والعملاء، بعض المصارف كانت تطبيق SA واستمرت بعد تطبيق المعيار بهذه المنهجية مثل بنك سورية والخليج والبعض الأخير كان يطبق ال IRB مثل بنك قطر الوطني، القسم الأخير من البنوك كان يطبق SA وانتقل لتطبيق IRB تزامناً مع المعيار مثل بنك الشرق،

بالإضافة لتطبيق منهجية المؤشر الأساسي BIA في تقييم المخاطر السوقية، (أي ان المصارف تطبق مقررات بازل 2 وتلتزم بكافة النسب الاحترازية الخاصة بكفاية راس المال والسيولة وبإجراء اختبارات الاجهاد لتقييم المخاطر المحتملة التي من الممكن ان تتعرض لها البنوك في ظل ظروف اقتصادية مختلفة.

**3-1- الدراسة الوصفية:** في هذا المبحث نقوم باستعراض اهم البنود التي تأثرت بتطبيق المعيار ونحلل تطورها خلال سنوات الدراسة بالإضافة الى القيام بتحليل الفوارق قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيقه وتحليل الفوارق بواسطة برنامج SPSS لمعرفة هل كان لهذه التغيرات دلالة إحصائية جوهرية ام لا.

تم تطبيق المعيار في بداية عام 2019 وتطبيق منهجية ECL لخلق الائتمان وبالتالي حجز المؤونات المقابلة للخسائر الائتمانية المتوقعة منذ اللحظة الاولى (او انشاء الأداة المالية) هذه المخصصات أثرت بشكل جوهري على القيمة الاجمالية للتسهيلات التي تُحسب ضمن بنود الميزانية بالإضافة الى التأثير على بند المخصصات وعلى جودة الأصول و بالتالي اثر IFRS9 على عدد من بنود الميزانية التي أثرت بدورها على نسب رأس المال و اختبارات الجهد وأهم هذه البنود هي (مخصصات متنوعة ،احتياطي عام لمخاطر التمويل، الأرباح المدورة المحققة، التسهيلات الائتمانية بنوعها، جودة الأصول وبالتالي على التسهيلات المنتجة وغير المنتجة، الاحتياطيات بنوعها القانوني والخاص، توزيعات الأسهم، القيمة السوقية).

### 3-2-دراسة أثر تطبيق IFRS9 على اختبارات الجهد.

يتوجب على البنوك في المراحل الأولى لتطبيق IFRS 9 ضمان انتقال حذر بين الأنظمة المحاسبية. واخذ الحذر من تأثير الجرف (Levy & Zhang, 2018) ، وبالتالي الاهتمام بتكوين CET1 باعتباره مقياس رئيسي لاختبار الإجهاد وهو أساس احتساب الأرباح ويلعب دور كبير في تطبيق مقررات بازل ( BCBS ، 2017)، لهذه العلاقة نتائج عميقة لتقييم استقرار البنوك حيث أن تخفيض CET1 من خلال زيادة المخصصات بالمرحلة الأولى لتطبيق IFRS 9 ممكن أن يشير إلى تدهور استقرار البنك (Rugilo و Gerrit Kund ، 2020).

من خلال بحثنا سندرس الأثر على اختبارات الإجهاد من خلال تحليل اهم المؤشرات التي تعبر عنها وهي CET1 باعتبارها مقياس رئيسي لهذه الاختبارات بالإضافة الى RWA باعتبارها مؤشر على حجم البنك و على حجم المخاطر

التي يتعرض لها (Rugilo و Gerrit Kund، 2020) وبعدها سنقوم بتحليل  
بعض المؤشرات التي تأثرت بهذه الاختبارات وأهمها.

➤ تأثير الجرف Cliff-Effect، والتي نتج عنها المخصصات القليلة  
والمتأخرة

➤ حالات من تحميل أمامي (Front-Loading)،

### الاصول المرجحة بالمخاطر:

تنتج المخاطر من عوامل مالية وغير مالية من المحتمل أن تؤثر على نتائج  
اعمال البنك ، ويقوم مفهوم إدارة المخاطر على معرفة إدارة الخسائر غير  
المتوقعة (Unexpected loss). والخسائر المتوقعة (Expected Loss) ،  
تعتبر الأصول المرجحة بالمخاطر كمقياس لحجم البنوك ، وهي مكون أساسي  
لحساب نسب كفاية رأس المال الأساسي و الإجمالي بالإضافة الى انها تعتبر احد  
مؤشرات اختبارات الجهد في المصارف لأنها تعكس تثقيل بنود الميزانية بمختلف  
المخاطر التي من الممكن ان يتعرض لها البنك، و تُصنف الأصول المرجحة  
بالمخاطر الى 4 فئات، (الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان RWA ، الأصول  
خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر ، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل) .

الشكل (2) تطور الأصول المرجحة بالمخاطر من 2016 ل 2019.





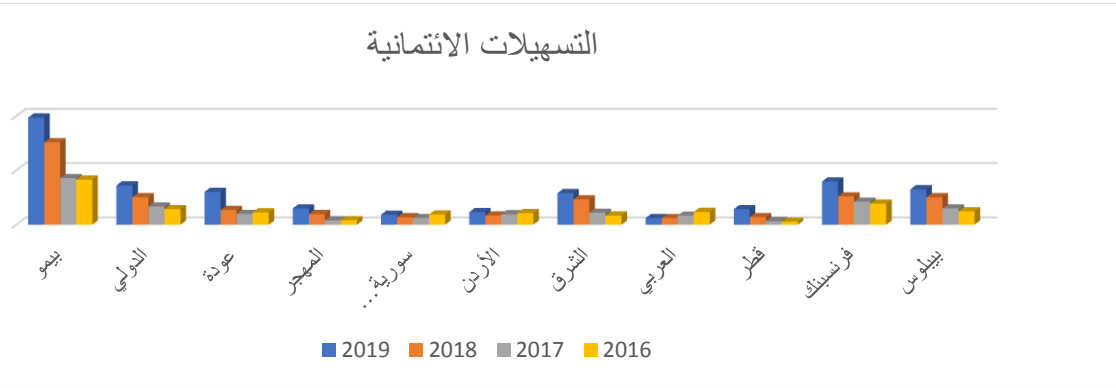
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصارف.

**الأصول المرجحة بالمخاطر الائتمانية:** يبين الشكل التالي ان الأصول المرجحة بالمخاطر شهدت زيادة في نسبة كبيرة من المصارف السورية بعد تطبيق المعيار وكانت أكبر زيادة في بنك الشرق وبنك عودة في عام 2019 وكانت الزيادة بنسبة 103% و 107% لكلا البنكين على التوالي، وشهد بنك الأردن انخفاضا بنسبة 22% وبنك سورية والمهجر انخفاضا بنسبة 16% بعد تطبيق المعيار IFRS9، **والنسبة للقطاع المصرفي السوري:** عند حساب البيانات المجمعة للمصارف السورية نلاحظ أن قيمة الأصول المرجحة بالمخاطر الائتمانية زادت بعد تطبيق المعيار بنسبة 17%، وهذه الزيادة نتيجة التوسع في التسهيلات الائتمانية في عام 2019، يبين الشكل (1) ان البنك العربي لم تكن لديه زيادة في التسهيلات الائتمانية وباقي المصارف شهدت زيادة كان اكبرها في بنك بيمو حيث وصلت الى 99 مليار ليرة سورية بعد أن كانت قيمتها في عام 2016 و2017 لا تتجاوز 43 مليار ليرة سورية.

على اختبارات الجهد IFRS9 أثر انخفاض قيمة الأصول المالية وفق  
 "دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية في الجمهورية العربية السورية"

وعند حساب البيانات المجمعة للمصارف السورية نلاحظ أن التسهيلات الائتمانية زادت بعد تطبيق المعيار حيث وصلت الى 323 مليار ليرة سورية في عامي 2019 بعد ان كانت 148 مليار في عام 2016 و2017، وبحساب الوسطي قبل وبعد تطبيق المعيار نلاحظ أنها زادت بنسبة 78%.

الشكل (3) يبين تطور صافي التسهيلات الائتمانية في المصارف السورية (المبالغ بمليارات الليرات السورية)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف.  
الأصول خارج الميزانية: يبين الشكل (2) أن المخاطر الخاصة بالبنود خارج الميزانية شهدت انخفاضاً في جميع المصارف السورية باستثناء بنك قطر الوطني حيث زادت الأصول خارج الميزانية اما باقي المصارف فقد انخفضت بشكل كبير في عامي 2018 و2019 و عند حساب البيانات المجمعة للمصارف السورية وبشكل وسطي نلاحظ أن قيمة الأصول المرجحة بالمخاطر خارج الميزانية انخفضت بعد تطبيق المعيار حيث وصلت الى 3.22 مليار ليرة سورية بعد ان كانت 4.5 مليار ليرة سورية في عامي 2016 و2017 ، وبحساب الوسطي قبل وبعد تطبيق المعيار نلاحظ أنها زادت بنسبة 24% ، ويعود السبب الجوهرى في هذا الانخفاض هو القيود الصارمة لتطبيق المعيار 9 حيث يفرض

نسب تعثر كبيرة على التسهيلات الائتمانية للبلدان التي لديها أزمات مثل لبنان حيث كانت غالبية التسهيلات الغير مباشرة في سورية تتعلق بالبنوك اللبنانية ، بالإضافة الى انخفاض حجم التسهيلات الغير مباشرة و البنوك خارج الميزانية الأخرى .

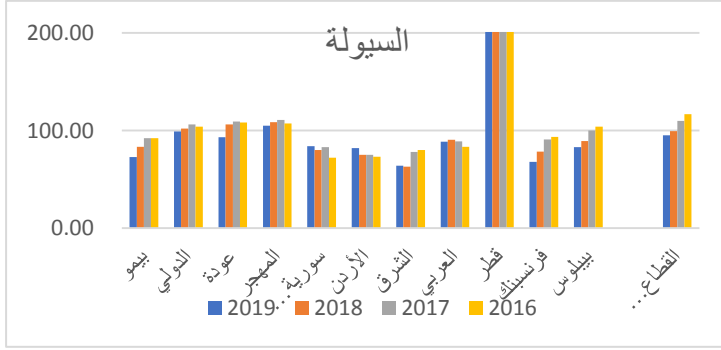
**مخاطر السوق والسيولة:** تتبع أهمية المخاطر السوقية من آثارها على البنوك باعتبارها عالية الحساسية للتقلبات في السوق ويمكن أن تعاني من مخاطر التخلف عن السداد (مخاطر الائتمان) وتعاني من خسائر بسبب مخاطر تشغيلية داخلية وبالتالي سيكون لها آثارها على جودة الائتمان والمخصصات والتأثير فيما بعد على رأس المال التنظيمي ونسب كفاية رأس المال (Dabadghao، Chockalingam، و Soetekou، 2017).

إن التوسع و التنوع في التسهيلات الائتمانية التي قدمتها المصارف بالإضافة الى أن تطبيق IFRS9 خلق مناخا اكثر امانا للاستثمارات وتقديم التسهيلات الائتمانية بالرغم من الحالة الاقتصادية في سورية و تطبيق عقوبات قيصر، دفع البنوك الى التشدد في شروط منح الائتمان والضمانات و انخفضت التسهيلات مع البنوك خارج سورية مما خفض مخاطر التقلب في أسعار الفائدة و كان دافع قوي للقطاع المالي بالتوسع بمنح الائتمان داخل سورية لتحريك عجلة الاقتصاد السوري و تخفيف اثار العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية مما اثر على المخاطر السوقية و أدى الى انخفاضها بكل مصرف على حدا او على صعيد القطاع المصرفي ككل

أكثر البنوك التي شهدت انخفاضاً في مخاطر السوق هي بنك سورية والخليج حيث انخفضت الأصول المرجحة بمخاطر السوق بعد تطبيق المعيار بنسبة 82% وبنك الدولي للتجارة والتمويل بنسبة 73% وعلى مستوى القطاع المصرفي عند حساب البيانات المجمعة للمصارف نلاحظ أن قيمة الأصول المرجحة بالمخاطر السوقية انخفضت بعد تطبيق المعيار حيث وصلت الى 1.89 مليار ليرة

على اختبارات الجهد IFRS9 أثر انخفاض قيمة الاصول المالية وفق  
 "دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية في الجمهورية العربية السورية"

بعد ان كانت 3.6 مليار في عامي 2016، وبحساب الوسطي قبل وبعد تطبيق المعيار نلاحظ انخفاض المخاطر السوقية بنسبة 51% وبالنسبة لمخاطر السيولة: شهدت نسب السيولة في البنوك انخفاضاً قليلاً في عامي 2018 و 2019 أي ان الانخفاض حدث بعد تطبيق IFRS9. ويمكن تفسير هذا الانخفاض بما يلي . الشكل (4). تطور السيولة



- إعادة هيكلة الموجودات بعد تطبيق IFRS9.
- التوسع في منح الائتمان وتطبيق IFRS9 الى

تخفيف السيولة في البنوك

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد البيانات المالية

بالرغم من هذه الانخفاض في النسب بقيت اعلى من النسب المفروضة وفق مقررات بازل ومصرف سورية المركزي.

قمنا باختبار اختلاف نسب السيولة قبل وبعد تطبيق IFRS9 بعد حساب وسطي النسب لكل مصرف قبل تطبيق المعيار وسطي عامي 2016 و 2017 وبعد تطبيق المعيار وسطي 2018 و 2019، وبين الجدول التالي نتائج اختبار الفرق باستخدام اختبار Paired Samples Test باستخدام SPSS.

تبين أن نسب السيولة بعد تطبيق المعيار مرتبطة ارتباط قوي بالنسب قبل التطبيق بنسبة 0.97% ولها درجة دلالة معنوية 0.00 وهي اقل من 0.05 أي ان الارتباط قوي جداً، وفي القسم الثاني يبين الجدول أن نسب السيولة قبل تطبيق

المعيار اعلى من النسب بعد تطبيق المعيار ودرجة  $SIG = 0.127$  وهي اعلى من 0.05 أي ان هذا الاختلاف لم يكن جوهريا و لم يؤثر على السيولة في القطاع المصرفي.

الجدول (3) اختبار معنوية الانخفاض في نسب السيولة

Paired Samples Correlations

	N	Correlation	Sig.
السيولة	11	.976	.000

	Paired Differences					t	d
	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference			
				Lower	Upper		
سيولة	16.14000	32.15618	9.69545	-5.46282	37.74282	1.665	10

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS.

ولمعرفة إذا كانت التغيرات التي حصلت في الاصول المرجحة بالمخاطر جوهرية ام لا وبالتالي التأثير بشكل جوهري وكبير على نسب كفاية رأس المال، قمنا باختبار الفارق في وسطي الاصول المرجحة بالمخاطر قبل وبعد تطبيق IFRS9 باستخدام Paired Samples Test وكانت النتائج كالتالي  
الجدول (4) اختبار التغيرات في الأصول المرجحة بالمخاطر.

Paired Samples Correlations

	N	Correlation	Sig.
RWA	11	.860	.001
خارج الميزانية	11	.976	.000
مخاطر السوق	11	.840	.001
اجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر	11	.722	.012

على اختبارات الجهد IFRS9 أثر انخفاض قيمة الأصول المالية وفق  
"دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية في الجمهورية العربية السورية"

	Paired Differences					t
	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference		
				Lower	Upper	
RWA	-8095924472.3	17664209717.2	5325959622.7	-1996290203.7	3771053087.3	-1.520-
خارج الميزانية	645495394.5	919549984.2	277254752.2	27733309.3	1263257479.7	2.328
مخاطر السوق	1525660854.0	4247056614.1	1280535750.2	-1327550602.4-	4378872310.4	1.191
اجمالي الأصول المرجحة المخاطر	-35473630688.5	19836241930.8	5980851975.9	-4879979934. -	-2214746202.	-5.931-

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS.

من الجدول الأول نلاحظ أن درجة ارتباط الأصول المرجحة بالمخاطر قبل تطبيق المعيار مرتبطة ارتباطاً قوياً بالأصول المرجحة بعد تطبيق IFRS9، حيث كانت نسبة الارتباط ب RWA تقدر بـ 86% ونسبة ارتباط الأصول خارج الميزانية 97% الأصول المرجحة بمخاطر السوق 84% و كلها لها درجات دلالة اقل من 0.05، وبالتالي نستطيع دراسة معنوية التغير بعد تطبيق المعيار 9.

في الجدول الثاني يتبين أن تغير الأصول المرجحة بالمخاطر الائتمانية لها درجة  $SIG = 0.159$  وهي أكبر من 0.05 أي أن التغير لم يكن جوهرياً ولا يؤثر بشكل كبير على نسب كفاية رأس المال.

أما الأصول المرجحة خارج الميزانية لها درجة  $SIG = 0.042$ . وهي أصغر من 0.05 أي أن التغير في الأصول المرجحة بالمخاطر جوهرياً ويؤثر بشكل على نسب كفاية رأس المال.

وبالنسبة لتغير الأصول المرجحة بمخاطر السوقية فإن لها درجة  $SIG = 0.261$  وهي أكبر من 0.05 أي أن التغير في الأصول المرجحة بالمخاطر لم يكن جوهرياً ولا يؤثر بشكل كبير على نسب كفاية رأس المال

وعند حساب درجة التغير لإجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر نلاحظ أن درجة تغيرها لها درجة  $SIG = 0.00$  وهي أصغر من 0.05 أي أن لتغيرها بشكل جماعي أثر على نسب كفاية رأس المال لكن عند حساب كل نوع من أنواع المصارف نلاحظ ان الذي الأصول المرجحة بالمخاطر خارج الميزانية هي المؤثر الأكبر على نسب كفاية رأس المال وهذا يفسر لاحقاً الانخفاض القليل الغير جوهري في نسب كفاية CET1.

### 3-3-3 CET1 كمقياس و مؤشر رئيسي لاختبارات الجهد البنكية.

يشكل رأس المال التنظيمي العنصر الأهم في الميزانية وتعمل المصارف جاهدة لتقوية رأس المال التنظيمي بمختلف مستوياته سواءً بالحجم أو بنسب الكفاية، لذلك قمنا بتحليل تطور رأس المال الأساسي CET1 والمساند CET2 وكفاية رأس المال الأساسي قبل وبعد تطبيق المعيار IFRS9، سنقوم باستعراض الأثر على حجم راس المال من خلال الجدول التالي.

الجدول (5) تطور مستويات رأس المال التنظيمي قبل وبعد تطبيق IFRS9.

كفاية رأس المال الاساسي		رأس المال المساند	رأس المال الاساسي	
قبل تطبيق المعيار	بعد تطبيق المعيار	نسبة التغير	نسبة التغير	
28.88%	24.56%	<u>204.9658</u>	<u>10.0812</u>	بيمو
16.11%	29.79%	<u>358.1590</u>	<u>51.1489</u>	الدولي
52.42%	33.58%	<u>270.8937</u>	<u>8.3610</u>	عودة
15.47%	21.08%	<u>801.7285</u>	<u>14.6353</u>	المهجر
13.20%	15.71%	<u>10.0303</u>	<u>21.0787</u>	سورية والخليج
40.27%	42.54%	<u>(100)</u>	<u>(17.1026)</u>	الأردن

على اختبارات الجهد IFRS9 أثر انخفاض قيمة الاصول المالية وفق  
"دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية في الجمهورية العربية السورية"

59.11%	31.31%	<u>683.6495</u>	<u>2.2737</u>	الشرق
24.95%	18.04%	<u>312.1226</u>	<u>(37.7211)</u>	العربي
311.28%	275.76%	<u>198.8685</u>	<u>(5.1402)</u>	قطر
34.82%	27.40%	<u>367.4604</u>	<u>(12.3183)</u>	فرنسبنك
36.68%	32.30%	<u>267.4533</u>	<u>15.6900</u>	ببيلوس
57.56%	50.19%	<u>306.8483</u>	<u>2.043</u>	القطاع المصرفي السوري

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف.

**راس المال الأساسي CET1<sup>10</sup>:** قمنا بتجميع البيانات قبل تطبيق IFRS9 لعامي 2016 و 2017 و قمنا بحساب الوسطي وبنفس الطريقة للأعوام بعد تطبيق المعيار لعامي 2018 و 2019. وقمنا بعدها بحساب نسبة التغير، نلاحظ أن البنك الدولي سجل أعلى زيادة في راس المال الأساسي بعد تطبيق المعيار حيث زاد الى 23 مليار ليرة سورية بعد ان كان 15.2 مليار ليرة سورية قبل تطبيق المعيار أي بزيادة وقدرها 51.1% و زاد رأس المال الأساسي لبنك سورية والخليج بنسبة 21 % بعد تطبيق المعيار ، ونلاحظ ان عدد من البنوك قد انخفض رأس المال الأساسي لديها و هي بنك الأردن سورية ، البنك العربي، بنك قطر الوطني ، فرنسبنك. وكانت أكثر البنوك انخفاضا هي البنك العربي حيث انخفض رأس مالها من 17 مليار ليرة سورية الى 10.7 مليار ليرة سورية اي بنسبة انخفاض 37 % . وعلى مستوى القطاع المصرفي السوري: عند حساب البيانات المجمعة للمصارف السورية نلاحظ زيادة حجم رأس المال الأساسي بعد تطبيق المعيار بنسبة زيادة وقدرها 2.04%.

<sup>10</sup> - الأرقام الواردة تم استخراجها بالاعتماد على البيانات المالية المدققة الصادرة عن المصارف.



**راس المال المساند CET2:** نلاحظ أن جميع البنوك حققت زيادة في رأس المال المساند باستثناء بنك الأردن، حيث كانت أعلى زيادة لدى بنك سورية والمهجر حيث زاد راس المال لديه من 163 مليون ليرة سورية الى 1.45 مليار ليرة أي بزياده 801% بعد تطبيق IFRS9 وكانت اقل البنوك زيادة في رأس مالها هي بنك سورية والخليج حيث زاد راس مالها من 88 مليون ليرة سورية الى 99.1 مليون ليرة سورية أي بزيادة وقدرها 10 % يمكن تفسير هذه الزيادة بأن البنك كانت نتائجه المعلن عنها خسائر كبيرة اثرت على حجم راس المال و على كفايته و بالتالي انخفضت التسهيلات الائتمانية لديه و لذلك انخفضت المخصصات الخاصة بهذه التسهيلات، وبالنسبة لبنك الأردن فقد كان حجم رأس المال لديه قبل تطبيق المعيار 32.1 مليون و بدء تطبيق المعيار لم يشكل لم يكن لدى المصرف راس مال مساند ، أي بنسبة نقصان 100% .

وعلى مستوى القطاع المصرفي السوري: عند حساب البيانات المجمعة للمصارف السورية نلاحظ زيادة حجم رأس المال المساند بعد تطبيق المعيار حيث أصبح 726 مليون ليرة سورية بعد ان كانت قبل تطبيق المعيار 178 مليون ليرة سورية أي بنسبة زيادة وقدرها 307%. لمعرفة اذا كانت هذه الاختلافات لها دلالة معنوية ام لا قمنا بتحليل الفوارق في رأس المال قبل و بعد تطبيق IFRS9 بإجراء اختبار Paired Samples Test باستخدام برنامج SPSS وكانت النتائج كما يلي:

الجدول (6) تحليل تطور راس المال الأساسي و المساند بعد تطبيق IFRS9 .

Paired Samples Correlations			
	N	Correlation	Sig.
حجم راس المال المساند	11	.834	.001

على اختبارات الجهد IFRS9 أثر انخفاض قيمة الأصول المالية وفق  
"دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية في الجمهورية العربية السورية"

حجم رأس المال الأساسي	11	.979	.000
-----------------------	----	------	------

Paired Samples Test

	Paired Differences					t	df	Sig. (2- tailed)
	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference				
				Lower	Upper			
CET2 CET1	-548157018.2- -466157314.3-	436462861.2 3988205812.6	131598504.1 1202489296	-841376758. 2- -3145470436.1 -	-254937278.4- 2213155807.4	-4.2- - .388-	10 10	.002 .706

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

في الجدول الأول نحلل الارتباط بين حجم رأس المال قبل و بعد تطبيق المعيار ونلاحظ أن درجة الارتباط بين رأس المال الأساسي والمساند هي 98% و 83% على التوالي ودرجة معنوية 0.001 و 0.000 على التوالي وهي اقل من 0.05 و هي نسبة ارتباط قوية وتساعد في تفسير النتيجة. بالانتقال الى الجدول الثاني وهو يمثل تحليل معنوية الاختلاف في حجم رأس المال، نلاحظ أن الاختلاف في رأس المال الأساسي لها درجة معنوية قدرها 0.706 و هي اعلى بكثير من 0.05 ونلاحظ أن الاختلاف في حجم رأس المال المساند هي 0.002 و هي اقل من 0.005، وبالتالي نستنتج انه وبالرغم من الاختلافات في حجم رأس المال الأساسي إلا انه لا يحمل أي دلالة إحصائية ولم يكن هذه الاختلاف جوهرية على عكس رأس المال المساند الذي له دلالة إحصائية و اختلافه جوهرية قبل وبعد تطبيق المعيار 9.

يمكننا تأكيد النتيجة التي توصلنا لها بنتيجة دراسة (Blažeková، 2018)، انه بسبب الديناميكية بين قيم المخصصات والارباح /الخسائر المدورة وقيم في

RWA، فإنها لا تعاني من انخفاض حاد في CET 1 ونسب كفاية المستوى 1. ومع ( Groff و Mörec، AUG-2020) بأنه وعلى عكس التوقعات لا توجد تأثيرات جوهرية لتطبيق IFRS9 على رأس المال

الأثر على كفاية رأس المال: بنفس طريقة التحليل السابقة وبالاستناد على البيانات الواردة بالجدول 5 نلاحظ انخفاض نسب كفاية المستوى الأول من رأس المال CET1 لمعظم البنوك وعلى مستوى القطاع المصرفي السوري: عند حساب البيانات المجمعة للمصارف السورية نلاحظ انخفاض نسب كفاية رأس المال بعد تطبيق IFRS9 حيث انخفض كفاية رأس المال الأساسي بنسبة 12.8%،

يمكننا القول إن أحد الأسباب انخفاض نسب رأس المال هي الانخفاض في قيمة السوقية لأسهم للبنوك<sup>11</sup> وهذا ما اكدت عليه دراسة (Blažeková, 2018) بأن البنوك ستعاني من انخفاض رأس المال التنظيمي، ومعظمه من التدهور الحاد لرأس المال CET 1 (المستوى المشترك للأسهم 1)، والذي يتسبب أيضاً في انخفاض نسب رأس المال. ولمعرفة اذا كانت هذه الاختلافات جوهرية ام لا قمنا بتحليل الفوارق قبل و بعد تطبيق IFRS9 باجراء اختبار Paired Samples Test باستخدام برنامج SPSS وكانت النتائج كما يلي:

الجدول ( ) يبين تطور نسب كفاية رأس المال الأساسي و الإجمالي.

Paired Samples Correlations			
	N	Correlation	Sig.
كفاية رأس المال الاساسي	11	.996	.000

<sup>11</sup>-حسب البيانات المنشورة على موقع الموقع الالكتروني لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية . <http://www.scfms.sy/ar/declaration>

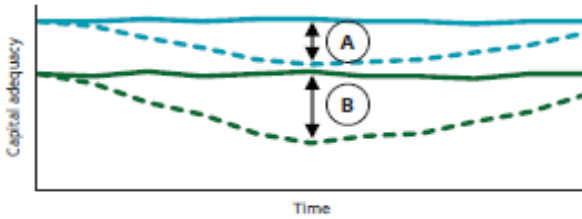
على اختبارات الجهد IFRS9 أثر انخفاض قيمة الاصول المالية وفق  
"دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية في الجمهورية العربية السورية"

	Paired Differences				t	df	
	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval of the Difference			
				Lower			Upper
كفاية رأس المال الاساسي	3.68590	9.90077	2.98519	-2.96553-	10.33733	1.235	10

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS .

في الجدول الأول بين الارتباط بين كفاية رأس المال الأساسي قبل و بعد تطبيق المعيار ونلاحظ أن درجة الارتباط بين كفاية راس المال الأساسي هي 99.6% ودرجة معنوية 0.00 و هي اقل من 0.05 هي قوية جدا و تساعد في تفسير النتيجة ، بالانتقال الى الجدول الثاني وهو يمثل تحليل معنوية الاختلاف في كفاية راس المال ، نلاحظ أن الاختلاف في كفاية راس المال الأساسي لها درجة معنوية قدرها 0.245 و هي اعلى بكثير من 0.005. وبالتالي نستنتج انه وبالرغم من

Surplus CET1 Resources over Capital Requirements



A = Indicative Capital Guidance under IAS 39

B = Higher Capital Guidance under IFRS 9

— Forecast capital position (IAS 39)

— Stressed capital position (IAS 39)

— Forecast capital position (IFRS 9)

— Stressed capital position (IFRS 9)

الاختلافات في كفاية راس المال الأساسي إلا انه لا يحمل أي دلالة إحصائية ولم يكن هذه الاختلاف جوهرية قبل تطبيق IFRS9 وبعده ولا يؤثر على سلامة ومثانة القطاع المصرفي.

النتائج السابقة تنطبق مع (EBA،

2018) بأن التغييرات الأولية لتطبيق

المعيار ستكون بالدرجة الأولى إعادة هيكليّة بنود راس المال الأساسي نتيجة التغيير في المعايير المحاسبية. ومن ناحية أخرى فإن دراسة (Deloitte، November 2016) تتوافق مع نتائجنا بأن تطبيق المعيار اثر على CET1

بالانخفاض لكن تختلف مع بحثنا بأن الاختلاف لم يكن جوهري و لا يؤثر على نسب كفاية رأس المال بشكل جوهري

Source: DELOITTE.2016، The Impact of IFRS 9 on Banking Sector Regulatory Capital .

بالاستناد على نتيجة التحليل السابق للأصول المرجحة بالمخاطر وCET1 نستطيع الإجابة على التساؤل الذي طرحناه وهو هل سيؤثر تطبيق IFRS9 على اختبارات الجهد المصرفية؟ بأنه يوجد أثر معنوي ايجابي لتطبيق IFRS9 على اختبارات الاجهاد البنكية وذلك من خلال التأثير على هيكلية رأس المال وعلى الاصول المرجحة بالمخاطر، وللتأكد من نتائجنا قمنا بتحليل اهم المؤشرات التي تتأثر باختبارات الجهد وهي،

➤ تأثير الجرف Cliff-Effect، والذي ينتج عن المخصصات القليلة والمتأخرة .

➤ التحميل الأمامي (Front-Loading)،

أولاً: تأثير الجرف: تحدث المخاطر النظامية في النظام المالي عندما تنتشر الخسائر التي تتكبدها مؤسسة مالية الى خارج هذه المؤسسة، مما يتسبب في خسائر للمؤسسات المالية الأخرى، ويؤدي إلى توقف النظام نفسه عن العمل بكفاءة، نظراً لأن النظام يعمل بكفاءة أقل، ويمكن أن تنتشر الخسائر إلى الاقتصاد الحقيقي، والتي يمكن أن تخلق بعد ذلك حلقة ردود فعل سلبية (تأثير الدومينو) بين القطاعات الحقيقية والمالية للاقتصاد (Silva et al.، 2016)<sup>12</sup>. تؤدي تأثيرات الجرف إلى تغييرات مفاجئة في خصائص الأصول، مما يتسبب بقيام الوكلاء

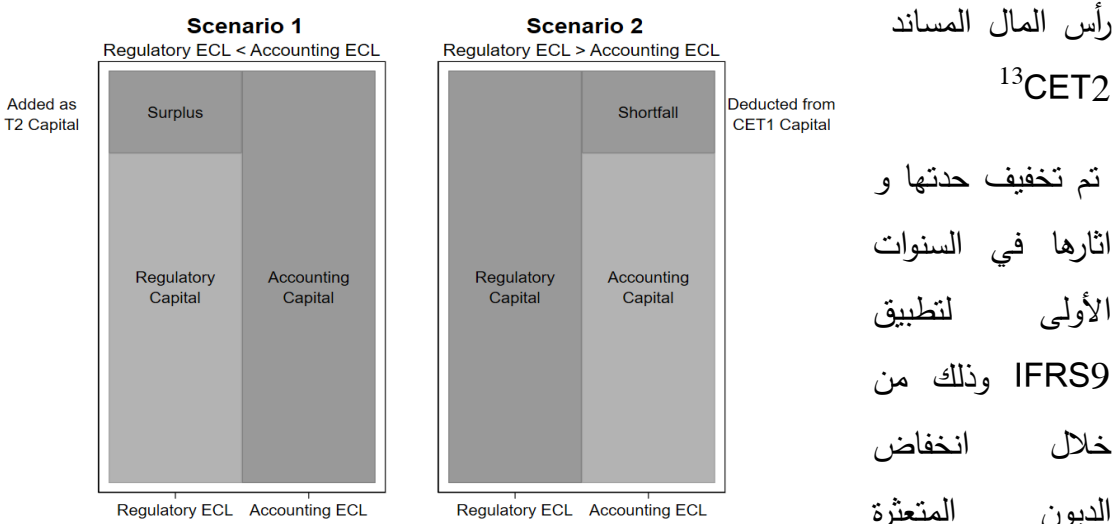
<sup>12</sup>-(October , 2018 ،Cokayne و Brøgger)

على اختبارات الجهد IFRS9 أثر انخفاض قيمة الاصول المالية وفق  
"دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية في الجمهورية العربية السورية"

الماليين بالتصرف في وقت واحد بطريقة متجانسة، مما يؤدي إلى تفاقم المخاطر النظامية (Cokayne و Brøgger، 2018، October)، كان الأثر المباشر والاهم لتطبيق IFRS9 هو تخفيف تأثير الجرف من خلال حل إشكالية المخصصات القليلة والمتأخرة بزيادة فائض رأس المال في البنوك

إشكالية المخصصات القليلة والمتأخرة (Too little and too late)،

الشكل (5) شرح مختصر لتكوين



**Note:** Additions to T2 Capital can only be made up to a maximum of 0.6 % of RWA.

النسب الخاصة بالمخصصات و نسب تغطيتها للتسهيلات المتعثرة ولاحظنا تحسن هذه النسب و ازدياد جودة و كفاءة هذه المخصصات وبالتالي تم تخفيف هذه

<sup>13</sup>- فرضت EBA ان تضع رأس مال مساد بحد أقصى 6% أما في سورية ونظراً لوجود أزمة سياسية و يجب اخذ الاحتياطات لأي حدث ممكن أن يؤثر على الاقتصاد تم وضع الحد أقصى 1.5% من الاصول المرجحة بالمخاطر، المصدر (Gerrit Kund و Rugilo، 2020)

المشكلة وهذه انعكس على جودة الأصول والتسهيلات الائتمانية الممنوحة في المصارف. و من جهة أخرى فإن التأثير المباشر على جودة المخصصات هو ان المصارف بدأت باستخدام منهجية TTC الخاصة بتقدير PD ، بالإضافة لزيادة جودة المخصصات، حيث نتج عن تطبيق IFRS9 زيادة فائض رأس المال والذي نعتبر عنه حسب (EBA)، (2018) ، و (Gerrit Kund و Rugilo ، 2020) برأس المال المساند. والذي قمنا بتحليله ولاحظنا الزيادة الكبيرة في راس المال المساعد وبأن هذه الزيادة تعتبر جوهرية بعد تطبيق IFRS9. أي أن IFRS9 ساهم بتقليل تقلبات وتأثير Cliff-Effect.

المؤشر الثاني الذي يتأثر باختبارات الجهد هو (Front-Loading)، سلسلة الخسائر المدورة.

أفصحت المصارف بعد تطبيق IFRS9 عن انخفاض الخسائر المحققة المدورة بنسبة 20% والذي يعتبر عنصر رئيسي في حساب نسب كفاية رأس المال لكن هذا الانخفاض لم يكن جوهري إلا أنه نتيجة الانخفاض التراكمي للخسائر المدورة وزيادة التسهيلات وانخفاض تأثير الجرف اثرت بشكل إيجابي على اختبارات الجهد وبالتالي تخفيف التحميل الأمامي للخسائر (Front-Loading)، هذه النتائج عكس نتيجة (Chockalingam، Dabadghao ، و Soetekou ، 2017). حيث اكدت أن مخصصات الخسائر زادت بشكل كبير عند تطبيق IFRS 9 مما يقلل من حقوق الملكية والارباح المحتفظ بها والمتاحة ل CET1 والذي يقلص بدورة راس المال من المستوى الأول وستؤثر بدورها بشكل سلبي على اختبارات الاجهاد.

بتحليل المؤشرات السابقة نستنتج ان IFRS9 اثرت بشكل ايجابي على اختبارات الاجهاد وعلى الاستقرار المالي ذلك بأن انخفاض تأثير الجرف والتحميل الامامي

يؤكد انخفاض المخاطر على مستوى الاقتصاد ويدعم الاستقرار المالي وهذا انعكس على جودة الائتمان وجودة الاصول المالية في البنوك. ونتائجنا تتوافق مع (Arndt و Daniel، 2020) بأن تطبيق IFRS 9 نجح في تخفيف حدة "تأثير الجرف" ولكن تتعارض معها بأن هذا التأثير تزامن مع تحميل أمامي للخسائر وتتوافق مع دراسة (Levy & Zhang, 2018) بأنه غير بشكل كبير الديناميكيات لحساب الارباح والخسائر P & L وتكوين احتياطات رأس المال، وتتعارض مع (Kund و Rugilo، 2018) بأن المعيار ادى الى انخفاض كفاية رأس المال الاساسي. وتتوافق مع (Kund و Rugilo، 2018) بأن التخفيض سيكون فقط بسبب تغيير في نظام المحاسبة وليس في طبيعة أعمال البنك، وبالتالي لا ينبغي أن يؤثر على مرونة البنوك.

وتأكيداً على تحليلنا السابق نورد بعض الأرقام والنتائج الأساسية الواردة بحسب تقرير صادر عن مصرف سورية المركزي بتاريخ 25-10-2019 يحلل بعض المؤشرات للبيانات المجمعة على مستوى المصارف

إن الأثر المباشر انعكس في زيادة المخصصات، أما الأثر غير المباشر فتجلى باستهداف ذراعي العمل المصرفي (الودائع والقروض) في آن معاً، بالأرقام التفصيلية يُلاحظ توليفة متنوعة من المؤشرات والتي يبرز منها انخفاض نسبة الديون المتعثرة من إجمالي الديون في عام 2019 إلى 16.2% مقارنة بنسبة 41.89% في عام 2016، إلى جانب انخفاض نسبة السيولة القانونية بالليرة السورية من 56.9% في عام 2016 إلى 52.5%، وانخفاض نسبة المؤنات إلى إجمالي التسهيلات من 11.9% في عام 2016 إلى 6.8% عام 2019، حيث حافظت نسبة كفاية رأس المال على قيم مرتفعة بلغت نحو 16.5%، في حين حقق إجمالي الموجودات نمواً بنسبة 19.4% في عام 2019 وبنسبة



74.6% منذ عام 2016 حتى نهاية عام 2019، ومن جانب آخر فقد حقق إجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي نمواً بلغ 18% في عام 2019 ونسبة 89% منذ عام 2016 حتى نهاية عام 2019، أما إجمالي التسهيلات فقد حقق نمواً بلغ 44% في عام 2019 ونسبة 58.6% منذ عام 2016 حتى نهاية عام 2019.

#### 4- النتائج:

- إن انخفاض مستوى المشتقات المالية وقلة التنوع في المحافظ الاستثمارية بأصول بنوك أخرى او مؤسسات خارجية ساعد في التطبيق السليم ل IFRS9 وتلافي الآثار السلبية التي ممكن ان تحدث نتيجة اختلاف سعر الصرف او مخاطر الأدوات المالية باختلاف القطاع المالي التابعة له، وهذا يفسر الاختلاف ببعض نتائج هذا البحث مع نتائج تقارير EBA والدراسات التي الأوروبية التي بحثت بأثار تطبيق IFRS9.
- إن الالتزام بالحدود الدنيا لنسب كفاية راس المال والسيولة المفروضة من قبل لجنة بازل بالإضافة لمعايير الإفصاح يُشير الى احتفاظ المصارف برأس مال كافي قادر على مواجهة وامتنصاص الصدمات الغير متوقعة ويوثر إيجابا على البنوك بتخفيف الآثار السلبية لتطبيق IFRS9.
- ان زيادة جودة المخصصات أدت لتكوين ومضاعفة فائض رأس المال الذي يتجاوز الحد الأدنى التنظيمي الذي يحد من احتمالية حدوث خرق لرأس المال يكون أكبر بموجب IFRS9 مقارنة ب IAS39. وبالتالي عالجت مشكلة "القليل جداً والمتأخر جداً". (Too Little-Too Late) أي أن المخصصات المحتجزة بموجب IFRS9 اصحبت مناسبة وكافية لتغطية المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة الحدوث وبالتالي ساهمت

بتخفيف الأثر المحتمل ل (Cliff-Effect) وتفادي (Front-Loading).

وبالتالي ازدياد الثقة بالقطاع المصرفي.

- إن التطبيق السليم للمعيار والتأثير على زيادة جودة المحافظ الاستثمارية أدى الى انخفاض المخاطر السوقية والنظامية على مستوى القطاع المصرفي والاقتصاد بشكل عام.

- تطبيق IFRS9 بحد ذاته اختبار اجهاد ويُمثل سيناريو سلبي لأنه اجبر البنوك على افتراض خسارة القروض واحتجاز مخصصات عالية وكانت النتيجة اجتياز المصارف جميعها لهذه الاختبارات وذلك باحتفاظها بنسب كفاية عالية لكفاية رأس المال والسيولة اعلى من النسب والضوابط الاحترازية الموضوعه من قبل السلطات الإشرافية.

- بالأرقام المذكورة سابقا وبمحافظة البنوك على نفس المستوى من المخاطر قبل بعد تطبيق المعيار IFRS9 يتبين مدى كفاءة قرارات مصرف سورية المركزي ومنعكساتها على أداء القطاع المصرفي،

## 5-التوصيات:

- من تحليل البيانات المالية للمصارف تبين انخفاض سيولة البنوك وانخفاض القيمة السوقية للأسهم بعد تطبيق المعيار وبالتالي نوصي بدراسة أثر تطبيق المعيار على القيمة السوقية للأسهم والسيولة من اجل الإحاطة بكل جوانب تأثير المعيار على المصارف.
- دراسة تأثير محاسبة التحوط على البنوك.

المراجع باللغة العربية

- 1- محمد، صلاح علي أحمد وحامد، محجوب عبدالله (نوفمبر 2017).  
دراسة تحليلية للآثار المترتبة على تبني المعيار IFRS9 على  
السياسات الائتمانية والتمويلية للمصارف العربية /مجلة العلوم  
الاقتصادية والإدارية والقانونية / العدد التاسع/المجلد الأول نوفمبر  
2017.

1. Arndt-Gerrit Kund&، DanielL Rugilo. (November, 2018). Assessing the Implications of IFRS 9 on Bank Stress Tests
2. Arndt-Gerrit Kund&، DanielL Rugilo-2020 -Does IFRS 9 increase Financial Stability. Electronic copy available at: <https://ssrn.com/abstract=3282509>.
3. Bank for International Settlements- BIS-2017 ،Regulatory treatment of accounting provisions – interim approach and transitional arrangements . [www.Bis.org](http://www.Bis.org) .
4. Blažeková ،P-2018- THE IMPACT OF IFRS 9 (INCREASE IN CREDIT RISK PROVISIONING) ON BANKS’ REGULATORY CAPITAL.
5. Brøgger ،A، & Cokayne ،G. (October 2018 ،). Regulatory Cliff Effects and Systemic Risk.
6. Chockalingam, A., Dabadghao , S., & Soetekou, R. (2017). Strategic risk, banks, and Basel III: estimating economic capital requirements. [www.emeraldinsight.com/1526-5943.htm](http://www.emeraldinsight.com/1526-5943.htm).
7. Deloitte،November 2016،The Impact of IFRS 9 on Banking Sector Regulatory Capital-A Drain on Resources?
8. EBA2016 ،. EUROPEAN BANKING AUTHORITY: Report: On results from EBA impact assessment of IFRS 9. Available at: <https://www.Eba.Europa.eu/documents/10180/1360107/EBA+Report+on+impact+asse> ssment+of+IFRS9 [Accessed October 2 ، 2017].
9. EBA2017 ،. EUROPEAN BANKING AUTHORITY: EBA Report on results from the second impact assessment of IFRS 9. Available at: <https://www.Eba.Europa.eu/documents/10180/1720738/EBA+Report+on+results+from> +the+2nd+EBA+IFRS9+IA.pdf [Accessed October 22017 ،].
10. EBA2017 ،. EUROPEAN BANKING AUTHORITY: Guidelines on disclosure requirements on IFRS 9 transitional arrangements. Available at: <https://www.eba.europa.eu/documents/10180/1906350/Guidelines+on+disclosure+req> uirements+on+IFRS+9+transitional.pdf [Accessed October 22017 ،].

11. EBA-2018- EU-WIDE STRESS TEST RESULTS- EUROPEAN BANKING AUTHORITY- <http://www.Eba.Europa.eu>
12. ECON. (2015). The Significance of IFRS 9 for Financial Stability and Supervisory Rules. ( <http://www.Europarl.Europa.eu/studies>) IP/A/ECON/2015-14 -PE 563.461-
13. Groff , M., & Mörec, B. (AUG-2020). IFRS 9 transition effect on equity in a post bank recovery environment: the case of Slovenia. *Economic Research-Ekonomiska Istraživanja*.
14. Huian ،M ،C. (2012). . Accounting for financial assets and financial liabilities according to IFRS 9. *Annals of the Alexandru Ioan Cuza University – Eco- nomics*59 ،(1). <https://Doi.org/10.2478/v10316-012-0002-0>.
15. Levy،A ،Zhang ،J ،2018 ،Measuring and Managing the Impact of IFRS 9 and CECL Requirements on Dynamics in Allowance ،Earnings ،and Bank Capital.” *Moody’s Analytics White Paper*2018 ،
16. Lilit،B& Hayk ،M . (2019). IMPLEMENTATION CHALLENGES OF IFRS 9 IMPAIRMENT REQUIREMENT IN POST-SOVIET COUNTRIES' BANKS. Yerevan State University ،Head of Finance and Accounting Chair ،Yerevan ، Republic of Armenia .
17. Stead ،C & Vatanasakdakul ، ،S & Aoun،CH. ،2018 ،"BIG DATA ANALYTICS CAPABILITIES FOR IFRS 9 SUCCESS" (2018). *Research Papers*. 76. [https://Aisel.aisnet.org/ecis2018\\_rp/76](https://Aisel.aisnet.org/ecis2018_rp/76)
18. Taskinsoy،J ،Typology of Stress Testing: Microprudential vs. Macroprudential Stress Testing of Risk، Electronic copy available at: <https://Ssrn.com/abstract=3361528>
19. Whitehouse, M. (2019, June). The Problem With Stress Tests,. They do not, and perhaps never will, reflect the financial system’s ability to withstand a crisis. *Bloomberg Opinion*.

مواقع الكترونية

<https://www.cnbc.com/en/financial-stability/stress-testing/banking-sector-stress-test-methodology/>

على اختبارات الجهد IFRS9 أثر انخفاض قيمة الاصول المالية وفق  
"دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية في الجمهورية العربية السورية"

---

## مدى استخدام شركات التأمين السورية لمعايير

### نظام الإنذار المبكر في تقييم الأداء

طالب الدكتوراه: محمد اليونس كلية الاقتصاد - جامعة دمشق

الدكتورة المشرفة: مها ربحاوي

#### الملخص

هدفت الدراسة لبيان أثر استخدام المعايير الرقابية لنظام الإنذار المبكر في تقييم أداء شركات التأمين الخاصة العاملة في السوق السورية، وباستخدام بيانات سنوية للفترة الواقعة بين عامي (2011-2019)، كما سعت لاختبار فيما إذا كان نوع الملكية والهيكلية الأساسية للشركات تأثير على النتائج التي تحققها. وتحليل نتائج النسب المالية المكونة لنظام الإنذار المبكر (IRIS)، خلصت الدراسة إلى أن شركات التأمين الخاصة في سورية لا تحقق معايير نظام الإنذار المبكر (IRIS)، وأن بعض الشركات تعاني من وجود خلل في مراكزها المالية، ومن وجود تقلبات كبيرة في نتائج أعمالها بين فترة و أخرى وأن وضعها المالي لا يشهد استقراراً، وأن الشركات المدروسة تأثرت بالظروف التي مرت بها البلاد. كما أنه وبإجراء تحليل التباين لنتائج نظام الإنذار المبكر (IRIS) توصلت الدراسة إلى أن نوع الملكية والهيكلية الأساسية للشركات ليس لها تأثير على النتائج التي تحققها، أي أنه لا يوجد فروق جوهرية بين نتائج الشركات تبعاً لنوع الملكية والهيكلية الأساسية.

الكلمات المفتاحية: (نظام الإنذار المبكر (IRIS)، شركات التأمين الخاصة في سورية، معايير تقييم الأداء).

## The extent to which Syrian insurance companies use the standards of the Insurance regulatory information system in performance evaluation

### Abstract

The study aimed to demonstrate the impact of using supervisory standards for the regulatory information system in evaluating the performance of private insurance companies operating in the Syrian market, using annual data for the period between (2011-2019). It also sought to test whether the type of ownership and the basic structure of companies have an impact on the results they achieve .By analyzing the results of the financial ratios that make up the regulatory information system (IRIS), the study concluded that private insurance companies in Syria do not meet the standards of the regulatory information system (IRIS), and that some companies suffer from defects in their financial positions, and from the presence of large fluctuations in the results of their business between From time to time, its financial situation is not stable, and that the studied companies were affected by the circumstances the country went through.Also, by conducting a variance analysis of the results of the regulatory information system (IRIS), the study concluded that the type of ownership and the basic structure of the companies have no effect on the results they achieve, meaning that there are no fundamental differences between the results of the companies according to the type of ownership and the basic structure..



Key words: (regulatory information system, private insurance companies in Syria, performance evaluation criteria).

## مقدمة:

نظراً للتطورات المتسارعة التي تشهدها بيئة الأعمال، وتحريك التجارة، والتطور الكبير في بنية عمل المؤسسات المالية، وبالأخص شركات التأمين، وتساعد شدة المنافسة بين هذه الشركات، والتوسع في نوعية الأعمال التي تقوم بها، والخدمات التي تقدمها، والتي أصبحت أكثر تعقيداً، كونها لم تعد تقتصر فقط على الأعمال التأمينية التقليدية، بل تعدتها لتوفير منتجات تأمينية أكثر تطوراً، ولتقديم خدمات مالية متنوعة أخرى (كالقروض في حال كان هناك فوائض من أقساط الأكتتاب لديها)، ولكون شركات التأمين تعد جزءاً مهماً وأساسياً من أجزاء القطاع المالي لأية دولة، ونظراً لضخامة حجم الأموال التي يتم استثمارها، وتشغيلها في هذا القطاع، ولكون معظم الصفقات المالية الحديثة، ومعظم الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية الأخرى تمر عبر شركات التأمين، لذلك كله فإن عملية تقييم أداء هذه الشركات هو موضوع في غاية الخصوصية والدقة، للوقوف على حقيقة الوضعين المالي والفني للشركات التي تعمل في هذا القطاع. وسورية كغيرها من الدول التي سعت للأخذ بأسباب التطور في كافة قطاعاتها، وإيماناً بالدور الذي يمكن أن تلعبه شركات التأمين في الاقتصاد الوطني، عملت الحكومة في سورية خلال العقد الماضي لتطوير قطاع التأمين، من خلال إصدار القوانين والمراسيم المتعلقة بفتح السوق أمام شركات التأمين الخاصة لتمارس دوراً فيه، مما أدى لخلق منافسة في السوق التأمينية بين الشركات التي سعت للظفر بالحصصة السوقية الأكبر، من خلال توفير المنتجات التأمينية المختلفة والتي لم تكن متوفرة سابقاً، لكن الظروف التي مرت بها البلاد أثرت بشكل سلبي على أداء الشركات وفي توازن السوق (الخلل في المشاركة التنافسية بين طرفي السوق -المستهلكون والمنتجون- وصولاً للتوازن المرضي للطرفين) ، وهو ما يدعو لتقييم أداء شركات التأمين الخاصة العاملة في السوق السورية

ومقارنة نتائجها، ودراسة مدى استقرار أعمالها، وقدرتها على الاستمرار، والمشكلات التي قد تعترضها، وتحديد أي نوع من هذه الشركات كانت نتائجها مختلفة عن الأنواع الأخرى.

### مشكلة البحث:

يعتبر التأمين في سورية حديث العهد، إذ تمّ السماح لشركات التأمين الخاصة بمزاولة الأعمال التأمينية في العام 2005، ونظراً للظروف التي مرت بها البلاد من العام 2011، وبعد مرور أكثر من عشر سنوات على تأسيس شركات التأمين الخاصة في سورية، بالإضافة لاحتواء القطاع التأميني لشركات تأمين تقليدية وتكافلية، باتّ لزاماً مراقبة وتقييم أنشطة هذه الشركات، وتحديد نقاط الضعف والخلل في أدائها، وحيث أن المعيار الأساسي لتقييم الأداء لدى أغلب النظم الرقابية على الشركات المالية، وخاصة شركات التأمين حول العالم هو معيار الملاءة المالية الذي أثبت /مع أهميته/ بعدم عكسه لواقع هذه الشركات بشكل فعلي، إذ أثبتت التجارب حدوث حالات إفلاس كثيرة لشركات ومؤسسات عالمية كانت تمتلك مؤشرات مرتفعة من الملاءة المالية.

وبالتالي يجب استخدام معايير محددة خاصة بالنشاط التأميني، قادرة على إعطاء تقييم موضوعي للوضع المالي والفني، وبيان مدى تأثير الظروف التي مرت بها البلاد على أداء هذه الشركات، عبر استخدام معايير نظام الإنذار المبكر (IRIS) الأمريكي الذي يقوم على مجموعة من النسب المالية المكونة له، ( النشاط الكلي للشركة، السيولة، الربحية، والاحتياطيات الفنية)<sup>1</sup> والتي يستخدمها مجتمعة كوسيلة وأداة لدراسة وتقييم الوضعين الفني والمالي لشركات التأمين وبالتالي مراقبة عمل شركات التأمين لتدارك حدوث الأزمات فيها .

ويمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية:

### 1- ما مدى متانة الوضع المالي لشركات التأمين الخاصة في سورية؟

<sup>1</sup> المنصوري، محمد. أساليب التحليل المالي في شركات التأمين، بتصرف، مجلة الفارس العدد 81، 1993، ص68.

2- هل تحقق شركات التأمين السورية الخاصة المعايير الرقابية الأمريكية على

العمل التأميني؟

3- ما حجم تأثير أعمال شركات التأمين الخاصة في سورية بالظروف التي مرت

بها البلاد؟

4- هل تتأثر نتائج أعمال شركات التأمين أو إعادة التأمين الخاصة في سورية بنوع

الملكية (مدرج- غير مدرج في السوق المالي) والهيكلية الأساسية ( إسلامية -

تقليدية)؟

متغيرات الدراسة:

المتغيرات التابعة

المتغيرات المستقلة

أداء شركات التأمين الخاصة في سورية المتمثلة في  
نسب قياس النشاط في مجال التأمينات وفق المجموعات  
التالية:

- مجموعة أخطار المحفظة التأمينية
- مجموعة أخطار الاكتتاب
- مجموعة الأخطار المالية
- مجموعة الاحتياطات الفنية

- المعايير الرقابية لنظام الإنذار المبكر
- نوع الملكية
- الهيكلية الأساسية

أ- الأهمية العملية

تتجلى أهمية البحث العملية في كونه يسלט الضوء على واقع شركات التأمين الخاصة في سورية، وذلك من خلال إجراء عملية تحليل ومقارنة تطبيقية لأدائها، اعتماداً على معايير ومقاييس متناسفة مع بعضها البعض، وذات موثوقية وأهمية عالية، تكون فيما بينها نظام تقييم معتمد، حيث يساهم إجراء التحليل والدراسة في الكشف عن سلامة ومتانة مختلف الأنشطة التأمينية والمالية والاستثمارية للشركة، مما يعطي صورة واضحة عن نتائج عمل الشركات وحقيقة وضعها، ومدى نجاحها في إدارة أعمالها والأموال المتوفرة لديها، وهو ما يوفر لإدارات هذه الشركات والمستثمرين فيها تقييماً موضوعياً للوضع المالي والفني وإعطاء مؤشرات عن مكامن الضعف في أنشطتها، كما يساعد

الجهات الرقابية على العمل التأميني في سورية، وذلك من خلال تحديد مواطن الخلل لدى شركات التأمين الخاصة، والعمل على تداركها وتجاوزها.

### ب- الأهمية العلمية

يمكن أن تسهم الدراسة في إثراء المكتبة والمجلات العربية، ، ونظراً لقلّة الدراسات الأكاديمية التي تناولت التقييم لشركات التأمين السورية بطريقة كمية، ووفقاً لمعايير عالمية، خاصة بعد التطورات الكبيرة التي شهدتها هذا القطاع في السنوات الأخيرة ، وعليه فإن التطرق إلى هذا الموضوع قد يسد جزءاً من الفجوة العلمية في هذا المجال.

### أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

- 1- شرح وتحليل بنية نظام الإنذار المبكر IRIS<sup>2</sup>\* الأمريكي.
- 2- دراسة أثر استخدام معايير نظام الإنذار المبكر في تقييم أداء شركات التأمين الخاصة في سورية وتحليل نتائج أعمالها، والمقارنة بين النتائج التي حققتها هذه الشركات.
- 3- تحديد نقاط القوة والضعف التي تكتنف أعمال شركات التأمين الخاصة في سورية، والتي من الممكن أن تؤثر على استقرارها واستمرارية أعمالها.
- 4- دراسة فيما إذا كان لنوع الملكية والهيكلية الأساسية لشركات التأمين الخاصة في سورية تأثير على النتائج التي تحققت.

### فرضيات البحث:

لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمعايير نظام الإنذار المبكر في تقييم أداء شركات التأمين

وينبثق عنه مايلي:

**الفرضية الرئيسية الأولى:** تحقق شركات التأمين السورية المعايير الرقابية لنظام الإنذار المبكر (IRIS).

وينفرع عنها ثلاث فرضيات فرعية كالآتي:

1. تحقق شركات التأمين الخاصة في سورية معايير أخطار المحفظة التأمينية لنظام الإنذار المبكر (IRIS).

2. تحقق شركات التأمين الخاصة في سورية معايير أخطار الاكتتاب حسب نظام الإنذار المبكر (IRIS).

3. تحقق شركات التأمين الخاصة في سورية معايير الأخطار المالية حسب نظام الإنذار المبكر (IRIS).

**الفرضية الرئيسية الثانية:** توجد فروق جوهرية بين نتائج الأعمال التي تحققها شركات التأمين الخاصة في سورية تبعاً لنوع الملكية والهيكلية الأساسية.

**مجتمع البحث وعينته:**

يتكون مجتمع البحث من جميع شركات التأمين الخاصة العاملة في سورية، والتي تتكون من اثنتا عشرة شركة، تتوزع بين شركتي تأمين إسلامي، وعشر شركات تأمين تقليدي.

**الحدود المكانية والزمانية:**

الجمهورية العربية السورية خلال الفترة (2011-2019).

**منهجية البحث:**

يعتمد البحث على المنهج الوصفي من خلال عرض، وتقديم الإطار النظري لنظام الإنذار المبكر (IRIS)، ونسبه المالية، ودلالاتها، وأبعادها عن طريق مراجعة الكتب، والأدبيات، والأبحاث ذات الصلة بموضوع البحث، أما الجانب العملي فمبني

على استخراج النسب المالية لنظام الإنذار المبكر، وتطبيقها على القوائم المالية لشركات التأمين الخاصة في سورية موضع البحث، ومن ثم دراسة هذه النسب وتحليلها، وإجراء اختبار تحليل التباين (ANOVA) لدراسة فيما إذا كانت هناك فروق بين نتائج أعمال الشركات التي تشكل العينة، وذلك لاختبار فرضيات البحث.

### الدراسات السابقة:

#### أولاً: الدراسات باللغة العربية

1- دراسة (طبايبة، سليمة، 2010<sup>3</sup>، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية، جامعة 8ماي 1945، قالمة، الجزائر).

أجرت هذه الدراسة تقييماً للأداء المالي باستخدام النسب المالية، وطبقته على الشركة الوطنية الجزائرية للتأمين للفترة بين عامي (2007-2009) فقط، كونها تعد شركة التأمين الرائدة في الجزائر، ووضحت دور وأهمية القطاع التأميني في الاقتصاد الوطني، وأهمية تقييم أداء الشركات فيه، وتوزعت النسب المالية المستخدمة بين نسب الكفاءة، والملاءة، والربحية، والمردودية التقليدية دون مراعاة لخصوصية أنشطة شركات التأمين، وقد أكدت الدراسة على أهمية دور التحليل المالي في تقييم الأداء للشركات، وأوصت بضرورة انتهاز الأنظمة الرقابية على العمل التأميني في الجزائر لأنظمة رقابة متطورة توائم بين إعطاء الحرية لشركات التأمين بإدارة أنشطتها، والحد من تعاضم المخاطر التي قد تؤدي لأزمات مالية خطيرة تؤثر على نشاط التأمين، والقطاعات الاقتصادية الأخرى، كما أوصت بضرورة استخدام شركات التأمين لأساليب رياضية إحصائية كمية في مجالات التنبؤ بالمخاطر، لاسيما مخاطر التأمين، والاستثمار.

وعلى الرغم من قيام الباحثة بتقييم أداء شركات التأمين، إلا أنها قامت بتقييم أداء شركة تأمين واحدة، على حين أن هذه الدراسة تتضمن تقييم الأداء لاثنتا عشرة

<sup>3</sup> طبايبة سليمة، "تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية"، جامعة 8ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2010.

شركة، كما أنها قامت باختيار نسب مالية للتقييم حسب تقديراتها الشخصية، بينما هذه الدراسة تجري التقييم باستخدام نظام تقييم متكامل أثبتت جدارته وكفائه.

2- دراسة (الطعامنة، ياسر، 2010، تقييم الأداء المالي والاقتصادي لشركات التأمين الإسلامية الأردنية مقارنة مع شركات التأمين التجارية في ظل الأزمة المالية المعاصرة للفترة (2000-2009)، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن).<sup>4</sup>

هدف البحث إلى الدراسة والتقييم للأدائين المالي والاقتصادي لعينة من شركات التأمين التكافلي، وشركات التأمين التقليدية الأردنية في ظل الأزمة المالية العالمية، ومدى تأثير الأزمة على شركات التأمين الإسلامية بالمقارنة مع شركات التأمين التقليدية باستخدام التحليل المالي الأفقي والرأسي بالنسب المالية للفترة بين عامي (2000-2009)، وقد خلصت الدراسة إلى أن أداء الشركات التجارية أفضل من الشركات التكافلية في جميع النسب ماعدا معدل الملكية قبل الأزمة، أما خلال الأزمة فكان أداء الشركات التكافلية أفضل في جميع النسب ماعدا معدل العائد على إجمالي الأصول، وأظهرت الدراسة أن الأداء الاقتصادي لشركات التأمين التجارية كان أفضل من أداء شركات التأمين التكافلية قبل الأزمة وفي ظلها.

قامت هذه الدراسة بتقييم الأداء لعينة من شركات التأمين الأردنية، وهي مكونة من شركتين تكافليتين وأربع شركات تقليدية، على حين أن هذه الدراسة قامت بتقييم الأداء لاثنتا عشرة شركة موزعة بين شركات تأمين، وإعادة تأمين (تقليدية وإسلامية) سورية، كما أنها أجرت الدراسة لاختبار مدى تأثير الشركات في الأزمة المالية، على حين أن هذه الدراسة قامت بتقييم الأداء خلال سنوات عمل يفترض أنها طبيعية بالنسبة للشركات.

3- دراسة (حمودة، إبراهيم، 1998، الأسس العلمية والعملية لتقييم الأداء في شركات التأمين"، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، مصر).<sup>5</sup>

<sup>4</sup> ياسر الطعامنة، "تقييم الأداء المالي والاقتصادي لشركات التأمين الإسلامية الأردنية مقارنة مع شركات التأمين التجاري في ظل الأزمة المالية المعاصرة للفترة (2000-2009)، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، 2010.



قامت الدراسة باستخدام مجموعة من النسب من نظام الإنذار المبكر، ونظام FAST (Financial Analysis Tracking System) لتقييم أداء شركات التأمين المصرية لعامي 1995 و 1996، وخلصت الدراسة إلى عدم عمل شركات التأمين المصرية بطاقتها كاملة، والذي قد يرجع إلى ارتفاع معدلات الإعادة لديها، كما وجدت أن هنالك انخفاضاً في معدلات النمو في العمل التأميني لديها من حيث أقساط الاكتتاب، ولاحظت الدراسة انخفاض العائد من الاستثمار لدى الشركات موضوع البحث بشكل عام، وعزت ذلك إلى اختلاف البيئة الاستثمارية، ومن ثم المعايير بين السوقين الأمريكية والمصرية، كما أنه وبالنسبة لاختبار الربحية الاكتتابية فلم يتم تجاوزه إلا من قبل شركة واحدة، وأظهرت أن معدل العمولات وتكاليف الإنتاج كانت مرتفعة لدى الشركات بشكل عام. قام الباحث في هذه الدراسة بإنشاء توليفة من النسب المستخدمة في نظامي IRIS، و FAST، وبعض المؤشرات الأخرى، وهدفت إلى دراسة مدى التلاؤم بين هذه النسب والسوق المصرية، بينما هذه الدراسة التزمت بتطبيق نظام IRIS بشكل متكامل، واستخدمت نسبه لتقييم الوضع الحقيقي الفعلي للشركات السورية.

#### ثانياً: الدراسات باللغة الأجنبية

4- دراسة (Brokett et)، 2004، تقييم الملاءة المالية وكفاءة أداء المنظمة في شركات

التأمين الامريكية، Evaluating Solvency Versus Efficiency

Forms of Organization Performance and Marketing in US

Property Liability Insurance Companies, Eutopean journal of

(Operation Research, USA).<sup>6</sup>

<sup>5</sup> إبراهيم عبد الغني حمودة، "الأسس العلمية والعملية لتقييم الأداء في شركات التأمين"، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، مصر، 1998.

<sup>6</sup>BROCKET.P.L; COOPER.W.W; GOLDEN.L.L; ROUSSEAU.J.J& WANG.Y. Evaluating Solvency Versus Efficiency Performance and Different Forms of Organization Performance and

اهتم البحث بدراسة القدرة لدى شركات التأمين الأمريكية على الوفاء بالتزاماتها تجاه المساهمين، وحملة الوثائق، والعائد على الاستثمار، وتناولت أيضاً مدى إمكانية تحديد هامش القدرة على الوفاء بالتزامات شركات التأمين الأمريكية، كما قام الباحث بدراسة وتحليل البيانات المستخرجة من الشركات لقياس فاعليتها، ثم قام بفحص القدرة على الوفاء بالتزامات الشركة، وتأثير ذلك على الفاعلية، وتمت أيضاً دراسة تقييم الفاعلية للشركات، ودراستها لبيان أثرها على هيكل الشركة، وترتيبها في السوق، وذلك من خلال ثلاثة أوجه مختلفة هي: فاعلية الأداء، والقدرة على الوفاء بالتزامات، والعائد على الاستثمار.

ركزت هذه الدراسة بالبحث عن مدى مقدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها، وتأثير ذلك على الفاعلية، بالمقابل فإن هذه الدراسة، وعن طريق النظام الذي تستخدمه للتقييم، قامت بتقييم أداء الشركات بشكل كامل من جوانب عديدة، مثل: السيولة، والربحية، والعائد على الاستثمار، ونوعية الأخطار المكونة للمحفظة التأمينية للشركة.

5-دراسة(Kramer,1997)، نموذج لتقييم أداء شركات التأمين على غير الحياة، A Model For the Evaluation of Non-Life Insurance Companies (European Journal of Operation Research.<sup>7</sup>): استخدمت الدراسة أسلوب لوغاريتم الاحتمالين، وأظهر النموذج المستخدم قدرة عالية على تصنيف وتقييم الشركات محل الدراسة، إذ استطاع تصنيف 93% منها على نحو مُرضٍ، حيث قسم الشركات إلى ثلاثة مستويات من جودة الأداء (قوي-متوسط-ضعيف)، كما بين مركز كل شركة بالمقارنة مع الشركات الأخرى، ورأت الدراسة أن الشركات التي كانت عند المستوى

---

Marketing in US Property Liability Insurance Companies, Eutopean journal of Operation Research, Vol. , 154, NO.,2, Apr., 2004.

<sup>7</sup>Kramer, Bert, A Model For the Evaluation of Non-Life Insurance Companies, European Journal of Operation Research, Vol.98, No.2, 1997.

الضعيف لها أولوية الخضوع لعملية فحص إضافي لمراكزها المالية، أما الشركات ذات المستوى المتوسط فيجب توجيه إنذار إليها قبل انخفاضها إلى المستوى الضعيف، وتلك ذات المستوى القوي فيجب دعمها، وحثها على الاستمرار على هذا المستوى من الأداء. يختلف نظام IRIS عن النموذج الذي طبقه الباحث لتقييم أداء الشركات، فالنموذج المستخدم هو نموذج قائم على حسابات رياضية، بينما نظام IRIS فهو قائم على النسب المالية. ورغم جودة النموذج، وارتفاع قدرته التصنيفية إلا أنه يعد نموذجاً نظرياً مقترحاً للتقييم، بينما نظام IRIS فيتم استخدامه فعلياً في عملية تقييم أداء شركات التأمين.

#### • ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة بأنها تستخدم نظام الإنذار المبكر الأمريكي (IRIS) بشكل متكامل لتقييم أداء شركات التأمين الخاصة في سورية، وذلك خلال أربع فترات زمنية، إذ تقارن نتائج الشركة نفسها خلال الفترات المدروسة، كما تقارن نتائج الشركات فيما بينها، و تدرس فيما إذا كان هنالك تأثير لنوع ملكية الشركة (مدرج-غير مدرج في السوق المالي)، والهيكلية الأساسية (إسلامية-تقليدية) تأثير في النتائج التي تحققت الشركات.

#### الإطار النظري للبحث

##### أولاً: التأمين في سورية:

"كان مصطلح التأمين في السوق السورية طيلة العقود الأربعة الماضية مختزلاً بمؤسسة واحدة هي المؤسسة العامة السورية للتأمين، ومرتبباً في أذهان الناس بكلمة "الزامي"، إذ أن هذا القطاع كان محدوداً جداً ويتم فرض تعاملاته بشكل إلزامي، مما جعل الكثيرين ينظرون إليه على أنه نوع من الضريبة، مما يجعلهم يفضلون غيابه"<sup>8</sup>، مع أنه وبأخذ نظرة تاريخية على التأمين في سورية، يلاحظ أن التأمين قد دخلها عقب الحرب العالمية

<sup>8</sup> وائل عامر، "التأمين التكافلي مقارنة بالتأمين التجاري في سورية"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية،

الأولى، عن طريق الشركات الأجنبية، "وقد صدر أول تشريع ينظم صناعة التأمين في سورية عام 1949، والمتضمن قانون شركات التأمين"<sup>9</sup> إلا أن عملية التأمين التي جرت عام 1961، حصرت ملكية شركات التأمين بالدولة حيث تم تأسيس شركة تأمين حكومية وحيدة والتي سميت حينها شركة الضمان السورية، وأصبح اسمها فيما بعد المؤسسة العامة السورية للتأمين. إلا أن صدور المرسوم التشريعي رقم/43/ عام 2005، والذي سمح للشركات الخاصة بممارسة الأعمال التأمينية داخل الجمهورية العربية السورية، بالإضافة للقرار / 66/ عام<sup>10</sup> 2004، والذي قضى بإنشاء هيئة الإشراف على التأمين، وهي الجهة الموكلة إليها الرقابة والتنظيم لكافة القطاعات العاملة في مجال التأمين، كانتا البوابة للتحوّل في قطاع التأمين بسورية، حيث شهدت السوق السورية إقبالاً ملحوظاً من قبل المستثمرين المحليين والعرب"<sup>11</sup> إذ تم تأسيس اثنتا عشرة شركة تأمين خاصة في سورية، عشرة منها تقليدية (تعاونية) وشركتان تقومان بعمليات التأمين الإسلامي (التكافلي)، -تم ذكر أسماء هذه الشركات في ملاحق البحث- حيث بلغ مجموع رؤوس أموالها مجتمعة (15) مليار ليرة سورية<sup>12</sup>، حيث ساهم في تأسيسها كبرى شركات التأمين العربية، ورجال أعمال وشركات سورية، ونتيجة لذلك فقد شهد القطاع التأميني نقلة نوعية، وذلك من حيث الخدمات المقدمة والمنتجات التأمينية التي تم طرحها في السوق، كما أن انتشار شركات التأمين الخاصة أدى لتطوير هذا القطاع، إذ بدأت نتائج هذه الشركات بإعطاء صورة جيدة عن النمو الذي يحققه القطاع التأميني في سورية بشكل متكامل، والذي انعكس بالدرجة الأولى بالنمو في حجم الأقساط التي تحصلها الشركات والنتائج

<sup>9</sup> غيدق ناصر، "استخدام التوزيعات الاحتمالية لدراسة التأمين الإلزامي على السيارات في سورية"، رسالة ماجستير، كلية

الاقتصاد، جامعة تشرين، سورية، ص43.

<sup>10</sup> الموقع الرسمي لهيئة الإشراف على التأمين <http://www.sisc.sy>

<sup>11</sup> نور الحسين، قياس فعالية المزيج الترويجي في زيادة حجم الطلب على خدمات التأمين (دراسة مقارنة على شركة في محافظة

اللاذقية)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سورية، ص68.

<sup>12</sup> الموقع الرسمي لهيئة الإشراف على التأمين السورية. <http://www.sisc.sy>.

التي تحققها، "إذ بلغ إجمالي الأقساط في عام 2004 (970,561,6) ألف ليرة سورية، في حين أنه بلغ عام 2010 (960,373,18) ألف ليرة سورية"<sup>13</sup>، لكن مع ذلك لا تزال صناعة التأمين في سورية ناشئة وحديثة الولادة، ولم تأخذ الدور المطلوب منها؛ لأنه لم يعطى الاهتمام الكافي في مجال تطوير صناعة التأمين إلا بعد عام 2005 لذلك فإن أهميتها في الاقتصاد القومي لم ترقى للأهمية التي حققتها صناعة التأمين في الدول المتقدمة، أو حتى في بعض الدول النامية ولدى الدول المجاورة، إذ أن مؤشر تغلغل التأمين<sup>14</sup> في سورية لا يزال عند (-0.5%) في حين أنه يبلغ في الأردن (2.2%) وفي لبنان (-2.8%)<sup>15</sup>، وتقتصر أهميتها على تجميع رؤوس الأموال واستثمارها، وتوفير الأمان والحماية للمؤمن لهم، وزيادة الثقة التجارية، "لكن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لا تزال ضئيلة بالمقارنة بمساهمتها بالدول الأخرى"<sup>16</sup>، إذ يؤدي تطور صناعة التأمين لتوفير الضمانات للمستثمرين والمقترضين في استثمار أموالهم من المخاطر التي تتعرض لها المشروعات<sup>17</sup>، مما يساهم في خفض تكلفة التمويل، وتشجيع المستثمرين على زيادة حجم استثماراتهم؛ نتيجة عدم الحاجة للتأمين الذاتي، ما ينتج عنه التوسع بأعمال الاستثمار، "كما أن استثمار شركات التأمين للأموال المتوفرة لديها يساعد على تأسيس الشركات والمؤسسات المالية، ما يؤدي لزيادة فرص العمل الحقيقية لأفراد المجتمع وتزداد دخولهم ومستويات معيشتهم"<sup>18</sup>.

<sup>13</sup> علي يوسف، "محددات الطلب التأميني في سورية ودوره في النمو الاقتصادي/1990-2012"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سورية، ص44.

<sup>14</sup> مؤشر تغلغل التأمين: هو عبارة عن مقسوم حجم الأقساط الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

<sup>15</sup> علي يوسف، مرجع سبق ذكره، ص46.

<sup>16</sup> عبد الرحمن محمد، "صناعة التأمين في سورية: واقع وآفاق"، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سورية، ص84-85.

<sup>17</sup> ALAMELU, K. (2011). Evaluation of Financial Soundness of Life Insurance Companies in India, Alagappa University, India, P49.

<sup>18</sup> عبد الرحمن محمد، مرجع سبق ذكره، ص34.

## ثانياً: بنية نظام الإنذار المبكر الأمريكي

"سعى اتحاد مراقبي التأمين الأمريكي ( NAIC ) لوضع مقاييس ومؤشرات مالية، يمكن من خلالها التنبؤ بقدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها، وذلك بعد حدوث العديد من حالات التعثر لدى الشركات في الوفاء بالتزاماتها"<sup>19</sup> وهو ما أطلق عليه نظام الإنذار المبكر Insurance Information System Regulatory (IRIS)، وبدأ تطبيق هذا النظام منذ عام 1973 حيث تخضع له جميع شركات التأمين العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية.

ونظام (IRIS): هو عبارة عن مجموعة من أدوات الملاءة التحليلية، وقواعد البيانات المصممة لتزويد إدارات التأمين الحكومية بنهج متكامل لفحص وتحليل الوضع المالي لشركات التأمين. ويهدف IRIS إلى مساعدة إدارات التأمين الحكومية-وهي الجهات المسؤولة عن تطبيق هذا النظام- في توجيه الموارد إلى شركات التأمين التي هي في أشد الحاجة إلى الاهتمام التنظيمي"<sup>20</sup>، وذلك في ضوء البيانات التي توفرها القوائم المالية للشركات، حيث يتم استخدام نتائج النسب المالية في تحديد مستوى الاهتمام التنظيمي المطلوب، إذ تعتبر النتائج التي يتم الحصول عليها من النسب مؤشراً في تحديد شركات التأمين التي من المحتمل أن تواجه صعوبات،" ويعتمد التفسير الصحيح لنتائج هذه الأدوات إلى حد كبير على حكم المحللين الماليين والفاحصين، فقد تكون نتائج النسب المالية للشركات خارج النطاق المعتاد بسبب أساليب محاسبية غير عادية، أو تغيرات في هيكل الشركة، أو إعادة صياغة الفترات السابقة، أو تصحيح الأخطاء في فترات سابقة

<sup>19</sup> رانيا الزرير، محمد الجشي، "تقييم أداء شركات التأمين السعودية باستخدام نظام الإنذار المبكر"، بحث منشور في مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37)، العدد (5)، 2015، ص 317.

<sup>20</sup> (N.A). (2017). insurance regulatory information system (IRIS) ratios manual.

Edition, National Association of insurance Commissioners, USA, P1.

أو ظروف أخرى<sup>21</sup>(NAIC,2017,P2)، ويتم تطبيق هذا النظام على مرحلتين (المنصوري، 1993، ص67):

1- حساب النسب المالية المنصوص عليها في النظام وتسمى هذه المرحلة بالمرحلة الاحصائية.

2- تحليل النتائج وفقاً لكشوف الحسابات الختامية ونتائج النسب المالية التي تم التوصل إليها في المرحلة الاحصائية<sup>22</sup>.

ويتكون النظام من عدة مجموعات من النسب المالية، تقيس كل مجموعة كفاءة إدارة الشركة في جانب من جوانب النشاط كالسيولة والربحية والاستثمار وكفاءة الإدارة، ويطبق هذا النظام على قطاعات تأمين غير الحياة<sup>23</sup> - التي ستكون موضع هذا البحث - كما يطبق على تأمينات الحياة<sup>24</sup>، لكن بنية النسب المالية المستخدمة في كلا الجانبين مختلفة تبعاً للاختلاف في طبيعة كل منهما.

\* النسب المطبقة لقياس النشاط في مجال التأمينات على غير الحياة:

"ويبنى نظام (IRIS) فيما يخص التأمين على غير الحياة على إحدى عشرة نسبة، مقسمة على أربع مجموعات:

1- المجموعة الأولى أخطار المحفظة التأمينية.

2- المجموعة الثانية أخطار الاكتتاب.

3- المجموعة الثالثة الأخطار المالية.

<sup>21</sup>(N,A).(2017)..insurance regulatory information system (IRIS) ratios manual.2017

Edition,National Association of insurance Commissioners,USA,P2.

<sup>22</sup> محمد توفيق المنصوري،"أساليب التحليل المالي في شركات التأمين"، مجلة الحارس، العدد1993،81،جامعة القاهرة، ص64.

<sup>23</sup> تتضمن جميع التأمينات التجارية ما عدا التأمين على الحياة، وهو يشمل التأمين البحري والبري والجوي، المسؤولية المدنية والأمراض المهنية.

<sup>24</sup> يشمل التأمينات المتعلقة بحياة الانسان كدفع مبلغ معين عند وفاته، أو عند بلوغه سنأ معيناً.....الخ

4- المجموعة الرابعة الاحتياطيات الفني<sup>25</sup>.

وفيما يلي تفصيل لهذه النسب وكيفية احتسابها مع توضيح الحدود المقبولة لكل منها:

الجدول رقم (1) نسب قياس النشاط في مجال التأمينات على غير الحياة

اسم النسبة	كيفية الحساب	المدى المقبول
<b>المجموعة الأولى: مجموعة أخطار المحفظة التأمينية</b>		
حجم الأخطار		
النسبة الأولى	إجمالي الأقساط/ الفائض	أقل من 900%
النسبة الثانية	صافي الأقساط المكتتبة / الفائض	من 220% إلى 300%
التغير في الاكتتاب	(صافي أقساط الاكتتاب للعام الحالي - صافي أقساط الاكتتاب للعام السابق) / (صافي أقساط الاكتتاب للعام السابق)	من -33% إلى 33%+
أخطار إعادة التأمين	مساعد الفائض/ الفائض ويحتسب مساعد الفائض كالتالي: مساعد الفائض = الأقساط غير المكتسبة لعمليات إعادة التأمين الصادر * عمولة إعادة التأمين الصادر	أقل من 25%
<b>المجموعة الثانية: مجموعة أخطار الاكتتاب</b>		
ربحية الاكتتاب	تمثل هذه النسبة ناتج عمليات التأمين الاجمالية عن سنتين كالتالي: ربحية الاكتتاب = معدل الخسارة + معدل المصروفات - معدل الاستثمار حيث أن: معدل الخسارة = التعويضات التحميلية ومصروفاتها عن سنتين / صافي الأقساط المكتسبة عن سنتين معدل المصروفات = المصروفات الإدارية والعمومية عن سنتين / صافي الأقساط المكتسبة عن سنتين معدل الاستثمار = الدخل من الاستثمار عن سنتين	أقل من 100%
عائد الاستثمار	صافي الدخل من الاستثمار / متوسط قيمة الأصول المستثمرة للعام الحالي والسابق	أكبر من 6%

<sup>25</sup> إبراهيم عبد الغني حمودة، "الأسس العلمية والعملية لتقييم الأداء في شركات التأمين"، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، مصر، 1998، ص13-18.



<p>من -10% إلى 50%+</p>	<p>(الفائض المعدل للعام الحالي - الفائض المعدل للعام السابق) / (الفائض المعدل للعام السابق) حيث أن: حيث: الفائض المعدل = الفائض المذكور في الميزانية (حقوق المساهمين) + مصاريف الحصول على عمليات التأمين المؤجلة وإن: مصاريف الحصول على عمليات التأمين المؤجلة = 2\1 (المصروفات الإدارية والعمومية + العمولات وتكاليف الإنتاج) * (مخصص الأخطار السارية صافي الأقساط المكتتبية).</p>	<p>التغير في الفائض</p>
<p>المجموعة الثالثة : مجموعة الأخطار المالية</p>		
<p>أقل من 105%</p>	<p>الخصوم/ قيمة الأصول السائلة</p>	<p>السيولة</p>
<p>أقل من 40%</p>	<p>الأقساط تحت التحصيل وأرصدة الوكلاء / الفائض</p>	<p>التحصيل</p>
<p>المجموعة الرابعة: مجموعة الاحتياطيات الفنية</p>		
<p>أقل من 25%</p>	<p>التطور في الاحتياطي عن سنة إلى الفائض = التغير في الاحتياطي عن سنة واحدة للفائض للعام السابق إذ أن: التغير في الاحتياطي عن سنة واحدة = التعويضات التحميلية لجميع السنوات فيما عدا حوادث هذا العام - التعويضات التحميلية لجميع السنوات كما بلغت العام الماضي</p>	<p>تطور الاحتياطي</p>
<p>أقل من 25%</p>	<p>وهي عبارة عن: التغير في الاحتياطي عن سنتين \ الفائض للعام قبل السابق إذ أن: التغير في الاحتياطي عن سنتين = التعويضات التحميلية لجميع السنوات فيما عدا حوادث هذا العام والسابق - التعويضات التحميلية لجميع السنوات كما بلغت في العام قبل السابق.</p>	<p>تغير الاحتياطي عن سنتين</p>
<p>أقل من 25%</p>	<p>ويحسب بالآتي: العجز أو الزيادة في الاحتياطيات المقدرة الفائض</p>	<p>عجز الاحتياطيات المقدرة الحالية</p>

	إذ أن: العجز أو الزيادة في الاحتياطيات المقدرة= الاحتياطيات المقدرة المطلوبة- احتياطيات هذا العام	
--	--	--

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (حمودة،1998، مرجع سبق ذكره ،

ص13-18).

الإطار العملي للبحث

أولاً: تحليل أداء شركات التأمين الخاصة في سورية باستخدام نظام الإنذار المبكر

(IRIS).

تم في هذا القسم تحليل أداء شركات التأمين الخاصة في سورية وفقاً لمجموعات النسب المالية المكونة لنظام الإنذار المبكر الأمريكي - تم ادراج نتائج النسب المالية بعد تطبيقها على شركات التأمين الخاصة السورية في ملاحق الدراسة (4-3-2-1)، وذلك بالاعتماد على بيانات القوائم المالية المنشورة للشركات للفترات المدروسة - ومقارنة أداء هذه الشركات مع بعضها البعض، ومقارنة أداءهما مع نفسها; عن طرق تقسيم فترة الدراسة إلى أربعة فترات كالتالي: (2011-2012) ، (2013-2014) ، (2015-2016) ، (2017-2018-2019)، وذلك بهدف تحديد التغييرات التي طرأت على أعمال الشركات خلال هذه الفترات ومقارنتها، وتحديد كيفية تأثرها بالأحداث التي مرت بها البلاد من العام 2011.

وفيما يلي الدراسة التطبيقية وفقاً للمجموعات المكونة لهذه النسب:

**المجموعة الأولى: مجموعة أخطار المحفظة التأمينية:**

تشمل النسب التي تقيس حجم الأخطار التي تتعرض لها شركة التأمين، وترتبط أساساً بكل من حجم أقساط الاكتتاب، والتقلبات فيها، وترتيبات إعادة التأمين، وهي كالاتي:

(1) حجم الأخطار:

1-1- النسبة الأولى: نسبة إجمالي الأقساط الفاضل، والمدى المقبول لها أقل من)

(900%).

وتهدف هذه النسبة لإظهار متانة المركز المالي للشركة.

ويلاحظ من النتائج التي تم التوصل إليها في ملاحق الدراسة ( 1-2-3-4) وقوع جميع الشركات في المدى المقبول ماعدا شركتي الوطنية والكويتية في الفترة الثانية، والتي تجاوزت النسبة لديها ( 900 ،%) وكذلك بالنسبة لشركة سوليدرتي في الفترة الرابعة، "ورغم أن الدراسات التي أجريت على الأسواق النامية تقترح أن يكون المدى المقبول لهذه النسبة في هذه الدول أقل من 300%، لكي يتناسب مع خصوصية هذه الأسواق، ولعدم قابليتها للمقارنة مع السوق الأمريكية"<sup>26</sup>، يلاحظ أن معظم شركات التأمين الخاصة السورية، ارتفاع هذه النسبة لديها بالمجمل فوق ( 300 ،%) مع تقلب بين فترة وأخرى، لكنها مع ذلك أكبر مما هو عليه الحال بالنسبة للنتائج التي تم التوصل إليها بالدراسات التي أجريت على الأسواق العربية الأخرى كدراسة (حمودة، 1998) وهو ما يعبر عن أن شركات التأمين السورية ترتفع لديها معدلات الاحتفاظ وتخفض لديها عمليات الاعادة، وأن الشركات التي ترتفع لديها هذه النسبة، وتقرب من الحد الأقصى، فإنها تعمل قريبة من طاقتها الانتاجية القصوى، "في حين أن الشركات التي تتجاوز هذه النسبة، يعتبر مؤشراً غير مرغوب فيه، إذ يعبر عن عدم مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية، خاصة إذا تعرضت لعقبات أو مشاكل مالية، وهو سبب وجود الحد الأقصى؛ أي حتى لا تكتتب الشركات في أخطار تفوق قدرتها الاستيعابية"<sup>27</sup>، وعليه فإذا ماتم مقارنة نتائج الشركات السورية مع الحد الذي تم وضعه للشركات في الدول النامية، يلاحظ أن جميع الشركات كانت خارج المدى المقبول لهذه النسبة في الفترة الأولى ماعدا شركتي الإسلامية وسوليدرتي، وفي الفترة الثانية شركتي سوليدرتي وأدير، وفي الثالثة أدير والإسلامية، وفي الرابعة الإسلامية والكويتية والمتحدة، مما يعبر عن أن شركات التأمين

<sup>26</sup> إبراهيم عبد الغني حمودة، مرجع سبق ذكره، ص36.

<sup>27</sup> حمودة، مرجع أخير.

في سورية بالمجمل تعمل فوق طاقتها الإنتاجية وفقاً لمعايير الأسواق النامية، وتشهد أعمالها تقلبات وعدم استقرار بين فترة وأخرى.

1-2- النسبة الثانية: صافي الأقساط المكتتبا الفائض، المدى المقبول لها من ( 220% إلى 300%)، حيث يعكس نتيجة قسمة صافي الأقساط على الفائض قدرة الشركة على مواجهة التقلبات غير المتوقعة في الأخطار المكونة لمحفظتها التأمينية.

وبلاحظ من النتائج التي تم التوصل إليها في ملاحق الدراسة، التباين في نتائج الشركات بالمجمل ووقوعها فوق الحد المقبول لهذه النسبة لمعظم الشركات، ماعدا شركتي أدير والسورية العربية والتي كانت لديها هذه النسبة أقل من الحد الأدنى في جميع الفترات، ماعدا الفترة الأولى، والكويتية في الفترتين الثالثة والرابعة، والمتحدة في الفترة الرابعة، وكانت شركة سوليدرتي ضمن المدى المقبول لجميع الفترات ماعدا الفترة الأخيرة، وكانت الشركة الإسلامية الأكثر تقلباً ما بين فوق الحد الأقصى وتحت الحد الأدنى وضمن الحد المقبول.

ويرى الباحث بأن نتائج هذه النسبة مؤشر آخر لعمل معظم الشركات فوق طاقتها الانتاجية القصوى، ووجود تقلبات كبيرة في محافظها التأمينية، كما أنها مؤشر على أن الأخطار التي يتم تأمينها لا تتناسب مع الأقساط التي يتم فرضها، مما يجعلها عرضة لحالات الإعسار.

### 1-3- التغيير في الاكتتاب:

صافي أقساط الاكتتاب للعام الحالي - صافي أقساط الاكتتاب للعام السابق (صافي أقساط الاكتتاب للعام السابق) والمدى المقبول لهذه النسبة يتراوح بين (-33% إلى 33%).

وبالرجوع لنتائج شركات التأمين في سورية الواردة في ملاحق الدراسة، يلاحظ التباين في نتائج جميع الشركات بالفترة الأولى، حيث كانت ست شركات فوق الحد الأعلى المقبول لهذه النسبة، الأمر الذي يمكن عزوه لحدثة نشأتها في تلك الفترة، وللنمو الكبير في الاكتتاب لديها خلال هذه الفترة مقارنةً مع السنوات التي سبقتها، أما في الفترة الثانية، فيلاحظ أن جميع الشركات كانت في المدى المقبول ولكن في الجانب السلبي، ما عدا شركة الثقة، وفي الفترة الثالثة كانت جميع الشركات في المدى المقبول مع التحسن في أداء ست شركات، من خلال الوصول لمعدلات نمو إيجابية لها، أما في الفترة الرابعة فقد كانت جميع الشركات في المدى المقبول أيضاً، مع ملاحظة النمو الإيجابي لجميع الشركات خلال هذه الفترة، ما عدا شركة الثقة التي كانت نتائجها ضمن المدى المقبول ولكن بشكل سلبي، وعليه فيظهر أن شركات التأمين في سورية قد تأثرت نتائج أعمالها بشكل معنوي بالظروف التي مرت بها البلاد من العام (2011) مما أثر على حجم الاكتتاب لديها.

#### 1-4- أخطار إعادة التأمين:

لتحديد حجم الأخطار المنقولة لمعيدي التأمين تحسب النسبة المالية الآتية:  
نسبة مساعد الفائض\الفائض: حيث يتم حساب مساعد الفائض حسب الآتي:  
مساعد الفائض= الأقساط غير المكتسبة لعمليات إعادة التأمين الصادر \* عمولة إعادة التأمين الصادر والمدى المقبول لها أقل من (25%)، وتعتبر زيادة هذه النسبة عن انخفاض حجم الأخطار التي تحتفظ بها الشركة، ومن ثم تعرضها لمزيد من الأخطار المرتبطة بملاءة معيدي التأمين، وانخفاض صافي أقساط الاكتتاب التي تحصلها لصالحها.

ومن خلال النتائج التي تم التوصل إليها والمذكورة في ملاحق الدراسة، يتبين أن شركات التأمين في سورية قد انخفضت لديها عمليات إعادة التأمين للأخطار التي تكتتب بها،

وذلك في جميع الفترات، إذ كانت نتائج جميع الشركات ضمن المدى المقبول لهذه النسبة، مع وجود بعض التجاوزات للحد الأقصى لهذا المعدل من قبل بعض الشركات في بعض الفترات، والتي يمكن إهمالها، وهو ما يشير إلى انخفاض المخاطر المرتبطة بمعيدي التأمين لدى هذه الشركات، وكحالة شاذة لهذه النسبة نلاحظ بأن شركة أدير في الفترة الأولى التي كانت لديها هذه النسبة تساوي الصفر؛ وذلك لعدم قيامها بعمليات إعادة للأخطار التي تتضمنها محفظتها التأمينية، وهو ما يعزز النتائج التي توصلنا لها بأن شركات التأمين في سورية يرتفع لديها معدلات الاحتفاظ بالأخطار المكتتبه؛ والذي قد يعود لإحجام شركات إعادة التأمين العربية والأجنبية عن إجراء تغطيات للأخطار في سورية، بسبب الأحداث التي شهدتها منذ العام 2011، أو قد يعود لطبيعة المحافظ التأمينية لديها ولانخفاض نوعية مخاطر الأخطار التي تؤمن عليها هذه الشركات، أو لقبولها تحمل مخاطر مرتفعة في سبيل تحسين عوائدها، نظراً لضيق حجم الأعمال وانحسارها ما بعد العام (2011) ويرى الباحث بأنه على الشركات الحد من هذه الظاهرة من خلال وضع حدود لحجم الأخطار المكتتبه بها، تتناسب وقدرتها الفعلية.

## (2) المجموعة الثانية: مجموعة أخطار الاكتتاب:

تقوم هذه المجموعة من النسب بدراسة الوضعين التشغيلي والإداري للشركة، وتشمل النسب التي تقيس كلاً من:

ربحية الاكتتاب، وعائد الاستثمار، والتغير في الفائض على النحو الآتي:

### 2-1- ربحية الاكتتاب:

تقيس هذه النسبة، وتقارن ربحية الشركة خلال سنتين متتاليتين، وتعطي مؤشراً عن متانة المركز المالي للشركة، ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح لمتابعة عملها، ولإيفاء بالتزاماتها، والمدى المقبول لها هو أقل من (100%).

وتتكون هذه النسبة من ثلاث نسب وسيطة، تعتبر مؤشرات مهمة في تقييم عمل شركات التأمين كآتي:

معدل الخسارة + معدل المصروفات\_ معدل الاستثمار

حيث: معدل الخسارة = التعويضات التحميلية ومصروفاتها عن سنتين\ صافي الأقساط المكتسبة عن سنتين

معدل المصروفات = المصروفات الإدارية والعمومية عن سنتين\ صافي الأقساط المكتسبة عن سنتين

معدل الاستثمار = الدخل من الاستثمار عن سنتين

2-1-1- معدل الخسارة:

يعد معدل الخسارة من المؤشرات الأساسية التي تقيم أعمال شركات التأمين من خلاله، والذي قد تجري شركات التأمين بحد ذاتها تقييم لنتائج أحد فروعها التأمينية بواسطته، والمدى المقبول لها (أقل من 100%).

وبالنظر للجداول الملحقه، يلاحظ أن شركات التأمين في سورية كانت نتائجها جميعها وفي كل الفترات ضمن المدى المقبول، بل على العكس فلم يتجاوز معدل الخسائر الأعلى بين الشركات (52 %) رغم أنه قد يكون من المقبول لشركات التأمين أن يصل معدل الخسارة لديها (70 % أو 80 %)، (حمودة، ص37) وهذا الأمر بالمجمل، لكن عند الرجوع لنتائج فروع التأمين المختلفة لدى الشركات كل على حدا، يلاحظ أن النتائج التي تخص فروع التأمين الهامة كالتأمين الصحي تبدو سيئة، بل خاسرة بشكل شبه مستمر وإن أفضل الفروع من حيث النتائج هو تأمين السيارات، وهو الذي يغطي معظم خسائر الفروع التأمينية الأخرى، لذا فإنه عند تقييم عمل شركات التأمين الخاصة في سورية، فمن الأفضل تقييم نتائج كل فرع تأميني على حدا، للوقوف على حقيقة الوضع، وتحديد مدى كفاءة ومردودية كل فرع على حدا.

## 2-1-2- معدل المصروفات :

ويعبر هذا المعدل عن نسبة المصاريف الادارية التي تتكبدها الشركات مقارنة مع صافي الأقساط التي تحصلها، والمدى المقبول لها (40%).

ويلاحظ من النتائج التي تم التوصل إليها أن معظم الشركات كانت في المدى المقبول لهذه النسبة في معظم الفترات، مع حدوث بعض التجاوز للحد الأقصى من قبل سبع شركات في الفترة الرابعة؛ ويعود ذلك لسياسات زيادة الرواتب التي انتهجتها الشركات منذ مطلع العام (2015)، ولزيادة قيمة المصاريف التي تدفعها، نظراً لانخفاض سعر صرف الليرة السورية خلال هذه الفترة، مع الانتباه لارتفاع هذه النسبة وبشكل ملحوظ لدى شركتي أدير والسورية العربية خلال الفترات الثلاث الأخيرة، وبشكل مختلف عن باقي الشركات، وذلك بسبب الارتفاع بالمصاريف الادارية والعمومية التي تتكبدها هذه الشركات، مع انخفاض إجمالي الأقساط، وهو ما انعكس بالطبع على صافي الأقساط التي تحصلها من عملائها.

## 2-1-3- معدل الاستثمار :

ويشير هذا المعدل للنمو في استثمارات شركات التأمين للأموال المتوفرة لديها، ولا يوجد مدى محدد لهذا المعدل، بل يتم مقارنة معدلي الخسارة والمصرفات معه.

ويتضح من الجداول الملحقة أن الشركات موضع الدراسة تحقق نمواً جيداً جداً في الاستثمارات التي تقوم بتوظيفها، إذ أن أقل قيمة تم تحقيقها كانت (41%) رغم المآخذ على استثمارات شركات التأمين في سورية، حيث أنه قد يتم توظيف ما يقارب (90%) من الأموال المتوفرة لديها على شكل ودائع مصرفية، أو حتى قد تُشكل الودائع المصرفية ما نسبته (100 % ) من الاستثمارات لديها، أو قد يتم الجمع بين الودائع المصرفية والاستثمارات العقارية، والتي يُحتفظ بها أيضاً لفترات طويلة، أي أنها ليست بغرض المتاجرة، وبالتالي فإن مصدر الإيراد الرئيسي من خلال العوائد التي تأتي من الودائع،



أي تعاني هذه الشركات من غياب البرامج الاستثمارية للأموال المتوفرة، وعدم وجود خطط استثمارات هادفة وموجهة ذات مردودية، مما يعتبر مؤشر سلبي، "إذ أنه من المعلوم أن نتائج أعمال شركات التأمين من أعمالها التأمينية البحتة خاسرة، أي أنها لا تحقق أرباحاً من جراء عملها التأميني البحت، وبمعزل عن استثماراتها"<sup>28</sup>.

وعليه وبالنسبة لمؤشر ربحية الاكتتاب، فتمثل هذه النسبة ناتج عمليات التأمين عن سنتين والمدى المقبول لها أقل من (100 %) ويعطي هذا المقياس مؤشراً على متانة المركز المالي للشركة ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح لمتابعة عملها وبالعودة للجداول الملحقة نجد أنه :

تتسم الشركات المدروسة بالقدرة على تحقيق الأرباح لاستمرار أعمالها، إذ أن جميع الشركات كان لديها مؤشر ربحية الاكتتاب منخفض جداً في جميع الفترات - ما عدا شركة السورية العربية- أو كان لديها هذا المؤشر بشكل سلبي؛ وهو ما يعود لارتفاع معدلات الاستثمار لديها، ولانخفاض معدلات الخسارة في ذات الوقت، مع ملاحظة انتقال عدة شركات من الحصول على نتائج سلبية في الفترتين الأولى والثانية، لتأخذ نتائجها منحى إيجابي، أي زيادة معدلات الخسارة والمصروفات التي تحققها الشركة عن معدلات الاستثمارات التي توظفها، رغم أنها في المدى المقبول وبحدوده الدنيا أيضاً، لكن هذا يعتبر كإنذار عن أخذ نتائج هذه الشركات لمنحى مختلف عما كانت عليه، وتحول نتائجها من الربح للخسارة، كما يمكن الانتباه على وجه الخصوص لنتائج شركة السورية العربية للتأمين إذ أن هذا المؤشر يأخذ منحى تصاعدي لديها خلال جميع الفترات، و قد تحولت نتائجها من سلبية في الفترة الأولى لتصل (79%) في الفترة الرابعة أي أنها أخذت بالاقتراب من الوصول للحد الأقصى لهذه النسبة، وعلى هذه

<sup>28</sup> عبود، عبد اللطيف، النجاح والفشل ومقاييس الربح والخسارة، مجلة الراصد العربي، العدد 44، 1994، ص7.

الشركة الانتباه ومعالجة مشكلة الزيادة في معدل المصروفات والانخفاض في معدل الاستثمار.

## 2-2- عائد الاستثمار:

حيث تمثل: صافي الدخل من الاستثماراً متوسط قيمة الأصول المستثمرة للعام الحالي والسابق.

وتظهر هذه النسبة ربحية الشركة من أعمالها الاستثمارية، وتعطي مؤشراً جيداً على بنية الأصول المكونة لمحفظه استثمارات الشركة، والمدى المقبول لها أن تكون أكبر من (6%) وفقاً للتطبيق على السوق الأمريكي.

وبالنظر لنتائج الشركات المدروسة يلاحظ أن جميع الشركات كانت فوق الحد الأدنى لهذه النسبة وفي جميع الفترات، وبشكل متباين حيث توزعت نتائجها بين الحد الأدنى أو مرتفعة بشكل ملحوظ عن هذا الحد، ماعدا الشركة الكويتية في الفترة الرابعة ، حيث انخفضت نتائجها إلى (5%) ، وذلك يعود للزيادة الكبيرة في الاستثمارات المتاحة للبيع لديها، حيث زادت هذه الاستثمارات من (270 مليون عام 2016 ، إلى 910 مليون ليرة عام 2017 ، باستثناء شركة العقيلة التي كانت لديها هذه النسبة منخفضة عن الحد الأدنى خلال جميع الفترات؛ ويعود هذا الأمر لاستثمار هذه الشركة لمبالغ كبيرة في استثمارات عقارية حافظت عليها، أي لا تجري عمليات بيع وشراء لها، مما يضخم من قيمة الأصول المستثمرة لديها دون أن ينعكس ذلك على الإيرادات التي يتم تحقيقها، كما أن الشركة قامت بزيادة الاستثمارات المتاحة للبيع لديها بشكل كبير، خاصةً خلال الفترة الرابعة حيث ارتفع إجمالي الاستثمارات المتاحة للبيع لديها من (858 مليون عام 2016 إلى (1205) عام 2017 ، ودون أن ينعكس ذلك على الإيرادات التي تحققها الشركة.

## 2-3- التغيير في الفائض:

ويحسب كالتالي: (الفائض المعدل للعام الحالي\_ الفائض المعدل للعام السابق)\الفائض المعدل للعام السابق.

حيث: الفائض المعدل = الفائض المذكور في الميزانية(حقوق المساهمين)+ مصاريف الحصول على عمليات التأمين المؤجلة.

وإن: مصاريف الحصول على عمليات التأمين المؤجلة = 2\1 (المصروفات الإدارية والعمومية+ العمولات وتكاليف الإنتاج) \* (مخصص الأخطار السارية صافي الأقساط المكتتبة).

وتعطي هذه النسبة مؤشراً عن التحسن أو الخلل الذي حدث على الموقف المالي للشركة خلال العام، والمدى المقبول من (-10% إلى 50%).

وبالنظر للنتائج التي تم التوصل لها نجد أن:

خلال الفترة الأولى انقسمت الشركات إلى قسمين، قسم كان ضمن المدى المقبول لهذه النسبة وضم ست شركات، وقسم لم يكن ضمن المدى وضم ست شركات ، وفي ذات الوقت انقسمت الشركات التي لم تكن في المدى المقبول لهذا المؤشر إلى قسمين، قسم كان فوق المدى المقبول وضم أربع شركات، وقسم كان تحت المدى المقبول وضم شركتين، ويمكن قبول هذه النتائج للشركات التي لم تكن ضمن المقبول كون هذه الفترة تعتبر من فترات التأسيس لهذه الشركات، فمعظمها تأسست في عام 2006، وهي كانت في فترة تكوين قاعدة عملاء في السوق السورية، ولم تتجذر بعد في السوق وذلك بالنسبة للشركات التي كان المؤشر لديها سلبي وإيجابي، فالتى كان لديها هذا المؤشر إيجابي فيعود لزيادة عدد عملائها بشكل كبير عما كان عليه في عام 2008 والتي تعتبر أول سنة عمل فعلية، ولم تستطع في هذا العام فرض نفسها في السوق، والحصول على حصة سوقية، وبالنسبة للشركات التي كان لديها هذا المؤشر سلبي وذلك عند شركتي الكويتية والعقيلة فيعود ذلك للفائض السالب الذي حققته هذه الشركات في سنوات هذه

الفترة، مما انعكس على نتائج هذا المؤشر. أما في الفترة الثانية فقد أظهرت نتائج الشركات تحسناً من حيث زيادة عدد الشركات التي كانت نتائجها ضمن المدى المقبول إذ أصبح عددها (7) شركات، مع ظهور تحسن في نتائج شركتي العقيلة والكوبينية، وانتقال نتائج شركات المتحدة وأروب والمشرق من الايجابية للسلبية، وذلك يعود للانخفاض الكبير في الفوائض التي حققتها؛ نتيجة التعويضات الضخمة وإجمالي المصاريف التي تكبدتها في هذه الفترة، وبشكل لافت عن باقي الفترات.

وخلال الفترتين الثالثة والرابعة استمر عدد الشركات التي كانت في المدى المقبول لهذه النسبة بسبع شركات، مع ملاحظة استمرار انتقال الشركات بين تحقيق نتائج إيجابية أو سلبية ضمن المدى المقبول أو خارجه، مما يؤثر على وجود خلل في المراكز المالية للشركات التي تشهد نتائجها هذه الظاهرة، حيث تشير هذه النتائج إلى وجود تقلبات كبيرة في نتائج أعمال هذه الشركات بين عام وآخر، وأن التغيير في الفوائض لديها غير مستقر، وهو ما يعكس الاختلاف الكبير لديها في حجم الأعمال بين عام وآخر، وهو الشيء الذي فرضته عليها ظروف السوق، نتيجةً لاشتداد الظروف التي مرت بها البلاد في هاتين الفترتين، وعلى الشركات تدارك هذا الخلل من خلال العمل على الحفاظ على مستوى معين من حجم الأعمال، وانتقاء أخطار ذات جودة ومردودية، وابتكار منتجات تتناسب وخصوصية السوق السورية، بدل العمل على سياسات الاغراق بمنتجات تأمينية غير ذات مردودية، تعتمد على التسعير السلبي، أو تقديم خدمات منخفضة العوائد، وقد تسهم في تحقيق خسائر؛ بهدف الحفاظ على العملاء المهمين، بدل العمل على استراتيجية متكاملة لضمان ولاء العملاء، كما أنه يجب إيقاف تقديم الخدمات التي ثبت عدم جدواها، أو إعادة دراسة هذه الخدمات ومكامن الخلل فيها، وإعادة تقديمها بأشكال تحقق المنفعة للشركة وللمؤمن لهم.

### (3) المجموعة الثالثة: مجموعة الأخطار المالية.

تشمل النسب التي تقيس كلاً من : (السيولة- التحصيل) كما يأتي:

### 3-1- السيولة:

وتحسب كالاتي: الخصوم/ قيمة الأصول السائلة.

تعبر هذه النسبة عن مدى تغطية الأصول السائلة للشركة للالتزامات المستحقة عنها، وتعطي مؤشراً على مدى قدرة الشركة على الاستجابة السريعة في حال تعرضها للمطالبة، كما إنها تعد مؤشراً عاماً لإمكانية تسوية التزامات حملة الوثائق في حال التصفية، والمدى المقبول لهذه النسبة هو أقل من (105%).

ويتبين من النتائج التي تم التوصل إليها في ملاحق الدراسة، أنه في الفترة الأولى لم يكن سوى شركة الكويتية للتأمين خارج المدى المقبول لهذه النسبة، وكانت باقي الشركات قد حققت نتائج ممتازة فلم تتجاوز أي شركة حاجز (75%)، أما في الفترة الثانية فقد كانت جميع الشركات في المدى المقبول لهذه النسبة، وفي الفترتين الثالثة والرابعة فقد كانت معظم الشركات في المدى المقبول لهذه النسبة، ماعدا أربع شركات في الفترة الثالثة، وثلاث شركات في الفترة الرابعة، مع ملاحظة ارتفاع عتبة نتائج معظم الشركات في هاتين الفترتين، ويعود سبب هذه النتائج لزيادة الالتزامات بشكل عام، والاحتياطات الحسابية والفنية<sup>29</sup> (عطية، ص1) بشكل خاص، نتيجة زيادة الأخطار التي وقعت وسيتم تعويضها للمؤمن لهم.

### 3-2- التحصيل:

وتحسب: الأقساط تحت التحصيل وأرصدة الوكلاء الفائض

وتشير هذه النسبة إلى الحد الذي تعتمد فيه السيولة لدى الشركة على أصل يمكن أن لا يتحقق في حالة التصفية، كما أن هذه النسبة تعطي مؤشراً للتفريق بين الشركات التي

<sup>29</sup> الاحتياطات الفنية: وهي احتياطات يتم تكوينها بقيمة المطالبات التي لم يتم تسويتها حتى تاريخ إعداد الميزانية، ويتم تكوينها نظراً لطول وكثرة إجراءات تقدير وصداد قيمة التعويضات، مما يجعل هنالك تعويضات لازالت تحت التسوية في ختام السنة المالية، لذا يشكل احتياطات لها.

تواجه صعوبات مالية من تلك التي يشهد وضعها المالي استقراراً، والمدى المقبول لهذه النسبة هو أقل من (40%).

بالنظر لنتائج الشركات فيما يخص هذه النسبة، يلاحظ أنه في الفترة الأولى انقسمت الشركات إلى قسمين ست شركات كانت في المدى وستة كانت خارجه، وهنا كذلك يمكننا القول بهذه النتيجة كون الشركات كانت في هذه الفترة حديثة العهد ولم تكن نتائجها تتضمن فوائض كبيرة، أما في الفترة الثانية، فقد كانت جميع الشركات ضمن المدى المقبول ما عدا أربع شركات، وفي الفترتين الثالثة والرابعة فقد كان خارج المدى المقبول خمس شركات، ويلاحظ من نتائج هذه النسبة أن شركتي العقيلة والعربية هما الوحيدتين اللتان كانتا ضمن المدى المقبول خلال جميع الفترات، كما أنه وبالرجوع للنتائج التي تم التوصل إليها عند دراسة نسبة التغير في الفائض، يلاحظ وجود تناسق في النتائج بين النسبتين، إذ أن الشركات التي كانت خارج المدى المقبول في نسبة التغير في الفائض، كانت في ذات الفترة خارج المدى المقبول لهذه النسبة تقريباً، وهو ما يعزز النتائج التي تم التوصل لها، وأن هذه الشركات تعاني من وجود خلل في مراكزها المالية، نظراً لوجود .

تقلبات كبيرة في نتائجها بين عام وآخر، وأن وضعها المالي لايشهد استقراراً.

#### 4) المجموعة الرابعة: مجموعة الاحتياطات الفنية

##### 4-1- تطور الاحتياطي:

التطور في الاحتياطي عن سنة إلى الفائض = التغير في الاحتياطي عن سنة واحدة  
الفائض للعام السابق إذ أن: التغير في الاحتياطي عن سنة واحدة = التعويضات  
التحليلية لجميع السنوات فيما عدا حوادث هذا العام- التعويضات التحليلية لجميع  
السنوات كما بلغت العام الماضي.

وتشير هذه النسبة إلى مدى قدرة ، ونجاح الإدارة على التخطيط، والتقدير لتكوين  
الاحتياطات في العام السابق، والمدى المقبول لها: أقل من (25%).

وبالرجوع للنتائج التي تم التوصل إليها يلاحظ وجود فروقات بين نتائج الشركات التقليدية والإسلامية فيما يخص هذه النسبة، إذ كانت في الفترة الأولى جميع الشركات التقليدية ضمن المدى المقبول ماعدا شركة السورية العربية والتي تجاوزتها بنسبة يمكن إهمالها، بينما كانت خارج المدى المقبول لدى الشركات الإسلامية وبشكل كبير، أما في الفترة الثانية فكانت نتائج جميع الشركات ضمن المدى المقبول ماعدا شركة العقيلة، أما في الفترة الثالثة فقد شهدت النتائج تجاوز شركتي الوطنية وأروب للحد المقبول لهذه النسبة، مع استمرار تجاوزها من قبل شركة العقيلة، وبالنسبة للفترة الرابعة تجاوزت شركتي المتحدة وأروب للحد المقبول من الشركات التقليدية، كما تجاوزته شركتي العقيلة والإسلامية أيضاً، وبالتالي يمكن القول إن شركات التأمين التقليدية في سورية بشكل عام لديها الدقة في تحديد الاحتياطات التي تشكلها لأعمالها، أما بالنسبة للشركات الإسلامية فإنها لا تمتلك الدقة في تحديد الاحتياطات التي تشكلها لأعمالها، أي أنها تحتفظ باحتياطات كبيرة تفوق حاجتها إليها.

#### 4-2- تغيير الاحتياطي عن سنتين إلى الفاض:

وهي عبارة عن: التغيير في الاحتياطي عن سنتين\ الفاض للعام قبل السابق إذ أن: التغيير في الاحتياطي عن سنتين = التعويضات التحميلية لجميع السنوات فيما عدا حوادث هذا العام والسابق - التعويضات التحميلية لجميع السنوات كما بلغت في العام قبل السابق.

الهدف من هذه النسبة: تعطي هذه النسبة مؤشراً لدقة الاحتياطات المكونة في العام

قبل السابق، والمدى المقبول لها: أقل من 25%.

ووفقاً للنتائج الواردة في ملاحق الدراسة، يلاحظ أن جميع الشركات التي تم التوصل لها كانت في الفترتين الأولى والثانية ضمن المدى المقبول ماعدا شركة العقيلة، وفي الفترة الثالثة كانت شركات الوطنية والكويتية وأروب والسورية العربية والعقيلة والإسلامية خارج

المدى المقبول، أما في الفترة الرابعة فقد كانت جميع الشركات خارج المدى المقبول لهذه النسبة ماعدا شركتي أدير والسورية العربية، وهو ما يعبر عن وجود خلل وعدم الملائمة في تكوين الاحتياطات خلال الفترتين الأخيرتين، وفي الفترة الرابعة على وجه الخصوص.

4-3- عجز الاحتياطات المقدرة الحالية إلى الفائض:

ويحسب بالآتي: العجز أو الزيادة في الاحتياطات المقدرة الفائض

إذ أن: العجز أو الزيادة في الاحتياطات المقدرة = الاحتياطات المقدرة المطلوبة - احتياطات هذا العام، وتعد هذه النسبة أداة لتقييم مدى ملائمة الاحتياطات المكونة هذا العام، والمدى المقبول لها: أقل من (25%).

ولم يتم التطرق لهم بسبب عدم توفر البيانات اللازمة عن الاحتياطات المقدرة المطلوبة.

وبناءً على نتائج التحليل التي توصلنا لها أعلاه عند مناقشة مجموعات النسب المالية الأربعة المكونة لنظام الإنذار المبكر لشركات التأمين الأمريكي (IRIS) بعد تطبيقها على النتائج المالية لشركات التأمين الخاصة في سورية، يلاحظ أنه لم تحقق أي شركة بشكل متكامل وخلال الفترات الأربعة التي تم تقسيم الدراسة لها لمعايير نظام الإنذار المبكر، وعليه فإننا نرفض الفرضية الرئيسية الأولى والتي تنص على:

**تحقق شركات التأمين الخاصة في سورية معايير نظام الإنذار المبكر (IRIS)**

ثانياً: دراسة الفروقات بين نتائج أعمال شركات التأمين في سورية :

بالنظر لعدم تحقيق أي شركة من شركات التأمين السورية لمتطلبات نظام الإنذار المبكر بشكل متكامل، ونظراً للتباين والاختلاف بالنتائج المحققة من قبل هذه الشركات، و للتباين بين نتائج الشركات على النتائج ذاتها بين فترة وأخرى، واعتماداً على النتائج التي تم التوصل إليها في هذا النظام، وبهدف تحديد فيما إذا كان هنالك فروق بين نتائج



الشركات موضوع الدراسة، سيتم دراسة الفروق بين النتائج التي تم التوصل إليها من قبل هذه الشركات وفقاً لنظام الإنذار المبكر والمذكورة في الجداول الملحق، بعد تقسيمها لفئات وفقاً إلى:

1- إطار الملكية: وذلك من حيث إدراج أسهمها في سوق دمشق للأوراق المالية من عدمه، إذ أن جميع شركات التأمين الخاصة السورية هي شركات مساهمة، لكنها تنقسم إلى شركات تم إدراج أسهمها في السوق المالية، وشركات لم تدرج أسهمها هيكليتها الأساسية: في حال كونها شركات تأمين تقليدية أو إسلامية. ونتيجة لهذا التقسيم ينتج لدينا أربع فئات من الشركات:

1- شركات تأمين تقليدية مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

2- شركات تأمين تقليدية غير مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

3- شركات تأمين إسلامية مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

4- شركات تأمين إسلامية غير مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، ووفقاً لهذه التقسيمات تم إخضاع نتائج الشركات حسب نظام (IRIS) التي تم التوصل إليها بعد تطبيق نظام الإنذار المبكر على بيانات القوائم المالية لشركات التأمين الخاصة في سورية، والواردة في ملاحق الدراسة رقم (1-2-3-4) لاختبار تحليل التباين في اتجاه واحد (ONE WAY ANOVA) من خلال البرنامج الاحصائي SPSS وكانت النتائج على الشكل التالي:

الجدول رقم (2) يبين اختبار تحليل التباين في اتجاه واحد

ANOVA

INSURANCE\_CO

	Sum of squares	df	Mean square	f	sig

Between groups	384119.498	3	128039.833	.785	.503
Within groups	36213151.404	222	163122.304		
total	36597270.901	225			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

وفقاً لنتائج تحليل التباين أعلاه يلاحظ أن قيمة p.value (50.3%) وهي بالتالي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، أي أن نتائج الشركات متشابهة، وعليه فإنه لا يوجد اختلاف بين نتائج الشركات المدروسة، وبالتالي فإن نوع الملكية والبنية الأساسية للشركة لا تؤثران على النتائج التي تحققها شركات التأمين في سورية .

وعليه فإننا نرفض الفرضية الرئيسية الثانية والتي تنص على:

"تتأثر نتائج شركات التأمين الخاصة في سورية بنوع الملكية والهيكلية الأساسية"

**النتائج والمقترحات:**

**أولاً-النتائج:**

1-ترتفع معدلات الاحتفاظ وتنخفض عمليات إعادة لدى شركات التأمين الخاصة في سورية، وتعمل معظم الشركات فوق طاقتها الانتاجية القصوى وفقاً للمعايير المقترحة

للأسواق النامية، و تعمل قريبة من طاقتها الانتاجية القصوى وفقاً لمعايير نظام الإنذار المبكر.

2- تأثرت نتائج أعمال شركات التأمين الخاصة في سورية بشكل معنوي بالظروف التي مرت بها البلاد من العام (2011)، إذ أن أعمالها تعرضت لتقلبات كبيرة بين فترة وأخرى، تبعاً لاشتداد الظروف وتغيراتها، مما انعكس بشكل أساسي على حجوم الاكتتاب لديها، وعلى الفوائض التي تحققها.

3 - تعاني بعض الشركات من وجود خلل في مراكزها المالية، مرده التقلبات الكبيرة في نتائج أعمالها بين عام وآخر، وأن وضعها المالي لا يشهد استقراراً ، وعلى هذه الشركات دراسة نوعية الأخطار التي تغطيها، واجراء دراسة واعادة تقييم للمنتجات التي تقدمها، ولطبيعة العملاء الذين تتعامل معهم.

4 - تتخفف معدلات الخسارة من الأعمال التأمينية لدى شركات التأمين الخاصة في سورية بشكل إجمالي، إذ لم يتجاوز معدل الخسائر الأعلى بين الشركات المدروسة (52% ) رغم أنه قد يكون من المقبول لشركات التأمين أن يصل معدل الخسارة لديها (70% أو 80% )، مما يعتبر نقطة قوة وتميز وعلى شركات التأمين السورية استثمارها لتحسين أوجه الخلل التي تكتنف أعمالها، من حيث عدم الاستقرار والتقلبات بين فترة وأخرى.

5- لم تحقق أي شركة من شركات التأمين الخاصة في سورية بشكل متكامل وخلال الفترات الأربعة التي تم تقسيم الدراسة لها لمعايير نظام الإنذار المبكر.

6- لا يوجد اختلافات معنوية بين نتائج شركات التأمين الخاصة في سورية، أي أن نوع الملكية والبنية الأساسية للشركة لا تؤثر على النتائج التي تحققها.

## ثانياً-المقترحات

1 - يتوجب على شركات التأمين الخاصة في سورية العمل وفقاً لقدراتها الاستيعابية، وعدم الاحتفاظ بأخطار تفوق طاقاتها الانتاجية، وذلك من خلال الأخذ بعين الاعتبار للحدود المقبولة للاحتفاظ بالأخطار، فإما أن تجري عمليات إعادة تأمين ما لها، وإما عليها ألا تعمل بشكل يضخم من محفظتها التأمينية على هذا النحو، حتى لا تقع في حالات إفسار.

2-على شركات التأمين الخاصة في سورية في مرحلة إعادة الإعمار المقبلة، الاستفادة من التجارب التي مرت بها خلال الظروف التي تعرضت لها البلاد، لضمان الاستقرار في أعمالها، وتحسين العوائد التي تحققها، وعدم الوقوع في مشكلات النمو والهبوط في حجم الأعمال، من خلال وضع سياسات لإدارة أعمالها تبنى على ولاء العملاء.

3-الابتعاد عن سياسات الإغراق (راجع الصفحة 24) التي تحاول بعض الشركات انتهاجها، والاهتمام بجودة المنتجات والخدمات المقدمة، لتحقيق أعلى مستويات الرضا للعملاء، والعمل على ابتكار منتجات تأمينية متميزة بين الشركات، بشكل يشعر المؤمن لهم بوجود مميزات لكل شركة عن الأخرى، مما يخلق تنافسية بين الشركات، بدلاً من انحسار التنافس على عمليات التسعير.

4-على شركات التأمين الخاصة في سورية وضع خطط استثمارية حقيقية للاستفادة من السيولة المتوفرة لديها، وعدم الاعتماد على الودائع المصرفية لتحقيق الإيرادات، نظراً لأن هذه الطريقة في استثمار الأموال تعتبر مؤشراً على غياب الرؤية الاستثمارية لدى هذه الشركات، ولكون البلاد بحاجة لتوظيف هذه الأموال في المشاريع الانتاجية في مرحلة إعادة الإعمار، وعلى شركات التأمين وضع الخطط لاستثمار سيولتها في مشاريع تنمي الناتج المحلي للبلاد، وتوفر فرص العمل.

5- على شركات التأمين الخاصة في سورية، أخذ المعايير والحدود التي يفرضها نظام الإنذار المبكر الأمريكي ( IRIS ) بعين الاعتبار عند وضع السياسات واستراتيجيات العمل، وعند إجراء عمليات التقييم لأعمالها، لضمان سلامة واستقرار وضعها المالي والفني.

6- على الهيئات الرقابية والاشراافية في سورية العمل على وضع معايير محددة للرقابة على الوضع المالي والفني لشركات التأمين العاملة في السوق السورية، وذلك من حيث حجم الأخطار المحتفظ بها ومستويات السيولة ومعدلات الخسائر والمصاريف، ومعدلات التحصيل، والتغير في الفائض، بشكل يراعي خصوصية السوق التأمينية في سورية ونوعية الشركات العاملة فيها، ويضمن سلامة السوق، ويحد من حالات الإعسار التي قد تقع بها الشركات.

## المراجع:

### • المراجع العربية

1. جمعة، أحمد حلمي. (2020). محاسبة عقود التأمين. جامعة الزيتونة الأردنية، دار صفاء للنشر والتوزيع - عمان، الطبعة الأولى.
2. عامر، وائل. (2015). التأمين التكافلي مقارنة بالتأمين التجاري في سورية. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية.
3. محمد، عبد الرحمن. (2015). صناعة التأمين في سورية: واقع وآفاق. أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سورية.
4. ناصر، غيدق. (2015). استخدام التوزيعات الاحتمالية لدراسة التأمين الإلزامي على السيارات في سورية. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سورية.
5. يوسف، علي. (2014). محددات الطلب التأميني في سورية ودوره في النمو الاقتصادي/1990-2012. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سورية.
6. الحميدي، نور. (2012). نظام كمي مقترح لتقييم أداء الشركة الوطنية السورية للتأمين. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد السابع والعشرون (2).
7. حسن، عيسى هاشم. (2011). قياس هامش الملاعة في صناعة التأمين السورية (دراسة مقارنة). مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد الرابع.
8. طبابية، سليمة. (2010). تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية. جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر.
9. الطعامنة، ياسر. (2010). تقييم الأداء المالي والاقتصادي لشركات التأمين الإسلامية الأردنية مقارنة مع شركات التأمين التجاري في ظل الأزمة المالية المعاصرة للفترة (2000-2009). رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن.

10. القوائم المالية لشركات التأمين الخاصة في سورية عينة الدراسة بين عامي (2011-2019).

\*المراجع الأجنبية

1. ALENJAGH, R, S. (2013). Performance evaluation and ranking of insurance companies in Tehran Stock Exchange by financial ratios using ANP and PROMETHEE, European Online Journal of Natural and Social Sciences, Vol 2, No 3, PP 3478– 3486.
2. (N, A). (2014). Insurance regulatory information System (IRIS) ratios manual. 2017 Edition, National association of insurance commissioners, USA.
3. (N, A). (2017). Insurance regulatory information system (IRIS) ratios manual. 2017 Edition, National Association of insurance Commissioners, USA.
4. ALAMELU, K. (2011). Evaluation of Financial Soundness of Life Insurance Companies in India. Alagappa University, India.
5. BARROS, P, PESTANA, BARROSO, N & BORGES, M. (2005). Evaluating the Efficiency and Productivity of Insurance Companies with a Malmquist Index: A Case Study for Portugal, The International Association for the Study of Insurance Economics, The Geneva Papers on Risk and Insurance, vol 30, PP 244–267



### الملاحق:

ملحق رقم (1) متوسط النسب المحسوبة لنظام الانذار المبكر (IRIS) للشركات المدروسة

للأعوام (2011-2012)

	الإسـ لامية	العقيل ة	الثقة	العـ بية	السـ رية العـ بية	أدير	الم شرق	أرو ب		الكـ يتية	المت حدة	سول يدر تي	الوط نية
المجمو عة الأولى: مجموع ة أخطار المحفظ ة التأمينية													
- أحجم الايخطا ر:													
النسبة الأولى اجمالي الاقساط المكتتبية الفائض	270 .98	647 .11	52 6.3 4	42 7.8 4	81 8.1 8	54 6.1 4	32 6.7 4	63 3.7 4		51 4.5 1	43 0.4 3	28 4.5 2	47 9.7 6

مدى استخدام شركات التأمين السورية لمعايير نظام الإنذار المبكر في تقييم الأداء

النسبة	111	475	43	30	56	40	26	52		39	26	26	43
الثانية	0.1	.00	0.5	8.8	4.2	7.0	7.6	2.5		1.7	2.8	2.5	0.2
صافي	7		4	3	9	1	3	2		6	2	8	1
الاقساط													
المكتتبة													
الفائض													
-2	484	266	18.	80.	3.0	32	42.	28.		2.8	18.	98.	-
التغير	7.8	5.1	22	96	4	8.9	72	07		3	00	36	14.
في	8	5				7							74
الاكتتا													
ب													
-3	26.	20.	1.2	46.	6.2	0	7.1	23.		25.	7.7	2.7	3.1
أخطار	28	87	2	10	6		5	94		40	2	8	9
إعادة													
التأمين													
المجمو													
عة													
الثانية													
:													
مجموع													
ة													
أخطار													
الاكتتا													
ب													
-1-4	-	-	-	-	-	-	-	-		40.	-	-	-
ربحية	138	16.	22.	19.	21.	0.0	11.	17.		85	27.	22.	0.3
الاكتتا	.01	31	78	24	29	8	45	91			06	57	6
ب													

-4-2 معدل الخسارة	15. 03	13. 53	4.7 2	20. 96	14. 77	7.7 0	8.6 0	26. 03		51. 77	12. 14	13. 35	13. 93
-4-3 معدل المصر وفات	28. 57	31. 84	28. 62	14. 53	15. 35	36. 27	35. 60	6.9 0		44. 66	14. 25	17. 90	6.8 2
-4 معدل الاستثم ار	181 .61	61. 68	56. 12	54. 73	51. 42	51. 95	55. 65	50. 84		55. 57	53. 45	53. 82	57. 09
-5 عائد الاستثم ار	13. 67	5.3 8	19. 03	12. 50	10. 35	6.1 2	8.0 7	7.6 8		8.0 1	7.2 6	8.1 3	23. 20
-6 التغير في الفائض	679 .95	- 30. 29	- 0.0 1	4.3 6	7.9 8	21 8.0 3	80. 17	60. 01		- 20 3.1	20. 70	- 0.3 2	- 9.8 3
المجمو عة الثالثة: مجموع ة الايخطا ر المالية													
-7 السيولة	38. 90	44. 65	65. 39	55. 68	65. 83	26. 28	54. 26	68. 65		11 0.1 3	88. 17	31. 50	73. 32

مدى استخدام شركات التأمين السورية لمعايير نظام الإنذار المبكر في تقييم الأداء

-8	0	24.	28.	39.	10	64.	44.	51.		84.	60.	20.	37.
التحصي يل		65	09	04	4.2	89	00	81		79	01	11	97
-9	50.	503	13.	5.7	26.	22.	2.9	2.0		-	5.4	6.8	4.8
تطور الاحتيا طي	2	.8	0		4	7				5.7			
-10	2.9	491	0.6	5.1	22.	11.	1.9	9.9		1.2	5.4	6.8	5.1
تغير الاحتيا طي عن سنتين إلى الفائض		.2			0	6							

الملحق من اعداد الباحث اعتماداً على القوائم المالية المنشورة لشركات التأمين الخاصة

في سورية

ملحق رقم (2) متوسط النسب المحسوبة لنظام الانذار المبكر (IRIS) للشركات  
المدروسة للأعوام (2013-2014)

الوط نية	سول يدر تي	الم تحدة	الكو بتيية	أرو ب	الم شر ق	أدير	السو رية الع رية	الثقة	العق يلة	الإ سلا مية		
المجم وعة الأولى : مجموع ة أخطار المحف ظة التأمين ية												
- أحجم الايخطا ر:												
النسبة	99	43	12	55	51	20	32	56	65	62		
الأولى	0.	6.	04.	8.	6.	8.	9.	4.	2.	4.		
اجمالي	58	28	44	44	42	83	45	90	30	75		
الاقسا												

ط المكتت بة الفائ ض												
النسبة	42	48	46	28	16	13	40	91	91	27	24	92
الثانية	5.	2.	2.	2.	1.	0.	6.	8.	8.3	4.	8.	6.
صافي	49	21	84	92	65	65	60	35	5	03	99	67
الإقسا ط المكتت بة الفائ ض												
-2	16	-	8.	-	-	-	-	-	-	-	-	-
التغير	.2	31	61	13	34	37	26	4.	4.0	19	2.	3.
في	-6	.2		.5	.4	.4	.4	02	2	.3	79	28
الإكتتا ب		9		4	4	0	4			1		
-3	4.	20	2.	18	14	2.	9.	29	29.	26	2.	4.
أخطار	04	.6	77	.5	.9	92	98	.3	34	.6	54	42
إعادة التأميد ن		9		5	7			4		8		
المجم												

وعدة الثانية : مجمو عة أخطار الاكتتا ب													
-4 -1 ربحية الاكتتا ب	- 10 1. 6	- 2. 90	32 .3 -1	- 31 .9 9	10 .7 8	0. 09	- 14 .4 9	- 6. 10	- 8.8 9	- 33 .4 1	- 22 .8 2	- 0. 39	
-4 -2 معدل الخصا رة	8. 25	9. 32	7. 45	15 .4 0	17 .4 7	9. 81	9. 42	37 .1 4	15. 62	8. 35	14 .6 8	10 .9 1	
-4 -3 معدل المصر وفات	29 .2 9	35 .0 2	20 .4 5	8. 99	47 .5 0	54 .2 1	31 .3 7	8. 82	34. 95	11 .7 5	13 .5 9	4. 96	
-4 معدل	13 9.	47 .2	60 .2	56 .3	54 .1	55 .3	55 .2	52 .0	59. 46	53 .7	51 .0	54 .9	

مدى استخدام شركات التأمين السورية لمعايير نظام الإنذار المبكر في تقييم الأداء

الاستثمار	15	3	0	9	9	3	8	6		1	9	9
عدد الاستثمارات	16	4	10	13	6	8	9	8	15	7	8	7
عدد الاستثمارات	.9	20	.7	.3	86	38	17	30	28	65	98	40
عدد الاستثمارات	9		8	6								
التغيير في الفائض	-6	34	80	29	0	13	-	-	-	-	1	14
التغيير في الفائض	.5	.9	.0	28	.3	3	28	15	99	11	79	.9
التغيير في الفائض	4	-9	0		7	15	.3	.5	61	.2		5
التغيير في الفائض							9	9		6		
المجموع												
الوثائق												
مجموع الأخطاء												
المالية												
-7	56	83	81	64	69	30	76	77	95	99	45	75
السيولة	.8	.0	.1	.3	.2	.4	.1	.7	07	.5	.7	.6
السيولة	2	5	2	2	9	2	0	6		0	0	6
-8	0	28	39	29	0	27	79	33	11	50	28	69
التحصيل	44	.8	.5	.4		.8	.5	.3	2.8	.5	.1	.5
التحصيل		9	3	8		5	2	0	0	2	0	0



19	3.	9.	-	15	5.	2.	7.	8.	4.	30	13	-9
.7	4	8	31.	.4	4	5	5	2	1	.3	.7	تطور الاحتيا طي
28	4.	9.	74.	15	6.	4.	10	9.	3.	43	9.	-10
.4	8	8	6	.4	3	4	.7	1	4	.7	6	تغير الاحتيا طي عن سنتين إلى الفائ ض

الملحق من اعداد الباحث اعتماداً على القوائم المالية المنشورة لشركات التأمين الخاصة

في سورية

ملحق رقم (3) متوسط النسب المحسوبة لنظام الإنذار المبكر (IRIS) للشركات  
المدرسة للأعوام (2015-2016)

الوطنية	سوليدرتي	المتحدة	الكويتية	آروب	المشرق	آدير	السورية العربية	العربية	الوطنية
4	337.00	480.40	13.65-	595.46	836.42	260.46	429.78	499.61	521.66
2	300.15	376.43	2.53-	413.57	550.82	131.68	153.79	396.23	488.51
-	10.54-	8-	1.28	0.48-	0.02	14.64	11.92-	0.50	2.63
0	4.53	13.84	3.30-	12.06	12.15	9.61	18.35	10.78	2.85

-	15.42-	62.77	0.43	5.07	6.11	20.59	24.20-	15.83-	0.36-
1	16.33	28.25	16.04	13.99	40.22	15.83	9.76	15.62	12.27
5	13.50	78.38	77.98	43.51	14.91	46.78	19.44	17.79	5.28
6	45.25	43.86	51.14	52.43	49.03	42.02	53.40	49.24	53.66
5	13.91	8.15	10.73	9.51	9.19	9.17	10.40	12.19	10.43
-	0.85-	72.90	6.49	5.08	24.71	- 331.04	30.49-	0.79-	45.31-
4	98.54	219.85	27.26	74.03	92.44	108.38	145.61	53.59	74.02
3	29.01	48.13	8.51	228.82	31.19	2.22-	78.10	35.38	54.83

مدى استخدام شركات التأمين السورية لمعايير نظام الإنذار المبكر في تقييم الأداء

7	17.8	20.9	1	15.8	53.9	15.1	24.2	10	36
9	26.8	32.9	8.8	24.4	53.9	94	24.2	16.8	58.8

الملحق من اعداد الباحث اعتماداً على القوائم المالية المنشورة لشركات التأمين الخاصة  
في سورية

ملحق رقم (4) متوسط النسب المحسوبة لنظام الانذار المبكر (IRIS) للشركات

المدرسة

للأعوام (2017-2018-2019)

الثقة	العربية	السورية العربية	آدير	المشرق	آروب	الكويتية	المتحدة	سوليدرتي	الوطنية
1168.6-	335.79	397.87	327.51	502.06	393.93	175.19	261.24	2007.99	380.43
1080.43	251.79	106.81	156.92	373.51	242.26	166.19	176.86	1880.76	319.21
10.37	19.17	22.11	20.99	32.53	15.67	13.27	24.09	30.42	11.15
23.53	7.62	27.24	13.02	6.19	4.62	1.16	8.45	8.31	1.27

مدى استخدام شركات التأمين السورية لمعايير نظام الإنذار المبكر في تقييم الأداء

2.09	18.79-	79.31	0.45	9.57	5.47-	3.47	13.87-	21.71-	0.28-
7.61	20.01	31.26	14.11	17	31.36	15.81	15.67	13.82	14.09
43.12	15.04	89.70	79.97	43.71	15.88	40.29	21.77	17.17	7.97
48.64	53.84	41.64	49.39	51.14	52.71	52.63	51.31	52.70	49.84
10.68	11.43	9.22	10.48	11.54	10.38	5.27	7.48	8.23	8.05
12.37	0.54	65.19-	7.96	50.34	1.96-	112	70.75	2.67	45.52
93.91	195.89	157.89	33.96	72.10	96.58	68.72	178.50	67.47	86.33
55.09-	10.24	121.18	14.97	125.99	40	12.21	57.90	194.63	53.66
61.4-	23.1	10.9	1.8	25.9	43.5	4.9	32.9	19.5	19.4
28.8	43.5	20.6	13.4	53	46	40.8	37.7	29.3	33.3

الملحق من اعداد الباحث اعتماداً على القوائم المالية المنشورة لشركات التأمين الخاصة

في سورية.